

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-2-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

بـعـنـوان:

التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر
دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إشراف الدكتور:

ساطور رشيد

إعداد الطالبة:

كبار مريم

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-2-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

بـعـنـوان:

التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر
دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة

كبار مريم

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة-2-	أستاذ التعليم العالي	صواليلي صدر الدين
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة-2-	أستاذ التعليم العالي	ساطور رشيد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة-2-	أستاذ التعليم العالي	عزاري فريدة
عضوا مناقشا	جامعة البليدة-2-	أستاذ محاضر أ	عبدلي إدريس
عضوا مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر أ	بوشة محمد
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر -3-	أستاذ التعليم العالي	غريس عبد النور

السنة الجامعية 2021/2020

الاهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها "أمي الغالية"

إلى صاحب القلب الكبير "أبي العزيز"

إلى من اعتمدت عليهم في كل كبيرة وصغيرة "إخوتي"

إلى سندي ونصفي الثاني "زوجي"

إلى ابنتي قرة عيني وأميرتي الصغيرة "دانيا"

إلى أساتذتي الكرام، أصدقائي وجميع من لم يتوانى في مد يد العون لي

"مريم"

الشكر والتقدير

{ اللَّهُمَّ أَخْرِجْنِي مِنْ ظُلُمَاتِ الْوَهْمِ وَكَرِّمْنِي بِنُورِ الْفَهْمِ، اللَّهُمَّ افْتَحْ عَلَيْنَا أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ
وَانْشُرْ عَلَيْنَا خَزَائِنَ، عُلُومِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ. }

الشكر الأول والأخير لله عز وجل الذي أنار دربي ووفقني على إتمام هذا العمل المتواضع، ثم

والذي أطال الله في عمرهما وكل عائلتي.

أتوجه بأصدق عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف "ساطور رشيد" الذي تفضل

بالإشراف على هذا العمل، والذي لم يخل عليا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة ولا بوقته

الثمين.

كما لا يفوتني أن أشكر كل أستاذ درسي أو عملت معه.

" مريم "

يعتبر التنويع الاقتصادي من المسائل الهامة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فهو يساهم في تكوين علاقات دولية تهدف إلى تطوير الاقتصادات، توسيع نشاطاتها وتنميتها. وبغرض تحديد علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو في الجزائر، قمنا بعرض الجانب النظري للموضوع ومن ثم استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي وبعض الإحصائيات لتقديم مختصر لتطور الاقتصاد الجزائري وكذا التنويع الاقتصادي والنمو، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1970-2017.

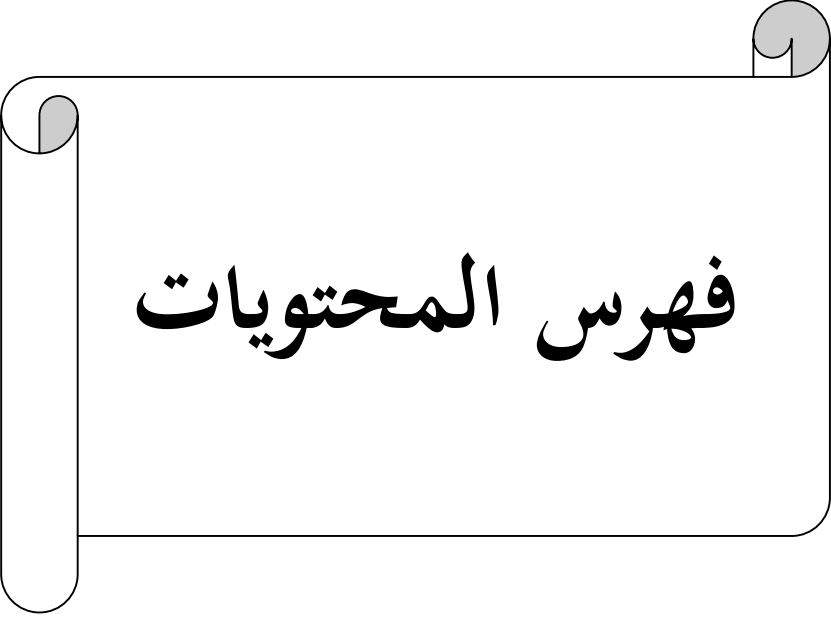
باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية، قمنا بمعالجة بيانات الدراسة من خلال دراسة الإستقرارية، من ثم انتقلنا إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL، توصلنا من خلاله إلى وجود تأثير لكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، تراكم رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة لقطاع التجارة على النمو الاقتصادي على المدى القصير، بينما اقتصر تأثير كل من سعر الصرف والقيمة المضافة لقطاع التجارة على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL

Abstract

Economic diversification is an important issue and considered as a target that countries seek to achieve, it helps to build international relationships for the purpose of developing economies, expanding and developing activities. Aiming to determine the relationship between the economic diversification and growth in Algeria, a theoretical study had been made based on descriptive approach, by using some figures to give a short presentation for the development of the Algerian economy, economic diversification and growth; in addition to some macroeconomic indicators during the period 1970-2017. Using statistic and standard tools, a stabilization study has been done, then using ARDL model that shows the existence of an effect for: the GDP, exchange rate, inflation rate, trade openness, fixed capital accumulation, the added value of industry outside the hydrocarbon sector, the added value of trade sector; on the economic growth in short term, while the effect of exchange rate and the added value of trade sector is limited for the long term.

Keywords: Economic diversification, economic growth, Algerian economy, ARDL model.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	I
الشكر والتقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
المقدمة	أ-ر
الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي	59-1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي	3
المطلب الأول: تأصيل التنوع الاقتصادي	3
المطلب الثاني: مقاييس التنوع الاقتصادي	8
المطلب الثالث: أهداف التنوع الاقتصادي ومحدداته	15
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي	26
المطلب الأول: السياسات المساعدة على التنوع الاقتصادي	26
المطلب الثاني: نظريات التنوع الاقتصادي	32
المطلب الثالث: الدراسات التطبيقية	37

42	المبحث الثالث: التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي
42	المطلب الأول: تجارب الدول النامية
46	المطلب الثاني: تجارب الدول العربية
56	المطلب الثالث: الدروس المستخلصة
59	خلاصة
112-60	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
61	تمهيد
62	المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي
62	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
67	المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
72	المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأهميته
80	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
80	المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية
86	المطلب الثاني: نموذج سولو
91	المطلب الثالث: نموذج Cass-Koopmans(1965)
95	المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلية
96	المطلب الأول: علاقة النمو بالتعلم بالممارسة
99	المطلب الثاني: العلاقة بين النمو ورأس المال البشري

103	المطلب الثالث: علاقة النمو بالإنفاق الحكومي
112	خلاصة
159-113	الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر
114	تمهيد
115	المبحث الأول: عرض عام للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2017
115	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي ما قبل التسعينات
122	المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات
131	المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري لفترة ما بعد التسعينات
137	المبحث الثاني: تطور التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر
138	المطلب الأول: تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر
141	المطلب الثاني: تطور درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر
144	المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي
147	المبحث الثالث: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي
147	المطلب الأول: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر
151	المطلب الثاني: تطور مؤشرات السياسة النقدية
155	المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والادخار في الجزائر
159	خلاصة

181-160	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية
161	تمهيد
162	المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات القياسية المستخدمة
162	المطلب الأول: اختبار سكون السلاسل الزمنية
165	المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
168	المطلب الثالث: خطوات تقدير نموذج ARDL
170	المبحث الثاني: معالجة بيانات الدراسة
170	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج
171	المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية
173	المبحث الثالث: تقدير نموذج الدراسة
173	المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك
176	المطلب الثاني: تقدير منهجية متجه تصحيح الخطأ
180	المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج
183	خلاصة
184	خاتمة
189	المراجع
193	الملاحق
194	الملحق 1: التعريف بالمتغيرات ومصادرها

196	الملحق 2: نتائج التقدير
-----	-------------------------



قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.4	نتائج اختبار DF و ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	172
2.4	نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية	173
3.4	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	175
4.4	نتائج اختبار الحدود	176
5.4	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	177
6.4	نتائج اختبار المعنوية المشتركة	178
7.4	نتائج تقدير طويل الأجل	179
8.4	نتائج الاختبارات التشخيصية	181

2. قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	منحنى لورنز ومؤشر جيني	09
1.2	مخطط النمو الاقتصادي	70
2.2	مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي	75
3.2	العلاقة بين محددات النمو الاقتصادي	77
1.3	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للفترة 1974-1989	138
2.3	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للفترة 1990-1999	140
3.3	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2017	141
4.3	تطور قيمة مؤشر HH	142
5.3	تطور معدل نمو HH وأسعار النفط في الجزائر	143
6.3	تطور الناتج المحلي الإجمالي من 1970 إلى 2017	144
7.3	تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	146
8.3	تطور نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت	146
9.3	تطور الصادرات في الجزائر من 1970 إلى 2017	148
10.3	تطور حجم الواردات في الجزائر من 1970 إلى 2017	150
11.3	درجة الانفتاح الاقتصادي للفترة 1970-2017	151
12.3	تطور سعر الصرف في الجزائر من 1970 إلى 2017	152

153	تطور معدل التضخم للفترة 1970-2017	13.3
154	تطور معدل البطالة في الجزائر من 1970 إلى 2017	14.3
156	تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 1970 إلى 2017	15.3
157	تطور معدل الادخار في الجزائر	16.3
169	مخطط تقدير نموذج ARDL	1.4
174	نتائج تحديد النموذج الأمثل	2.4

المقدمة

مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي من المسائل الهامة، حيث أدركت معظم الدول خاصة النفطية منها أن تركيز اهتمامها على قطاعات معينة -اعتمادها على مورد واحد لتمويل ميزانية الدولة- دون أخرى كالصناعة، الزراعة، السياحة. جعل اقتصاداتها عرضة للصدمات الخارجية، خاصة الناتجة عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسية مما دفع بتلك البلدان للبحث عن إمكانيات بديلة لتنوع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على مورد واحد للدخل وتحاشي التقلبات الناتجة عنه.

أبدى العديد من المفكرين الاقتصاديين اهتمامهم بموضوع النمو الاقتصادي من خلال عرضهم لأفكار في شكل نظريات تستند عليها مختلف اقتصاديات الدول، فهي توضح مدى مساهمة التنوع في عملية التنمية.

يتميز الاقتصاد المتنوع بكونه أقل حساسية للتقلبات المرتبطة بصناعة معينة ذاك أن المخاطر تنتوع عبر مجموعة من القطاعات الاقتصادية، فهو يساعد على استقرار الاقتصاد وبقاء نموه سليما، كما يساهم الاقتصاد القوي في توفير فرص عمل من شأنه تغطية التدهور الحاصل في مناصب الشغل بقطاعات أخرى.

يتميز الاقتصاد الجزائري بموارد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد أولية هامة، كما يتوفر على مساحات زراعية هامة، ضف إلى ذلك طاقات انسانية وكفاءات بشرية وقطاعات صناعية. كما يعرف بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات، فهو يعتمد على استراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب استراتيجية التصنيع، هذا ما جعل الاقتصاد رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الاسواق العالمية. سنة 2012 كانت المحروقات تساهم في النمو الاقتصادي الاجمالي بأكثر من 25% و 40% من الإيرادات العامة للدولة وتشكل 97% من اجمالي الصادرات.

الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول خلف نوعا من الرخاء والرفاهية أو ما يعرف بزمـن البـحبـوـحـة المالية للاقتصاد الجزائري. زمن لم يدم طويلا، ففي سنة 2014 عرفت الاسعار انخفاض نتج عنه وضع اقتصادي سلبي يتلخص في مجمله في حالة من الضيق و التقشف تعانيتها البلاد، فعلى الدولة أن تضع مجموعة من الشروط للخروج من التبعية النفطية من خلال تنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد سياسات كفيلة بذلك، تحقيق مجتمع متعلم تتوفر فيه خدمات صحية متطورة، توفير فرص عمل حيوية للأجيال القادمة ضمن قطاعات ابتكارية عالية الانتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا لرفع القدرة الانتاجية لمختلف المؤسسات والقطاعات وتشكيل بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات محلية كانت أم أجنبية ووضع أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية مشجعة على تنويع الاقتصاد.

من هذا المنطلق جاء اختيارنا للموضوع المطروح للدراسة والبحث تحت عنوان "التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر"

الاشكالية:

على ضوء ما سبق وقصد تحديد المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري ودراسة أثرها على النمو الاقتصادي تظهر ملامح اشكالية البحث والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

ماهي طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر؟

يتفرع من السؤال السابق جملة من الاستفسارات نحصرها فيمايلي:

- ماهي آليات لتنويع الاقتصاد؟

- ما علاقة النمو الاقتصادي بالتنوع؟

- ماهي العوامل المساعدة على تنوع الاقتصاد الجزائري؟

- كيف يمكن للتنوع الاقتصادي أن يؤثر على النمو في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- يمكن تنوع الاقتصاد من التأقلم مع مختلف التغيرات التي تحدث.
- للنمو الاقتصادي دور مهم في تنوع الاقتصاد
- تتوفر الجزائر على إمكانيات ضخمة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي
- لا يقتصر التنوع على مصادر الدخل فقط وإنما يتعدى ذلك ليشمل أيضا بنية الصادرات، زيادة الاستثمارات وغيرها

أهداف البحث:

- إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وكذا أهم سياساته واستراتيجياته ومختلف مقاييسه.
- استعراض أهم المفاهيم والنظريات المفسرة للنمو والتي تبرز علاقته بالتنوع الاقتصادي.
- محاولة تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وإبراز أهم العوامل المساهمة في تنوع الاقتصاد وتوضيح أهمية القطاعات خارج المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني إلى العالمية.
- توضيح أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو باستخدام الأساليب القياسية، حتى يتسنى لواضعي السياسات الاقتصادية اختيار الاجراءات المناسبة لتحقيق الاهداف.

مبررات اختيار البحث:

يقوم اختيارنا لهذا الموضوع على دعائم أساسية تتلخص مجملها فيما يلي :

- يعد الموضوع من مواضيع الساعة.
- نحاول، من خلال هذا الموضوع، توضيح أسباب تدهور حالة الاقتصاد الجزائري، وكذا التوصل إلى أفكار من شأنها تحسين الوضع الراهن للاقتصاد في بلادنا.
- تحديد أهم العوامل المساهمة في تنويع الاقتصاد وتحسين مستويات النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب والأدوات القياسية التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى
- تنويع وتطوير المعارف.

منهج البحث:

نظرا للعلاقة المتشابكة بين التنويع الاقتصادي والنمو، سنعتمد أكثر من منهج واحد في بحثنا هذا. كالمناهج الوصفي، التحليلي والقياسي لوصف مختلف النظريات المفسرة لكل من التنويع والنمو الاقتصادي والعلاقة الموجودة بينهما. كما سنقوم بسرد مختلف المراحل والتطورات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، وكذا التركيز على استخدام أدوات القياس الاقتصادي وصولا لصياغة الموضوع في شكل نموذج اعتمادا على ما ورد في الأدبيات الاقتصادية بهدف قياسه وتقديره، من ثم تحديد العلاقة الموجودة بين التنويع والنمو الاقتصادي

حدود البحث:

حدد موضوع بحثنا ضمن إطار مكاني وآخر زمني، ففيما يخص الإطار المكاني فإنه يتعلق بالاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فحددت له الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2017.

صعوبات البحث:

واجهنا من خلال اعدادنا لهذا البحث بعض الصعوبات، نذكر منها:

- موضوع بحثنا شاسع، فهو يلم بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فحصرها في البعض لا يعني اهمال البعض الآخر.
- نقص بعض المعطيات الإحصائية وصعوبة الحصول عليها.

الدراسات السابقة:

إن مسألة التنويع الاقتصادي ليست حديثة النشأة فقد طال الاهتمام جوانبها منذ فترة طويلة ليلعب النقاش عنها وعن علاقتها بالتنمية ذروته في الفترة ما بين الحربين العالميتين خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية نظرا للأزمة التي خلفها الانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية آنذاك.

وقد ولد الانخفاض المستمر الذي تشهده أسعار البترول اهتماما متزايدا لدى جل الدول النفطية كونه يمثل محورا أساسيا تستند إليه اقتصاديات تلك الدول، مما جعلها أكثر عرضة للتقلبات الناجمة عنه، فتمت دراسة الموضوع بصفة عامة وهناك بعض الباحثين من تطرق إليه بالتركيز على قطاع معين.

- نزار زياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة

إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. قام الباحثان من

خلال هذا المقال بدراسة الاقتصاد العراقي الذي يعد اقتصادا أحادي الجانب فهذا كان السبب في تخلف معظم القطاعات الاقتصادية غير النفطية حيث تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يعمق ظاهرة الاختلالات الهيكلية. كما قاما باستخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال تقديم مختلف الشروحات فيما يخص التنوع الاقتصادي وكذا واقع الاقتصاد العراقي في ظل فلسفة الاقتصاد الحر إلا أنه لم يتم استخدام المنهج القياسي لدراسة الموضوع والذي يعد من أساسيات البحث العلمي الحديث.

- وصاف سعيدي(2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر تحت عنوان «أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو في البلدان النامية. الحوافز والعوائق». قام الباحث بدراسة تنمية الصادرات غير النفطية في عدد من الدول النامية، النفطية منها السعودية والجزائر، وغير النفطية منها تونس ومصر. تطرق لموضوع الصادرات في الفكر الاقتصادي ومختلف الاستراتيجيات الانمائية في الدول محل الدراسة، فتبين أن معظم المفكرين الاقتصاديين اهتموا بالصادرات كمحرك للنمو و التنمية الاقتصادية، إن تطبيق تلك الدول لبعض الاستراتيجيات كاستراتيجية إحلال الواردات، استراتيجية صادرات المواد الأولية واستراتيجية الصناعات المصنعة زاد من اعتمادها على السوق العالمية في الحصول على احتياجاتها المتزايدة وأدت على إلى تباطؤ معدلات نمو الصادرات الصناعية لهذه الدول، أما استراتيجية التصنيع من أجل التصدير فلها دور مهم في دفع عجلة النمو بهذه الاقتصاديات. كما بين أن نمو الصادرات له تأثير كبير على اقتصاديات تلك الدول ويؤدي إلى زيادة الناتج وإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، فهذا يؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات في معالجة الاختلالات الهيكلية في تلك الاقتصاديات وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

كما قام الباحث بدراسة العلاقة السببية خلال الفترة 1986-2000 للدول المأخوذة في الدراسة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج بالأسعار الجارية من خلال ثلاث نماذج لمعرفة طبيعة العلاقة التي الصادرات والمتغيرات الأخرى بتطبيق اختبار سببية Granger.

- النموذج الأول قام بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات الإجمالية وغير النفطية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، تم التوصل إلى عدم وجود علاقة بين نمو الصادرات سواء الإجمالية منها أو غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من السعودية والجزائر لأن هيكل صادراتهما أحادي فهو يتشكل بأكثر من 90% و 95% من صادرات النفط (على الترتيب) وأسعار هذا الأخير تتحدد في الأسواق العالمية وضالة الصادرات غير النفطية حيث لا تتجاوز 10% في السعودية و 5% في الجزائر. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بالنسبة لمصر فيما يتعلق بتأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي في نمو الصادرات الإجمالية وتأثير الصادرات غير النفطية على نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا ما يفسر اهتمام الحكومة المصرية بقطاع التصدير وما تقدمه من إعانات مالية وتخفيضات جبائية. أما في تونس فتوجد علاقة سببية في اتجاهين بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات غير النفطية، هذا يفسر الدور الكبير الذي تؤديه الصادرات التونسية في النمو والتنمية الاقتصادية نتيجة اهتمام الحكومة التونسية بقطاع التصدير

- من خلال النموذج الثاني، تم دراسة العلاقة السببية بين نمو الصادرات الإجمالية وغير النفطية مع نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP). توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج الوطني الإجمالي ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين نمو الناتج الوطني الإجمالي في كل من السعودية والجزائر، وجود علاقة سببية أحادية

الاتجاه بين نمو الناتج الوطني الاجمالي ونمو الصادرات الاجمالية وعلاقة تبادلية بين نمو

الصادرات غير النفطية ونمو الناتج الوطني الاجمالي بالنسبة لمصر وتونس

- فيما يخص النموذج الثالث، تم دراسة العلاقة السببية بين نمو الصادرات الاجمالية وغير النفطية مع نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فتم التوصل إلى وجود علاقة سببية واحدة فقط بالنسبة لتونس في اتجاه واحد بين نمو الصادرات غير النفطية ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويفسر ذلك بعدد المؤسسات التونسية العاملة في قطاع التصدير، حيث شملت جميع الميادين بما في ذلك الحرفين الصغار. أما بالنسبة للسعودية، الجزائر ومصر فلا توجد أي علاقة بين المتغيرتين ويفسر ذلك بكون متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول لن يؤثر ولن يتأثر بنمو الصادرات إجمالية كانت أو غير نفطية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية، قام الباحث بتوزيع استبيان على 230 مؤسسة تصديرية حول مشاكل وآفاق التصدير في الدول محل الدراسة فتوصل إلى أن المشاكل الخارجية والأخطار السياسية هي أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات التصديرية لتلك الدول، والقطاعات التي يمكن أن تكون خيارا استراتيجيا تصديريا هي القطاع الفلاحي بدرجة كبيرة، نظرا ما تزخر به معظم الدول محل الدراسة من مساحات فلاحية شاسعة وخصبة ويليها قطاع الخدمات بما فيه قطاع سياحي مميز عالميا. في حين أن قطاع الببتروكيميا والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات التي يمكن أن تراهن عليهم الجزائر والسعودية في تنويع وتنمية صادراتهما.

الدراسات الاجنبية:

- Paterné Ndjambou, Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives, thèse de doctorat, université du Québec, 2013

تناولت هذه الأطروحة تنويع الاقتصاد الغابوني كمسألة حتمية للإجابة على العديد من تحديات التنمية الاقتصادية التي تواجه البلاد لعدة عقود ومع العديد من الموارد الطبيعية المتجددة (الغابات، الموارد المائية،...) و غير المتجددة (البترو، المغنيزيوم، الحديد، اليورانيوم...).

يعتمد هذا الاقتصاد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تمثل أكثر من 80% من صادرات البلد وقرابة 60% من إيرادات ميزانية الدولة على مدى ثلاثة عقود على الأقل.

كما تقوم هذه الأطروحة بتفسير مدى امكانية استعمال التنويع الاقتصادي كاستراتيجية في الغابون لإخراجها من اعتمادها على النفط. ودراسة تطور محددات التنويع في الغابون، كما استخدم أدوات القياس الاقتصادي من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية لتحديد العوامل المحددة للتنويع في الغابون للفترة 1980-2010 فتم التوصل إلى أنه تأثر بالانفتاح التجاري، سعر الصرف والتضخم. لا يقتصر تأثير التنويع الاقتصادي على تلك المتغيرات فحسب بل يتعدى ذلك ليشمل متغيرات أخرى فيما يخص نسبة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الصناعي وكذا قطاع النقل والمواصلات والقطاع السياحي.... .

هيكل البحث:

للإجابة على الاشكالية والفرضيات المطروحة وبلوغ الأهداف المسطرة لهذه الدراسة فإننا سنقوم بتقسيمها إلى أربعة فصول:

الفصل الأول سنتطرق فيه إلى المفاهيم المرتبطة بالتنويع وتقديم مختلف النظريات المتعلقة به، وكذا عرض تجارب بعض الدول التي تبنت هذه السياسة. في الفصل الثاني، سنتطرق إلى دراسة المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي، بذكر تعريفه وتوضيح بعض المتغيرات المتعلقة به، خصائصه ومقاييسه كما سنحاول أن نعرض أبرز نظرياته ومحدداته.

نهتم في الفصل الثالث بوصف مختلف المراحل والمحطات التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري وكيفية تطوره من خلال مختلف النماذج المعتمدة من طرف السلطات ودراسة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الجزائر لتحسين وضعها الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى تقديم تطور إحصائيات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تدخل ضمن موضوع البحث أما في الفصل الرابع والأخير سنتناول نمذجة التنويع الاقتصادي في الجزائر ودراسة علاقة هذا الأخير بالنمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع واستخراج علاقة قصيرة، طويلة الأجل تربط بين متغيرات قيد الدراسة .

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتنوع الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد:

إن مشكلة اعتماد أي اقتصاد على مصدر واحد لا تكمن في زيادة أهمية ذلك المصدر (القطاع) وإنما تأثيره على بقية القطاعات بشكل سلبي، حيث يصبح هو الغالب على حساب باقي القطاعات، هذا ما يولد اقتصاد احادي المصدر وغير متنوع، يتسم بعدم الاستقرار وضعيف الكفاءة وغير قادر على مواجهة التقلبات التي تحدث في داخل الاقتصاد وخارجه.

تسعى معظم الدول احادية المصدر (الدول النفطية) لتقوية النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، هذا لتفادي وتحاشي المخاطر والتقلبات في أسعار المورد الواحد (النفط) لكونه سلعة عالمية لا يمكن التحكم بها من قبل المنتجين. فبدوره يفعل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسة والفرعية مما يساعد على توفير فرص عمل تستوعب الايادي العاملة الباحثة عن هذه الفرص ومساهمتها في اقامة مشاريع محلية جديدة وزيادة انتاجياتها من سلع وخدمات.

على ضوء أهمية هذا الموضوع، سنتناول في هذا الفصل المفاهيم الاساسية للتنوع الاقتصادي وأنواعه وكذا طرق قياسه، بالإضافة إلى تحديد أهدافه ومحدداته، كما سنحاول عرض أبرز النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية المفسرة للتنوع الاقتصادي. في الاخير نتناول أبرز التجارب الدولية التي خاضت تجربة التنوع الاقتصادي والدروس المستخلصة منها

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي

المطلب الأول: التأصيل النظري للتنوع الاقتصادي

يعد التنوع الاقتصادي وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية، فالعلاقة بين التنوع والتنوع تعتمد على الاختلافات من الناحية المفاهيمية وكذا التجريبية.

سنقوم بتوضيح المفهومين كل على حدا.

الفرع الاول: ماهية التنوع الاقتصادي

تعددت وتباينت تعاريف التنوع الاقتصادي، هذا باختلاف اوجه نظر الاقتصاديين.

"ينظر الى التنوع الاقتصادي عموما على انه العملية التي تنتج مجموعة متزايدة من المنتجات الاقتصادية، كما يشير ايضا إلى تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل المتأتي من الاستثمارات الاجنبية) هذه الاخيرة تخص البلدان المصدرة للنفط. يشكل التنوع الاقتصادي، في استخدامه، سواء من حيث تنوع الأنشطة أو الأسواق الاقتصادية مسألة هامة بالنسبة للكثير من البلدان النامية نظرا لما تتسم به اقتصاداتها"⁽¹⁾

"ينصرف مفهوم التنوع الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق أكبر لمصادر الدخل الاساسية في بلد ما التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار من التنافسية العالمية. وذلك من خلال محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقضي الامر أن تكون تلك

¹Le_Yin Zhang, economic diversification in the context of climate change, UNFCCC, workshop on economic diversification, Teheran, islamic republic of Iran, 18-19 october 2013,p6.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو ما يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من القطاعات

الاقتصادية تدريجياً، لتكوين بدائل يمكنها ان تحل محل المورد الوحيد"⁽¹⁾

"كذلك عرّف التنوع بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوفر له كل أسباب البقاء خارج نطاق النفط ويحافظ

على مستوى دخل عال نسبياً بعد نهاية عصر النفط"⁽²⁾

يتضح من خلال التعاريف السابقة، أن التنوع يستلزم عدم الاعتماد على مورد واحد (النفط) وبصفة

شبه كلية لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، بالتالي فهو يقوم على استخدام عوائد النفط لخلق قاعدة

ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط، هذا عن طريق اقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية. أي

إيجاد مصادر أخرى غير نفطية للعملة الأجنبية لاستخدامها في القطاعات الانتاجية، الخدماتية

وامتصاص الأيدي العاملة المتزايدة في سوق العمل.

الفرع الثاني: ماهية التنوع الاقتصادي

تعددت الأفكار حول تعريف التنوع، نذكر منها⁽³⁾

- حسب (Attran, 1987): يتضح التنوع من خلال وجود عدد كبير من الأنواع المختلفة من

الصناعات في منطقة ما.

¹ علام محمد موسى حمدان، التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، مجلد السادس عشر، العدد الأول، 2017، ص69.

² مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 05، العدد 02، جانفي 2008، ص34.

³ Johon E Wanger, Régional Economic Diversity : Action, Concept, or State of Confusion, the journal of régional analysis&policy, JRAP, 2000, p4.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

- بين Killian and Hady(1988) أن التنوع الاقتصادي يزيد من استقرار الاقتصاديات المحلية ويعزز إمكانات نموها.
- عرفا Malizia and Hady(1993) أن التنوع هو مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعكس الاختلافات في الهيكل الاقتصادي كما يقاس في وقت محدد. بالإضافة إلى أنه لا يعني غياب التخصص، لكنه يعكس وجود تخصصات متعددة ومجموعات صناعية ذات روابط قوية بين القطاعات.
- يركز تعريف التنوع على نقطتين أساسيتين:
* هو مفهوم ستاتيكي

*يدرس حجم التخصصات المتعددة والروابط القائمة بين صناعات اقتصاد منطقة معينة.

الفرع الثالث: أنواع التنوع الاقتصادي

انطلاقاً من سنوات الستينات قدم Ansoff وجهة نظر حول التنوع، بالإضافة إلى Poter(1998) Salter et Weinhold(1997) وغيرهم. من خلالهم تم التوصل إلى ستة أنواع للتنوع⁽¹⁾ والتي تسمح لأصحاب المؤسسات ومتخذي القرار بالاعتماد عليها لتحقيق أهدافه وتطويرها.

- التنوع العمودي(الرأسي): Diversification Verticale

شكل من أشكال التنوع تقوم من خلاله المؤسسة بإنتاج قطع أو مواد كمنتجات فرعية تكون ضمن منتجات موجودة مسبقاً. أو منتجات جديدة تستعمل منتجات موجودة كمادة أولية أو تكون ضمن إحدى مكوناتها.

¹ Paterne Ndjambou, Diversification économique territoriale au Gabon : enjeux, déterminations, stratégies, modalités, conditions et perspectives, thèse de doctorat, l'université de Chicoutimi, Québec, 2013, pp 84-86.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

هو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة، الخدمات أو على فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات. يهدف هذا النوع إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة لأخرى والتوسع فيها عمودياً. فعلى سبيل المثال: استخراج النفط والغاز ومن ثم القيام بصناعات التكرير وصناعات الببتروكيماويات والصناعات كثيفة الطاقة (مثل الألمنيوم) والثقيلة.

- التنوع الأفقي: Diversification Horizontale

يسمح بايجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الاحادي كقطاع التعدين أو الطاقة أو غيره.

تقوم من خلاله المؤسسة بإنتاج منتجات (خدمات جديدة) تتوافق أو تكمل خبرتها الحالية في الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة.

حسب نموذج Salter et Weinhold (1979) التنوع الأفقي مرادف للتنوع التكاملي المرتبط Diversification Liée-complémentaire من خلاله تقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها وبالتالي يتوفر أيادي عاملة ماهرة مواكبة للمستوى المطلوب.

هو توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة.

- التنوع الجانبي: Diversification Latérale

تتوجه من خلاله المؤسسة إلى مجال جديد أين تنتج منتجات جديدة، غير مرتبطة بمنتجاتها أو خدماتها الحالية وكذا أسواقها الحالية، إنما هي موجهة لأسواق جديدة.

يسمى هذا النوع كذلك بالتنوع غير المتجانس وحسب Salter et Weinhold (1979) هو تنوع غير مترابط Diversification non-liée .

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يتفق أغلب الخبراء على أن هذا النوع هو الأكثر خطورة، فهو يحدث تغيير كبير (إن صح القول "جذري") في سلسلة عملية الانتاج.

- التنوع المرتكز: Diversification concentrique

تسعى من خلاله المؤسسة إلى توسيع مجموعة المنتجات المقدمة لزبائنها المعتادين كخطوة أولى وإلى جلب زبائن مختلفين (جدد) كخطوة ثانية حسب تصنيف (Ansoff, 1957)، يتوافق التنوع المرتكز مع التنوع الكلي لأنه يسمح بتطوير عدد من الامكانات داخل المؤسسة، كما يقترح ثلاث طرق لتطبيقه:

*تشجيع الزبائن المتواجدين على شراء المزيد من المنتجات.

*جلب زبائن المنافسين.

*إقناع المستهلكين باستخدام ذلك المنتج.

- التنوع الجغرافي: Diversification géographique

لا يتم من خلاله فقط تصدير منتجات إلى البلدان أو مناطق مختلفة، إنما يسمح للمؤسسة من الخروج من سوقها المعتاد والولوج في مجال آخر أين تتعدد فيه عوامل النجاح والتقدم. للقيام بذلك يتطلب من المؤسسة التكيف مع البيئة الجديدة التي تخترقها، هذا ما يستلزم توفر أقطاب التنمية الإقليمية أو بما يسمى "التكتلات".

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

- التنوع المالي: Diversification financière

يهدف إلى الحد من المخاطر التي يتعرض إليها المستثمر عن طريق توزيع رؤوس الأموال بين الأوراق المالية المختلفة، التي يفترض أن لا تكون متزايدة في نفس الوقت.

تبين آثار التنوع أن المخاطر العامة للحافظة الاستثمارات قد تكون أقل من متوسط المخاطر الفردية المرجحة بالأهمية النسبية لكل عنوان في الحافظة إجمالاً.

يسمى هذا النوع أيضاً بتنوع المحفظة الدولية، هذا لما يجمع المستثمر في حافضته الأعمال التي تتم في قطاعات مختلفة من الاقتصاد بالإضافة إلى المدخرات التي تكون على مناطق مختلفة من العالم. ويتميز هذا النوع بالحد من خطر الركود الاقتصادي الذي يمكن أن يحدث في أي وقت وأي مكان من العالم.

المطلب الثاني: مقاييس التنوع الاقتصادي

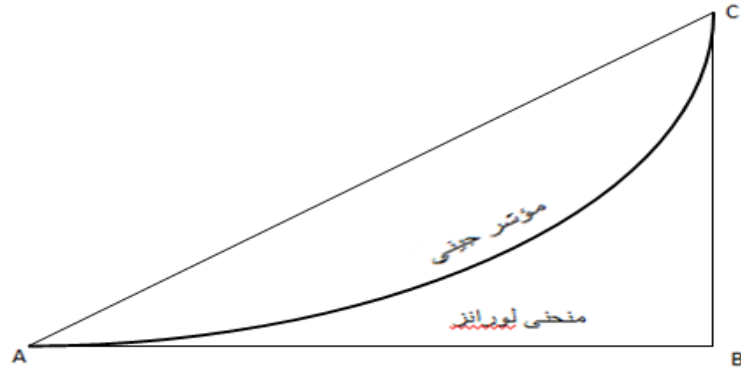
يوجد عدة مؤشرات احصائية تقيس التنوع الاقتصادي، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأسباب القياس. هناك من يعتمد على مدى التشتت (Dispersion) في الظاهرة، مثل معامل الاختلاف ومنها من يعتمد على خاصية التركيز (Concentration) مثل مؤشر جيني وهناك من يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) مثل معامل هيرفندال-هيرشمان، حيث يعد من أكثر الأساليب استخداماً لقياس التنوع الاقتصادي.

فيما يأتي شرح لهذه المؤشرات:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الفرع الأول: معامل التركيز (Concentration coefficient)

"يقوم بقياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو مساو بدل تركزها. يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وبسطها، فقد صمم هذا المقياس على يد الإحصائي "سي جيني" عام 1912. يمكن تعريف مؤشر جيني بأنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز "Lorenz curve" وقطر المثلث (القطعة [AB]) ومساحة المثلث القائم الزاوية ABC وهذا ما يظهره الشكل الموالي"⁽¹⁾.



الشكل (1): منحنى لورنز ومؤشر جيني

المصدر: ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 2، الكويت، 2011، ص 211.

¹ ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 2، الكويت، 2011، ص 211.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

"يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة التوزيع، ويتميز بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، تتلخص فكرته في حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانتز وقطر المثلث ABC ومساحته.

تتراوح قيمته بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة) ويمكن الحكم على درجة التنوع الاقتصادي من خلال هذا المؤشر كمايلي:

*إذا زادت النسبة عن 0.7 ← تكون عدم المساواة عالية جداً أي عدم التنوع الاقتصادي عال جداً.

*إذا تراوحت قيمة المؤشر بين 0.5 و 0.7 ← عدم المساواة عالية

* إذا تراوحت قيمة المؤشر بين 0.35 و 0.5 ← عدم المساواة متوسطة

*إذا انخفضت النسبة عن 0.35 ← تكون عدم المساواة ضعيفة أي تنوع اقتصادي مرتفع.

*عندما يكون مساوياً للصفر ← ينطبق منحنى لورانتز على خط التساوي (القطر)، يكون عندها التوزيع متساوياً.

*عندما يكون مساوياً للواحد ← ينطبق منحنى لورانتز على الخط الأفقي والعمودي، تكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورانتز تساوي 0.5 في هذه الحالة يكون التوزيع في أسوأ

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

أحواله(مركزا) وعليه كلما كانت قيمة مؤشر جيني صغيرة كانت عدالة التوزيع أعلى وبالتالي يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة والاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع ظاهرة ما⁽¹⁾

يوجد هذه صيغ لحساب هذا المؤشر منها: (2)

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1}) \dots \dots \dots (1.1)$$

حيث:

x_k : يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) الذي يمثل على المحور الافقي.

y_k : يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي(عدد القطاعات)

n : يمثل عدد القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي.

كما يمكن حسابه انطلاقا من العلاقة التعريفية الآتية (Maldonado and Herrera,2007)

(Lee.1997)

$$G = \sum_{i=1}^k \left| \begin{matrix} x_{i-1} & y_{i-1} \\ x_i & y_i \end{matrix} \right| \dots \dots \dots (1.2)$$

$$G = \sum_{i=1}^k (x_{i-1} y_i - x_i y_{i-1}) \dots \dots \dots (1.3)$$

حيث:

$$x_i = \sum_{j < i} \frac{x_j}{N} \dots \dots (1.4) \quad / \quad y_i = \sum_{j < i} \frac{d_j}{D} \dots \dots (1.5)$$

¹ علام محمد موسى حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

² ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

x_i : هو تكرار التجميحي التصاعدي النسبي للقطاعات.

y_i : هو تكرار التجميحي التصاعدي النسبي للنتاج القطاعي.

الفرع الثاني: معامل هيرفندال هيرشمان Herfindal-Hirshman Index

"يعتبر مؤشر هيرفندال هيرشمان الأكثر استخداما وشيوعا، فهو يوضح مدى اعتماد صادرات دولة

معينة على عدد معين من السلع أو على صناعة أو قطاع محدد"⁽¹⁾

استخدم بتوسيع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة

معينة أو قطاع معين، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا

المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير⁽²⁾

يكتب معامل هيرفندال هيرشمان بالصيغة الرياضية التالية:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{\sum_{i=1}^N x_i} \right)^2}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}} \dots \dots \dots (1.6)$$

حيث: N : عدد النشاطات.

x_i : ناتج النشاط i .

¹ Jose E.Duran Lima, and auther, trade liberalisation and economic

performance :East_Asia_Versus Latin America-1970_2006-,OECD, trade policy working paper, N°70,07Feb 2008,p21.

²Siope V and others, export diversification and intra-industry trade in Africa, united nations economic commission for africa, Draft, 15 june 2012, p14.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

X: الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات.

قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان:

*صفرا: هذا يدل على وجود تنوع كامل في الاقتصاد، بمعنى تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات.

*واحد صحيحا: هذا يدل على أن مقدرا التنوع معدوما، فهي الحالة التي يكون فيها الانتاج متركز في نشاط معين من النشاطات الاقتصادية.

كلما ارتفعت قيمة المعامل، دلت على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات وإنما حصرها في عدد قليل منها.

الفرع الثالث: مؤشر ذيل Theil Index

يعبر مؤشر التنوع عن عدد المنتجات التي يعتمد عليها البلد ودرجة تركيز هيكله الانتاجي على البعض منها، يستند مؤشر ⁽¹⁾ Theil (FMI, 2014) على التعاريف والطرق المطبقة من طرف Cadot, Carrère et Strauss_Kahn (2011) تتحصر قيمته بين الصفر و الواحد .

تمثل القيمة المساوية للصفر تجانس كلي بين النشاطات الاقتصادية، أي تنوع كلي للاقتصاد.

¹ Sans auteur, Diversification et sophistication comme levier de la transformation structurelle des économies Nord Africaines, bureau pour l'Afrique du Nord de la commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, 2013, p46.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

أم القيمة القريبة من الواحد تعبر عن عدم وجود تجانس بين النشاطات الاقتصادية، هذا يدل على تركيز الانتاج على قطاع أو نشاط معين.

يترجم هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$T = \frac{1}{n} \sum_{k=1}^n \frac{x_k}{\mu} \ln \left(\frac{x_k}{\mu} \right) \dots \dots (1.7)$$

$$\mu = \sum_{k=1}^n \frac{x_k}{n} \dots \dots (1.8) \quad \text{حيث:}$$

n : عدد المنتجات المصدرة

x_k : قيمة صادرات المنتج k

μ : متوسط الصادرات

يتضمن مؤشر Theil مؤشرات فرعية وهي:

- مؤشر ذيل الموسع: "l'indice de Theil"inter"

يقيس هامش التنوع الشامل بالنسبة لعدد السلع (المنتجات) التي يصدرها البلد وهو التنوع ما بين المجموعات.

كلما انخفضت قيمة المؤشر كلما ارتفع عدد المنتجات المصدرة، هذا ما يبين وجود تنوع في الاقتصاد. يعبر عليه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$T_{inter} = \sum_{j=0}^1 \left(\frac{n_j}{n} \right) \left(\frac{\mu_j}{\mu} \right) \ln \left(\frac{\mu_j}{\mu} \right) \dots \dots (1.9)$$

حيث:

μ_j متوسط صادرات المجموعة j

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

n_j حجم صادرات المجموعة j

- مؤشر ذيل المكثف: l'indice de Theil "intra"

يقيس الهامش المكثف، أي درجة تركيز صادرات البلد وهو يعبر عن التنوع داخل المجموعة. كلما ارتفعت قيمة المؤشر، كلما زاد تركيز التوزيع، هذا ما يعكس ضعف تنوع الاقتصاد ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$T_{intra} = \sum_{j=0}^1 \left(\frac{n_j}{n} \right) \left(\frac{\mu_j}{\mu} \right) \left[\frac{1}{n_j} \sum_{i \in k} \left(\frac{x_i}{\mu_k} \right) \ln \left(\frac{x_i}{\mu_k} \right) \right] \dots \dots (1.10)$$

مع: x_i : قيمة صادرات المنتج k في المجموعة j .

المطلب الثالث: مكانة التنوع الاقتصادي

للتوضيح أكثر سنقوم بشرح أهداف ومحددات التنوع الاقتصادي في النقاط الموضحة أدناه:

الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع وسيلة لتحقيق الأهداف التالية، نذكر منها: ⁽¹⁾

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يعمل التنوع الاقتصادي على زيادة معدلات النمو

الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار و تقليل المخاطر الاستثمارية (Acemenglu)

¹ ممدوح عوض الخطيب، التنوع الاقتصادي والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الأعمال

بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة ملك السعود، كلية الاعمال، قسم الاقتصاد، 17/16

فبراير 2014 (بتصرف)

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

(and Zilibotti 1999) فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل

من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات على عدد قليل منها

(Ramcharan 2005)

إن الظروف الطبيعية مثل الزلزال، الجفاف، الفيضانات والحرائق... والظروف الدولية مثل الحروب، النزاعات المسلحة، الاحتكارات والخدمات المالية...، قد تلحق أضرار فادحة في إنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، مما يعكس أثارها السلبية على العوائد الاستثمارية. وعليه تنوع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص المخاطر الاستثمارية ويزيد من العائدات ويضمن استقرارها.

- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي:** يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على انتاج منتج واحد، أو على عدد قليل من المنتجات أو ارتكازه على عدد محدود من القطاعات.

عندما يرتبط الاقتصاد الوطني بانتاج منتج معين، سواء أكان سلعة استخراجية (نפט، غاز، فوسفات...) أو سلعة زراعية (قطن، بن، شاي...) أو خدمة (خدمات مالية تجارية، تأمين...) فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الانتاجي للمخاطر، بالمقابل فإن تنوع مصادر سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

لقد بينت دراسة (Tenreyo, Koren 2007) أن الهيكل الانتاجي لاقتصاد أي بلد يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجة عالية للتقليد، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز.

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات فإن انخفاض أسعار هذه الأخيرة سيخفض ألياً عائدات الصادرات من النقد الاجنبي. هذا ما يقلص من الامكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول، مما ينعكس سلباً على استيرائها وتنميتها اقتصادياً (Heiko 2008).

- **زيادة انتاجية رأس المال:** يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة انتاجية العمل ورأس المال البشري (Berthelemy, Soderling 2001) وبالتالي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي (Romer1990), (Fenestra and all 1990)

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية:** يساهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الانتاج (Externalities) التي تنعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي

(Herzer and Nowak-Lehmand 2002)

- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الاجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الانتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الاجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، بالتالي يمكن الاستنتاج أن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي الناجم من زيادة درجة التنوع سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي (Koren and Tenreyro,2007)

يكمن منطق التنوع في تقليص عدم الاستقرار في حجم الطلب والاسعار، مما يزيد من المكاسب المحققة (Hvidt,2013).

- **رفع معدلات التبادل التجاري:** إن انخفاض اسعار المنتجات المصدرة إلى الاسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع اسعار الواردات سيؤدي إلى تدنئة مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة ل خارجية على تصدير منتج واحد إلى انخفاض الارقام القياسية لأسعار الصادرات هذا ما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية.

عندما تتنوع الصادرات، مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، بمعنى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، بالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

من بين الدراسات التي بينت العلاقة الايجابية والطردية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي نذكر: (Tayler(1981), Balassa(1985), Chow(1987), Ram(1987), Krueger(1990)

- **توليد الفرص الوظيفية:** يحفز التنوع النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين العلاقات الاقتصادية، كذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية مما يقلص من معدلات البطالة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات الاقتصاد ستشكل مدخلات انتاجية لقطاع آخر.

كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية، من ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها، مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا (Hvidt,2013)

- تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت العديد من الدراسات (Daw 1990), (Romer 1990)

(Acemogly and Zilibotti 1990) التي عالجت تقلبات معدلات النمو الاقتصادي عبر

الزمن وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة الوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة أن

هناك ثلاث أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنوع الاقتصادي.

*تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات.

*تعرض الدول الفقيرة بصفة متكررة وشديدة للصدمات الكلية.

*ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

وعليه فان ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن و تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: محددات التنوع الاقتصادي

في النظرية الاقتصادية لا يوجد إطار واضح يحدد بدقة العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي في أي بلد، فمن خلال الدراسات التجريبية تم تحديد مجموعة من العوامل المحددة للتنوع.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

فيما يلي سنقوم بشرح كل عنصر منها:⁽¹⁾

- الحوكمة: Gouvernance

يعتبر الحكم الراشد شرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، الهدف منه تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة وضمان امكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة بقدر أكبر في الاقتصاد الوطني، على الصعيد الاقليمي، يجب أن يكون هناك تنسيق فعال بين صانعي القرار والجهات المعنية بشأن البيئة الاقتصادية، الاقليمية والعالمية. يشكل القادة الوطنيين والإقليميين العام منهم والخاص والأفراد والمؤسسات إطار لإدارة التنوع.

تؤدي الحكومة دورا هاما في إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان مناخ سليم للأعمال التجارية ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة، لأن الكثير من البلدان الافريقية على عكس نظائرها من دول العالم المتقدم، تتميز ببيئة أقل وضوح واستقرار من حيث الأهداف والاستراتيجيات، فغالبا ما تكون القطاعات الصناعية والخدماتية ضعيفة، هذا ما يدفعها إلى الاعتماد أكثر على تدخلات الحكومة، بالتالي تحتاج الخدمة العامة وزيادة القدرة المؤسسية على تنفيذ اصلاحات هادفة لتوفير بيئة ملائمة للأعمال التجارية.

مثال على ذلك هو عمل الحكومة على اصلاح الاجراءات الجمركية وتخفيف الالغاء الادارية المتعلقة بالتجارة، بحيث يسهل على المصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد السلع.

¹ OECD, economic diversification in Africa : a review of selected countries, OECD, united nation, 2011, p p 15- 23.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

افريقيا ليست قادرة على المنافسة مثل المناطق المماثلة على مجموعة الانظمة التجارية، فالتكلفة العالية للاستيراد والتصدير إلى جانب التأخيرات الطويلة والعملية الإدارية المرهقة، تجعل من الصعب على الشركات الافريقية زيادة حجم تجارتها وتوسيع قاعدة منتجاتها.

تحتاج الاقتصادات الوطنية إلى مواءمة معاييرها لضمان حرية تنقل كل من السلع واليد العاملة عبر الحدود.

إن التدخل الحكومي مهم أيضا عند الاستجابة للتطورات الاقتصادية التي تتيح فرصا لزيادة التنوع. فعلى سبيل المثال، أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وأثرت على البلدان الافريقية التي تعتمد فقط أو أساسا على عدد قليل من السلع الأساسية أو حتى على سلعة واحدة، كان هذا الحال بالنسبة لبوتسوانا Bostwana التي تعتبر واحدة من أفضل الاقتصادات في افريقيا، حيث انخفضت مبيعات الالماس انخفاضا حادا، لكن حكومة بوتسوانا تمكنت من الاستجابة السريعة بمساعدة من مصرف التنمية الافريقي بقرض 1.5 مليار دولار وتضمن جزء من هذا الرد استراتيجية لتنوع الاقتصاد بعيدا عن الالماس، عن طريق انشاء عدد من المحاور أو المجالات الاقتصادية.

- دور القطاع الخاص: Role of the private sector

يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا في النهوض بالتنوع الاقتصادي عن طريق دفع عجلة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة ويمكنها على سبيل المثال أن تستثمر في البحث والتطوير من أجل أنشطة جديدة. علاوة على ذلك، غالبا ما تقف الشركات الخاصة على حدود قطاعات جديدة وتجلب الابتكار إلى الاقتصاد. ولكن العديد من المؤسسات، في افريقيا مثلا،

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الصغيرة والمتوسطة تقتقر إلى إمكانية الحصول على رأس المال، مما يجعل من الصعب عليها أن تستغل استغلالاً كاملاً الفرص التجارية. في هذه الحالة، ينبغي للحكومة أن تجد سبلاً لتعزيز تنظيم المشاريع عن طريق وضع سياسات صناعية وتجارية مواتية وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات المبتدئة، كما يجب أن تراعي احتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ الأعمال التجارية من خلال التوعية من أجل إقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص، وبالمثل ينبغي على هذا الأخير المشاركة في المبادرات الحكومية وأن يكون رائد في دفع جدول الأعمال لتنوع الاقتصاد.

- الموارد الطبيعية: Natural resources

تكتسي الموارد الطبيعية أهمية بالغة في قيادة التنوع الاقتصادي، من خلال استغلال هذه الموارد. يكمن زيادة نطاق الصادرات والسلع التي ينتجها البلد، لا سيما من خلال إثراء هذا الأخير يمكن خلق قيمة مضافة من الموارد المستخرجة.

فعلى سبيل المثال، رغم الامكانيات الكبيرة في افريقيا، في كثير من الاحيان نلاحظ عدم توافق توفر الموارد وتنوع الانتاج، هذا بسبب عدم تطبيق الادارة المثلى للموارد الطبيعية من طرف الحكومات والاختفاق في استخدام المكاسب المتأتية من استغلال الموارد لمواصلة الانشطة الاقتصادية الأخرى، فبالتالي يمكن استخدام الارباح المتأتية في تصدير المعادن لتطوير الصناعات التحويلية، السياحة والخدمات هذا بهدف نطاق القاعدة الاقتصادية للبلد.

تمثل الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي في معظم الدول، والتي لم تحسن استغلالها (مثل افريقيا) فطالما اعتمدت صادرات السلع الزراعية والمنتجات الأولية مثل المعادن

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

والهيدروكربونات، فالبلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية لإيراداتها معرضة للتأثر بدورات الازدهار والكساد. فأسعار السلع الأساسية تتعرض لتقلبات واسعة النطاق. لذلك فإن الحاجة إلى توسيع إثراء هذه المنتجات والسعي إلى الاستخدام المستدام حيثما أمكن هي أولويات النمو الاقتصادي والتنوع في بلدان. وإذا اقترن استغلال الموارد الطبيعية بسياسات تشجيع التجارة والصادرات، فإنه يمكن أن يوفر فرص أفضل لإنتاج مجموعة متنوعة من السلع وتجاريتها داخل الأسواق المحلية أو حتى العالمية. لذلك فإن النفقات التجارية والاستثمارية ستغذي عملية التنوع الاقتصادي فالسلع المتداولة ستكون بشكل متزايد من المنتجات الزراعية والصناعية غير التقليدية.

- العوامل الإقليمية: Regional factors

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتيسير التجارة وعملية التبادل، يشمل ذلك اصلاح نظم الادارة الجمركية لتسهيل عملية أصحاب المشاريع ونقل سلعهم بحرية ويشمل أيضا مبادرات أو برامج التنمية المكانية التي عادة ما تكون عابرة للحدود في شكلها وتكون فيها ممرات النقل عنصر رئيسي، ونقودها إلى حد كبير الجماعات المحلية والحكومات الوطنية بدعم فوري من المؤسسات الانمائية فعلى سبيل المثال مصرف التنمية الافريقي ومصرف التنمية للجنوب الإفريقي DBSA حيث تهدف المبادرات المكانية إلى تعزيز النمو عن طريق زيادة تنوع مختلف الاقتصاديات الوطنية التي توجد فيها مواقع العمل الإقليمية وتحفز النشاط الاقتصادي العابر للحدود والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يمكن للجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تضع الأسس للتنوع في الاقتصاد، من خلال إنشاء أسواق مشتركة وتجميع الموارد المتاحة وتوفير إطار لتنسيق الإدارة المحلية للبنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، ويمكنها أيضا أن تساعد على تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية، الإقليمية، الصحة، الأمن والبيئة.

تواجه التجمعات الإقليمية العديد من التحديات في إمكانية تحقيق التكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي، بما في ذلك تداخل العضوية بين أعضاء البلدان، انعدام الإرادة السياسية، عدم وجود آليات للتعويض، الخوف من فقدان السيادة وضعف البنية التحتية والبيئة المالية. يمكن تحقيق الكثير منها من خلال مزامنة المبادرات الوطنية ذات الصلة بتنوع هياكل الإدارة وأولويات الجماعات المحلية المعنية. كما يتجلى ذلك بشكل جيد في مواءمة العديد من الخطط الوطنية مع البرامج القطرية.

- الإطار الدولي: The international framework

إن الإطار الدولي له أهمية بالغة بالنسبة لجميع الدول الهادفة لتنوع اقتصادياتها فهو يتيح إمكانية تهيئة بيئة تشغيلية تحفز التنوع الاقتصادي الوطني.

يمكن للاقتصادات العملاقة مثل الصين، الهند، اليابان، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل كشركاء رئيسيين للدول الراغبة في تنوع اقتصادها. يمكن أن تتخذ هذه الشركات عدد من الأشكال بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، اتفاقات الاستثمار والتجارة. يتجسد دورها في إيجاد أسواق موسعة للمنتجات الجديدة بهدف تحسين التنوع لتلك الدول، ولكن

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

هذه المسألة معقدة من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة والقدرة على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية.

للتعاون التجاري جوانب أخرى، يمكن أن يكون لها تأثير على التنوع الاقتصادي، لقد أكدت برامج المساعدة الدولية المختلفة التي تستهدف التنمية الاقتصادية، على تعزيز أنشطة الأعمال التجارية، التي من شأنها زيادة القدرات من أجل استغلال أفضل للفرص السوقية المتاحة.

- القدرات المؤسسية والموارد البشرية.

إضافة إلى كل العوامل السابق ذكرها، تأخذ الموارد البشرية والقدرات المؤسسية اهتماما خاصا. تعمل القدرات البشرية والمؤسسية كعناصر مساعدة لتيسير سلاسل التوريد والمساعدة على فتح أفاق التنوع وتحريرها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها.

على الصعيد الإقليمي، تعد القدرة المؤسسية والتنسيق مفتاحا لوضع الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية وتنسيق العضويات المتداخلة حسب Di-Giovani and Levchenko(2010)

يشكل الحكم الراشد والمؤسسات القوية شرطا مسبقا لتهيئة بيئة مواتية لتنوع الاقتصاد.

استخدمت الديمقراطية، الحرية الاقتصادية، القواعد القانونية، الفساد، امكانيات التمويل من المتغيرات المؤسسية لإظهار أثر المؤسسات على التنوع الاقتصادي، فتبين أن ذلك التأثير يعكس دور الحكومة في إنجاح عملية التنوع، هذا ما توصل إليه كل من Dunning(2005), Acemoglu and Robinson(2000)

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

بالنسبة للموارد البشرية، فهي مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، من خلال البحث والتطوير واستخدام المهارات الادارية، فهي تؤدي إلى تحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن يفتح المجال أمام امكانية تراكم الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنوع الاقتصادي (Agosin et al, 2012) من خلال تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي

احتلت مسألة التنوع الاقتصادي مكانة هامة في الأدب الاقتصادي، تمّ التطرق إليها منذ 1930 في أزمة الكساد الاقتصادي. في السنوات الاخيرة عرفت اهتماما كبيرا، من خلال معالجتها من طرف العديد من الاقتصاديين ومختلف الدراسات والسياسات الاقتصادية.

من هذا المنطلق، سنحاول عرض أبرز السياسات والنظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية.

المطلب الأول: السياسات المساعدة على التنوع الاقتصادي

إن السياسات الهادفة إلى التخفيف من الاعتماد على السلع الاساسية وتركيز الصادرات يجب أن تراعي خصوصيات كل بلد، بما في ذلك نوع المنتج، العقبات الرئيسية التي تعرقل تنوع الاقتصاد. إن استراتيجية التنوع المتخذة في بلد يعتمد على تصدير منتجات طاقة مثل النفط، يمكن أن تكون مختلفة عن الاستراتيجية المطبقة في بلد يعتمد على المنتجات الزراعية كالقطن، وعليه يمكن تصنيف هذه السياسات إلى قسمين.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

*السياسات الأفقية: تهدف إلى خلق قيمة مضافة وتوفير الشروط اللازمة للتنوع على مستوى الاقتصاد الكلي.

*السياسات المستهدفة: تركز على قطاعات أو منتجات خاصة لتعزيز أهداف التنوع.

فيما يلي سنتطرق إلى التفصيل في كل واحدة منها.

الفرع الأول: السياسات الأفقية

يرجع التنوع الاقتصادي إلى تراكم رأس المال البشري والمادي، لا سيما من خلال إنشاء الهياكل الأساسية وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تعزيز المؤسسات والحكومة.

إن الاستثمار في مجالات متعددة كالتعليم، الصحة، البنى التحتية والأمن وتعزيز سيادة القانون وحقوق المستثمرين والمستهلكين وشفافية وكفاءة الحكومة. فضلا عن تيسير الأعمال التجارية، يمكن أن يساهم في تنوع وخلق قيمة مضافة على المستوى الاقتصادي الكلي.

يعد الاستقرار الاقتصادي ضروري للتنوع، فهو يتطلب وضع سياسات على المستوى الكلي، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية التي يكون لها أثر التخفيف من التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم وأسعار الصرف. من بين الطرق التي يرجح أن تساهم في استقرار الإيرادات أو النفقات العامة هو استخدام ميزانيات متعددة السنوات، والتي تم اعتمادها في العديد من البلدان وكان لها أثر إيجابي على تنفيذ الميزانية وإدارة صناديق الثروة السيادية بهدف تحقيق استقرار الإيرادات، من أمثلة على ذلك: صندوق بيبلا

Le fond de Pula (Bostwana) وصندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (Chili) .

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

إن إدخال أنواع مختلفة من قواعد الميزانية الملزمة، بما في ذلك توازن في الميزانية والنفقات والديون، يمكن أن تكون وسيلة لتحسين إدارة الميزانية. لقد تبين أن إدخال قواعد الميزانية في أمريكا اللاتينية أدى إلى استقرار السياسات المتعلقة بالميزانية.

يمكن للسياسة النقدية أن تعزز إلى حد كبير تنوع الاقتصاد والصادرات وخلق قيمة مضافة. تحقيقاً لهذه الغاية سيتم توضيح أهدافها والمبينة في النقاط التالية:⁽¹⁾

- تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر: الفكرة هي الحد من عدم اليقين (التأكد) من تطورات الأسعار وتسهيل الاستثمارات يمكن أن يحفز التنوع.

سجلت البلدان التي لها نظام التبادل العائم مثل الشيلي، كولومبيا وبيرو معدلات تضخم منخفضة ومستقرة باستخدام سياسات مالية مستدامة.

- استقرار النشاط الاقتصادي في حالة صدمة: إن الاستثمارات الخاصة، لاسيما الاستثمارات في القطاعات ذات الانتاجية العالية التي غالباً ما تكون آجال الاستحقاق طويلة أو التكاليف غير قابلة للتعويض أو الاسترجاع، تستفيد من قدر أكبر من الاستقرار في الدخل القومي وغيره من مجاميع الاقتصاد الكلي، يكون هذا الاستقرار مهم إذا لم تؤدي السياسات المالية دور التقلبات الدورية (Anticyclique) كما هو

¹ <http://unactad.org>.

diversification et creation de la valeur ajoutée, pp15-17.

تم مراجعة الموقع بتاريخ: 2019/03/29 على الساعة 09:31

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الحال في العديد من البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية ولاسيما في البلدان الأقل نمواً.

- **الحد من تقلبات أسعار الصرف:** يجعل تقلب أسعار الصرف الربحية المتوقعة للشركات أكثر عشوائية، بسبب عدّة ظواهر كأثار الميزانية العمومية (عندما يكون الدين مقوماً بعملات أجنبية) ويزيد من تقلب أسعار المدخلات والمخرجات، بما في ذلك تكاليف التمويل لرأس المال والسلع والخدمات الوسيطة المستوردة.

بالنسبة للبلدان التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الأساسية بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية، يضاعف الاندماج في أسواق رأس المال الدولية تقلبات أسعار الصرف المتعلقة بتغيرات سعر المنتجات الأساسية، هذا ما يجعل الحد من تقلبات أسعار الصرف أكثر تكلفة لهذا السبب من خلال الطفرة الأخيرة في أسعار الموارد الأولية وضعت عدّة بلدان تدابير لتقييد أنواع معينة من التدفقات الرأسمالية بالأخص قصيرة المدى مثل الضرائب كما هو الحال في البرازيل.

نجحت عدّة بلدان مثل البيرو في الحد من تقلبات أسعار الصرف من خلال التدخلات المباشرة في سوق الأدوات المالية المشتقة وأساليب إدارة التوقعات.

- **المساهمة في استقرار القطاع المالي:** يتم ذلك من خلال سياسة لمواجهة تقلبات الاقتصاد الكلي، خاصة في البلدان المدمجة في أسواق رأس المال الدولية، على سبيل المثال: فرضت البرازيل ضريبة على المعاملات المالية وأنشأت احتياطات إلزامية غير مدفوعة الأجر للحد من تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

في الواقع، من الصعب موازنة هذه الجوانب المختلفة للسياسة النقدية، لذلك فإن الممارسات الحديثة للمصارف المركزية للبلدان النامية ذات العملات المعتمدة على المواد الأساسية تتفاوت وفقا لظروف كل بلد، بحيث تكون الاهداف الصريحة والضمنية مختلفة وكذا ترتيب الأسبقية المتبعة.

إن المرونة توفرها السياسة المالية وحجم ونوع الصدمة بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والسياسية، كلها متغيرات مهمة للنظر في نوع السياسة النقدية التي ستطبق بالفعل.

لا يمكن استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار إلا إذا كانت مستقلة هذا ما يعني أن الاقتصاد لا يخضع للسيطرة التامة على السياسة المالية وأن البلد يسعى لوضع نظام سعر صرف مرن، إذا لم تتحقق هذه الشروط، تصبح السياسة المالية الأداة الوحيدة للاستقرار ومهم جدًا أن تكون مستدامة لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وارساء الاسس للتنوع والتنمية.

يتمثل النوع الثالث من السياسة الأفقية في الحد من الإفراط في تقييم أسعار الصرف، يتطلب هذا اتخاذ اجراءات متضافرة لا تشمل المصارف المركزية فحسب، بل أيضا السلطات المالية. بما أن تراكم الاحتياطات يكلف نوعا ما، فإنه ينبغي أن يكون سوى طريقة لمواجهة الإفراط في التقييم (surévaluation). في نفس الوقت يمكن للحكومات أن تشكل صناديق سيادية بالعملات الأجنبية وأن تعتمد أساليب لمراقبة حركات رؤوس الأموال مثل الضرائب والودائع الإلزامية ومن المهم أن توازن بين الآثار المتوقعة للتقييم المفرط للتنوع والنمو والتنمية مع التكاليف المتخذة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الفرع الثاني: السياسات المستهدفة

إن التطوير والتنفيذ المحكم للسياسات العامة يمكن أن يواجه مشاكل سوقية معينة ويحفز عملية التنوع.

تكشف الحجج النظرية المؤيدة للسياسات المستهدفة التي تسمى أيضا "السياسات الصناعية" والتطبيق العلمي مدى حساسية تنفيذ هذه المعايير مع الأخذ بعين الاعتبار الايجابيات والسلبيات لتحقيق ذلك، من الضروري، من ناحية تجنب مصيدة السياسات القطاعية التي تؤدي إلى الفشل من خلال البحث عن المنافع الشخصية والفساد من ناحية أخرى، إيجاد الوسائل اللازمة لاستهداف المشاكل القائمة وحلها بطريقة تسهم في تحسين نوعية الحياة ومن المهم الإشارة إلى أن السياسات المستهدفة يمكن أن تعزز مجموعة من القدرات العالية المتاحة للبلد مع الأخذ بعين الاعتبار هيكلها الانتاجي.

تلعب السياسات المستهدفة دوران رئيسيان يمكن تحديدهما كمايلي:⁽¹⁾

***الأول:** هو مكافحة مشاكل التنسيق التي تنشأ من خلال نمو قدرة القطاع الاقتصادي أو خلق قيمة مضافة مليئة بالعقبات مثل عدم توافر المدخلات الضرورية أو رداءة نوعيتها، بالإضافة إلى المشاكل المحتملة المتعلقة بالزبائن مثل موقعهم الجغرافي ومكانتهم في السوق، وكذا القيود الأفقية المتمثلة في عدد وتأثير المنافسين في السوق (التكتلات الاقتصادية الضخمة)

¹ المرجع السابق، ص ص 17-20.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

***الثاني:** هو تقديم الحلول اللازمة لتقييم ربحية النشاط قبل دخوله السوق الجديد. لا يدرك المستثمرون مدى ربحية الأعمال الجديدة ولا يمكنهم تحديدها إلا للتكاليف الأولية غير القابلة للاستيراد. بمجرد أن يكون النشاط الجديد مربحاً فإنه يجذب أرباب العمل وهذا ما يكتف من المنافسة. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأرباح، ولمعالجة هذا يمكن للحكومات على سبيل المثال أن تنشئ وكالة لترويج الصادرات وخدمات الإرشاد الزراعي وتدابير أخرى للحد من عدم تناسق المعلومات.

المطلب الثاني: نظريات التنوع الاقتصادي

تناول البحث والفكر الاقتصادي موضوع التنوع الاقتصادي انطلاقاً من الرواد الكلاسيكيين إلى وقتنا الحالي. من أوائل المفكرين نجد آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر.

للتفصيل أكثر في مسألة التنوع، سنحاول لأبرز النظريات الرائدة من بينها: نظرية المحفظة الحديثة، نظرية المرض الاقتصادي الهولندي ونموذج Input-Output.

الفرع الأول: نظرية المحفظة الحديثة

يعد البروفيسور هاري ماركويتز **Harry Markowitz** الأب المؤسس للنظرية، هذا من خلال أعماله المنجزة في سنوات الخمسينات، "حيث وضح أن هناك علاقة ما بين العائد المتوقع للاستثمار ومستوى المخاطرة ويعتبر أول من قدم طريقة قياس كمية لحساب كل من عائد وخطر

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

المحافظ الاستثمارية، ووضح كيفية استخدام التنوع للوصول إلى العائد المتوقع الأمثل ضمن مستوى خطر معين⁽¹⁾

يستند النظرية إلى مفهوم التنوع، الذي افترض مجموعة من الأصول المالية (الأسهم، السندات، فواتير الخزينة وغيرها) التي يمكن أن تحقق أداء أفضل مع مخاطر أقل من الأصول المالية المنعزلة-بعبارة أخرى-عندما يكون للمستثمر محفظة من الأوراق المالية غير المترابطة، هذا يعني أن الأوراق المالية التي يتطور أسعارها بصفة غير متباينة عن بعضها البعض يسمح لها بالحد من مخاطرها وتحقيق عائد أعلى.

ماركوفيتز (1952-1959) ركز على مبدأ النفور من المخاطر الذي يستند على فرضيتين:

***الأولى:** يفضل المستثمر من بين استثمارين ذات نفس العائد المتوقع، الاستثمار الأقل مخاطرة.

***الثانية:** من بين استثمارين لهما نفس درجة المخاطرة، يفضل المستثمر الاستثمار ذات أكبر عائد متوقع.

إن تنوع الأصول المالية يخفض بدرجة كبيرة من المخاطر، بالتالي تقلب المحافظ المتنوعة يقل عن متوسط تباين المكونات المأخوذة من أصولها المالية الفردية.

بالرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية، بسبب طبيعتها الساكنة، إلا أنها تستخدم كثيرا لدراسة التنوع في عدة مجالات اقتصادية⁽²⁾.

¹ http://ar.wikipedia.org/wiki/المحفظة_الحديثة_نظرية

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2019/04/14 على الساعة 12:55.

² Paterne Ndjambou, op.cit, pp 94-96

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الفرع الثاني: نظرية المرض الاقتصادي الهولندي

تهدف نماذج المرض الهولندي* إلى تحليل الآثار الناجمة عن الزيادة الكبيرة في كميات و/أو أسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية على الانتاج المحلي. وبالأخص إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة كبيرة من الصادرات الاجمالية لذلك البلد.

تهدف هذا النماذج التي تطورت مع بداية سنوات الستينات خلال الاكتشافات الرئيسية للغاز الطبيعي والنفط في هولندا، إلى توضيح الآثار السلبية لصادرات الهيدروكربونات على قطاعات الاقتصاد الاخرى وخاصة قطاع المنتجات الصناعية.

تناولت العديد من الاعمال تحليل المرض الهولندي منها:

Corden(1983a,1983b,1984),Neary et Purvis(1982), Corden et Neary(1982), Burno(1982), Van Wynbergen(1984), Burno et Sachs(1982).

بالإضافة إلى أعمال R.Gregory(1976) التي عالجت نفس أعراض هذه الاقتصادية (وفرة الموارد الطبيعية الذهب)

* يعبر هذا المصطلح عن العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية)، تكمن الآلية في ارتفاع عائدات الدولة من الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) ستجعل من عملة الدولة المعنية أقوى مقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الصادرات بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح الواردات أرخص هذا ما يجعل قطاع الصناعات التحويلية عند أقل قدرة منافسة (على المستوى المحلي). على الرغم من ارتباط هذا المصطلح بالموارد الطبيعية، فإنه يمكن ربطه بأي تطور ينتج عن تدفق كبير في العملات الاجنبية.

عرف الشعب الهولندي فترة من الرخاء والترف، هذا بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز على ساحل بحر الشمال، لكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة استنزاف آبار النفط والغاز. أول من نشر هذا المصطلح مجلة economist البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام 1977.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

التي تخص الاقتصاد الاستراتيجي.

يستند تحليل نظرية المرض الهولندي على النقاط التالية:

- الاقتصاد هو ثلاثي القطاعات.

*وجود قطاع تصديري موسع (موارد طبيعية) بسبب زيادة في التقدم التكنولوجي، ارتفاع أسعار

البيع نتيجة التغيرات في الطلب العالمي أو اكتشاف ودائع ضخمة.

ان خفض تكاليف الانتاج أو رفع الأسعار و/أو الكميات المعروضة قد تكون مصدر للتوسع في هذا القطاع.

*وجود قطاع السلع المتداولة دوليا ويسمى بقطاع السلع القابلة للتسويق (التصنيع أساسا) تعتمد أسعارها على الأسعار العالمية.

*وجود قطاع السلع غير القابلة للتداول على المستوى الدولي (قطاع الخدمات) تتوقف أسعارها على العرض والطلب المحليين.

- يتأثر الهيكل الانتاجي بالصدمات الخارجية الايجابية كما يلي:

*عندما يزداد الطلب على العمل في قطاع انتاج الموارد الطبيعية، يستنزف عنصر العمل في القطاعات الآخرين (تباين في التوزيع الشامل للقطاعات سببه التصنيع المباشر، انخفاض الانتاج غير النفطي).

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

*إن التوسع في قطاع تصدير الموارد الطبيعية، يؤدي إلى زيادة دخل الاقتصاد والذي يزيد بدوره في الدخل الحقيقي للأسر المعيشية، مما يرفع من الطلب الوطني الذي يزيد من أسعار السلع في القطاع المحمي. في حين أن ارتفاع الطلب على السلع المعروضة سيؤدي إلى زيادة الواردات.

*يسبب التوسع في قطاع الموارد الطبيعية تشويه في تخصيص الموارد، فتطور هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى له آثار جانبية على الميزان التجاري.

لذلك تبين هذه النظرية أن زيادة صادرات قطاع الموارد الطبيعية تؤدي إلى انكماش القطاعات المعرضة للمنافسة الدولية (القطاع الصناعي) بالتالي هناك تعايش في الاقتصاد بين القطاعات التي هي في طريق التوسع والزوال⁽¹⁾ Edwards et Aoki(1983) Gelb(1986a,1986b,1988)

Bean(1988)

الفرع الثالث: نموذج Input-Output

اقترح سيغل وآخرون (Siegler et al(1995) استخدام نموذج I.O الذي يدمج عناصر نظرية المحفظة كإطار للتكامل من أجل تحليل التنوع والتنوع الاقتصادي.

يوفر هذا النموذج إطار شامل لنمذجة، ليس فقط، الهيكل الاقتصادي للمنطقة من حيث الإنتاج، الاستهلاك والعلاقات التجارية، ولكن أيضا الاداء الاقتصادي للمنطقة. من خلاله يمكن مقارنة آثار النمذجة على النمو والاستقرار لمختلف استراتيجيات التنوع التي تتطوي على تغيرات في مستوى الطلب النهائي الخارجي مثل برنامج لتعزيز الصادرات.

¹ Marie-Pierre Arzelier, dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : une comparaison Afrique-Asie, revue économique, vol49, n°1,1998, pp120-122.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

إن استبدال الواردات من استراتيجيات التنوع المنتشرة، حيث يمكن نمذجة آثارها باستخدام نموذج I.O وقياسها بالنسبة للاقتصاد ككل وكذلك بالنسبة للقطاعات المحددة.

القيد الرئيسي لاستخدام هذا النموذج على المستوى الإقليمي هو عدم وجود جداول I.O مترابطة ومتسقة مع مرور الزمن. يمكن لنماذج I.O الإقليمية (مثل IMPLAN, REMI, RIMS*) أن توفر البيانات اللازمة لتحديد العلاقة الأساسية بين الهيكل الاقتصادي والاداء، لكن المشكلة هي عدم وجود بيانات زمنية عن التطبيقات النهائية لتقدير النمو والتباين المتوقعين⁽¹⁾

المطلب الثالث: الدراسات التطبيقية

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام كبير بمسألة التنوع الاقتصادي، هذا بعد ادراك العديد من الدول أن اقتصادها لا يمكن أن يقوم على قطاع واحد، خصوصا إذا ما كان هذا القطاع لا يملك ميزة نسبية وبالمقابل هناك العديد من البدائل تعني عنه.

فيما يلي دراسات تناولت مسألة التنوع من خلال استخدامها لبيانات مقطعية، سلاسل زمنية لفترات معينة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

* **IMPLAN** : the **IM**port analysis for **PLAN**ning model use classic IO analysis in comlnation with regional_specific social accounting matrices and multipler models.

REMI : model incoporates aspects for four major modelling approaches : IO, general equilibrium, econometric and economic geagraphy.

RIMS : **R**ational_driven **E**volution and **M**anagment **I**nformation **S**ystem.

¹ UNFCCC, the concept of economic diversification in the context of reponse measures, united nations framework convention on climate change, pp23-24.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الفرع الأول: دراسة Ubong Udonwa et Godwin Essang Esu

استخدم الباحثان في دراستهم سلاسل زمنية تغطي 31 سنة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2011 لدولة نيجيريا واعتمادا على دالة الانتاج، أين اعتبر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي محدد بكل من معدل نمو القوى العاملة الاجمالية، معدل رأس المال الاجمالي والتغير التكنولوجي (أو الانتاجية الكلية للعوامل) تكتب معادلة النموذج على النحو التالي:

$$Y = K^{\varphi_1} . L^{\varphi_2} . A \dots (1.11)$$

مع العلم أن:

$$A_t = f(Nnt_t, OIt_t, NnFDI_t, OiFDI_t, Tr_t, Xr_t, Inf_t) \dots (1.12)$$

Nnt_t : التجارة غير البترولية

OIt_t : التجارة البترولية

$NnFDI_t$: الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

$OiFDI_t$: الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع المحروقات

Tr_t : الانفتاح التجاري

Xr_t : معدل سعر الصرف

Inf_t : معدل التضخم

توصلا من خلال دراستهم إلى أنه يمكن لنيجيريا الاستفادة من امكانياتها التجارية المستغلة على النطاق الواسع لتحقيق المكاسب المستدامة سواء في الأجل القصير أو الطويل، هذا من خلال

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تحرير التجارة وعدم ربطها بقطاع النفط ووضع السياسات المستهدفة نحو التصنيع وهذا بإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة وفتح فرص الاستثمار التي تسلط الضوء على توسيع التكنولوجيا وتخلق قاعدة صناعية ثقيلة بالإضافة إلى دعم القطاع الزراعي بأحدث التقنيات وتهيئة البيئة الاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: دراسة Heiko Hesse

قام الباحث* بدراسة علاقة تنوع الصادرات بالنمو الاقتصادي، اعتمادا على سلاسل زمنية مأخوذة في الفترة 1961 إلى 2000 لدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. حيث أشار إلى العديد من الدراسات والتي بينت أن تنوع الصادرات يعزز النمو الاقتصادي ونمو الدخل الفردي من خلال توجه البلدان من تصدير مواد أولية إلى تصدير مواد مصنعة بهدف تحقيق نمو مستدام. اعتمد في دراسته على نموذج سولو المطور المحدد بالمتغيرات التالية: نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي، التعليم، النمو السكاني، الاستثمار، تركيز الصادرات، الانفتاح التجاري، نسبة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي. ثم قام بتقديره بتطبيق نموذج بانل الديناميكي (GMM)، من نتائجه:

¹ Godwin Essang Essu, Ubong Udonwa, economic diversification and economic growth : evidence from Neigeria, Journal of economics and soustainable development, vol 6, n°16, 2015, pp 56-96 (بتصرف)

* للإطلاع أكثر يمكن مراجعة:

Heiko Hesse, export diversification and economic growth, commission on growth and development, world bank, n°21, 2008.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

*تركيز الصادرات كان يشبط من وتيرة نمو اقتصادات تلك الدول وهو من بين الاسباب التي كانت تخفض من معدل التبادل التجاري.

*تنوع الصادرات له أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي.

الفرع الثالث: دراسة Feder

قام Feder بدراسة تشمل 31 دولة نامية شبه صناعية خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى 1973 باستخدام بيانات المقطع العرضي حيث طبق نموذج يبحث في الافتراض القائل بأن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي عن طريق اعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الانتاجية الأعلى، فضلا عما يصاحب قطاع التصدير من وفرات خارجية لها تأثير واضح على معدل نمو الناتج.

يعتمد هذا النموذج على عدّة فروض، جاءت على النحو التالي:

*ينقسم الاقتصاد المحلي إلى قطاعين متميزين، القطاع التصديري ينتج بغرض التصدير إلى الخارج والقطاع غير التصديري ينتج للسوق المحلي. تبعا لذلك لا يستند هذا النموذج إلى دالة إنتاج كلية واحدة للدولة، بل تصاغ دالة إنتاج لكل قطاع، تتوقف على العوامل المحددة للنمو في كل منها.

يتأثر القطاع غير التصديري بإنتاج قطاع التصدير، من خلال الوفرات الخارجية الناجمة عن ادخال وسائل الانتاج الفنية المتطورة وتدريب الأيدي العاملة وتنمية الإدارة الكفاء. تصاغ دالة الانتاج على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

$$N = F(K_n, L_n, X) \dots (1.13)$$

$$X = G(K_x, L_x) \dots (1.14)$$

حيث: N : انتاج السوق المحلي غير المخصص للتصدير

X : الصادرات

K_n, K_x : رصيد رأس المال في كل قطاع على حدة

L_n, L_x : قوة العمل في كل قطاع.

*نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة عن توزيع عوامل الانتاج في كل قطاع تم الاعتماد في تقدير الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج على المستوى القطاعي باستخدام البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي وبافتراض أن النسبة بين الانتاجية الحدية لعنصري الانتاج في كلا القطاعين تنحرف عن الواحد بمقدرا δ نتيجة للآثار الايجابية لنشاط التصدير على الانتاجية في ذات القطاع، أي أن:

$$\frac{GK}{FK} = \frac{GL}{FL} = 1 + \delta \dots (1.15)$$

حيث: $\delta \neq 0$ إلا في ظل سيادة المنافسة الكاملة (الحرية الكاملة لتتقل عناصر الانتاج، المعرفة الكبيرة لظروف سوق العمل وغياب تدخل الدولة) بما يضمن تخصيص الموارد على النحو الذي يحقق أعلى مستوى من الناتج المحلي في غياب الوفرات الخارجية، وبما أن الوضع السائد (خاصة في الدول النامية) هو عدم سيادة المنافسة الكاملة وسوء تخصيص الموارد فإن ذلك يضمن عدم تساوي δ مع الصفر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

*العلاقة الخطية بين الانتاجية الحدية للعمل في كل قطاع والنتاج المتوسط للعامل في الاقتصاد ككل.

قام Feder بالفصل بين أثر الوفرة الخارجية المترتبة على قطاع التصدير وارتفاع الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج في هذا القطاع بالمقارنة بالقطاع غير التصديري، باقتراض أنه يؤثر على الانتاج في القطاع الآخر بمرونة ثابتة، نتائج هذه الدراسة تؤكد على الدور الإيجابي للصادرات في تحديد معدل النمو.⁽¹⁾

المبحث الثالث: التجارب الدولية في التنوع الاقتصادي

تمكن بعض الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنويع اقتصادها، هذا من خلال وضعها لاستراتيجيات، سياسات، وهياكل اقتصادية تسمح لها بالخروج من الاقتصاد الأحادي إلى الاقتصاد المتنوع

المطلب الأول: تجارب الدول النامية

نستعرض فيما يلي أهم التجارب في الدول النامية التي شهدت نجاح في مجال التنوع الاقتصادي

الفرع الأول: تجربة ماليزيا

تتوفر ماليزيا بمواد طبيعية متنوعة كالمطاط والمنتجات الغابية (الخشب العالي الجودة)، كانت تشكل قبل اكتشاف النفط سلعا ريادية في صادرات البلاد، بعد فترة حمائية في الستينات بدأت

¹ وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية-الحوافز والعوائق-، أطروحة دكتوراه دولة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 63-64.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

ماليزيا في منتصف السبعينات بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن لضمان العيش الحسن لمواطنيها، معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف لكن هذه الاستراتيجية لم يكن لها نفع محسوس.

عرف الاقتصاد الماليزي عام 1986 جراً انخفاض أسعار النفط العالمية انخفاض حاد في الاستثمارات وارتفاع ضخم في معدلات البطالة مما ألزم الدولة بالتوجه نحو الاقتراض الخارجي، قدر آنذاك حوالي 22 مليار دولار أي بمعدل 84% من الناتج المحلي الاجمالي.

انتهجت ماليزيا سياسة التنوع، من بين أهدافها تحسين أداء صادراتها لذلك انتهجت تدريجياً نظاماً تجارياً أكثر انفتاحاً، والحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، من ثم قامت بعدة تخفيضات لعمليتها الوطنية واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، وضع آليات لتمويل صادراتها، دعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق، كما استثمرت أيضاً وبشكل مكثف في البنية التحتية بالأخص في مجال الطاقة، الاتصالات والنقل.

في إطار تنوع الانتاج تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية، لأجل ذلك اعتمدت على تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وتحسين المهارات الفردية وزيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية وتكوين علاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية. كما أطلقت برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم.⁽¹⁾

¹المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

من خلال الموقع : www.arab_api.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/08/09 بتوقيت 23:36.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الفرع الثاني: تجربة إندونيسيا

إن تحول الاقتصاد الإندونيسي من اقتصاد زراعي خلال ستينات القرن العشرين إلى اقتصاد صناعي خدماتي منذ بداية الألفية الثالثة جعلها رابع أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين، اليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر اقتصاد في العالم هذا بعد الازمة الآسيوية لسنة 1997 التي كانت عواقبها وخيمة على إندونيسيا بصفة عامة وتلتها الصدمة النفطية لعام 1998، من نتائجها ارتفاع كل من نسبة البطالة، نسبة الديون الخارجية، معدل التضخم ومعدل الفقر. لهذا عمدت الدولة إلى وضع خطط متتالية لتنمية الاقتصاد الوطني (ست خطط خماسية امتدت ما بين 1969-1998) هدفها تطوير الصناعات الأساسية كالصلب، الاسمنت، الصناعات البتروكيميائية والصناعات الخشبية بالإضافة إلى زيادة الانتاج الزراعي وخاصة زراعة الأرز والمطاط الطبيعي والغاية من ذلك رفع مستوى دخل الفرد وتوفير السكن والعلاج لأكثر عدد من السكان.

من خلال تطبيقها لتلك الخطط نجحت الدولة في خفض معدلات التضخم، رفع معدلات التنمية، زيادة حجم الاستثمارات المالية المحلية والأجنبية، ذلك راجع لعدة سياسات اصلاحية تبنتها الدولة منها تخفيض العملة المحلية مما ساعد على رفع معدل النمو وتخفيض نسبة الفقر والبطالة ورفع معدلات التجارة الخارجية خلال الفترة 1998-2004.

من 2005، هدفت الدولة إلى إصلاح المنظومة البنكية وفتح المجال للاستثمار في القطاع المالي وجعل البنك المركزي مستقل عن وزارة المالية، تنمية المشاريع والمساواة بين المحليين والأجانب في الضريبة، كما اتخذت أيضا اجراءات من أجل تقادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي كالقيام بتخفيض قيمة العملة المحلية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط، كما تم تحرير

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

السياسة التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة بالإضافة إلى تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير.⁽¹⁾

الفرع الثالث: تجربة الشيلي

تعد جمهورية الشيلي نموذجا في تنفيذ اصلاحات اقتصادية، تقوم على تحرير آليات السوق والتجارة. لم تصبح مصدرا رئيسا للمنتجات الصناعية، بل مصدرا لمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة.

من أبرز العوامل التي ساهمة في نجاح التنوع الاقتصادي في الشيلي هي⁽²⁾

*وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة من خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس.

*التركيز على تحسين مناخ الاعمال، جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي.

*تحديد السياسات العامة العمودية الناجحة، مكنتها من تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون، على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، تحسين قدرات وانتاجية المنتجين من خلال توفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشركات بين القطاع العام والخاص على المدى الطويل.

¹المرجع السابق

² Alan Gelb, diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles, contribution préparé pour le séminaire de haut niveau du FMI ressources naturelles, finance et développement, Algérie, 4-5 novembre, 2010, pp21-22

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

*تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى هذا بتخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج.

*تركيز الدولة على استغلال امكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات الضعيفة كالخدمات.

المطلب الثاني: تجارب الدول العربية

عمدت العديد من الدول العربية على تغيير استراتيجيتها الاقتصادية، هذا بالتوجه نحو تنوع مصادر الانتاج والتصدير بغرض معدلات نمو أكبر وتقليل الاعتماد على بعض المواد الأولية.

فيما يلي سنعرض بعض تجارب هاته الدول.

الفرع الأول: تجربة الامارات العربية المتحدة

لم تكن دولة الامارات العربية المتحدة معروفة للمجتمع الاقتصادي العالمي منذ أقل من نصف قرن واعتمدت الدولة على مر العقود بشكل أساسي على تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والصناعة التقليدية للحفاظ على اقتصاد الكفاف.

بدأ أول عقد حقيقي للتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة في أوائل سبعينات القرن العشرين مع تشكيل الاتحاد وازدهار إنتاج النفط والتصدير اللاحق الذي تزامن مع فترة ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية. وفي الوقت الذي واجه فيه العالم معدلات متقلبة بلغت ذروتها مستوى 35 دولار للبرميل عام 1980، استغلت الدولة الفرصة لتحقيق تنمية اقتصادية ضخمة في غضون فترة قصيرة من الزمن والتي امتدت منذ عام 1973 إلى 1982.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

بفضل عائدات النفط الكبيرة التي اكتسبتها بسرعة، تمكنت الدولة من تجاوز عائق تراكم رأس المال الكافي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الرئيسية، بالاعتماد على قطاع النفط والغاز باعتباره ركيزة الاقتصاد، استثمرت الدولة بشكل كبير في البنية التحتية المادية والاجتماعية وأدى تطور الأنشطة التنموية إلى تدفق أعداد مرتفعة من العمالة الوافدة الدائمة، وبذلك جذبت الامارات العربية المتحدة انتباه العالم إلى امكاناتها التجارية والاقتصادية الهائلة.

إن وفرة النفط العالمية التي بدأت في أوائل ثمانينات القرن الماضي قللت من وتيرة النمو المتسارعة في دولة الامارات فقد انخفضت الاسعار إلى أقل من 10 دولارات أمريكية عام 1986. هذا ما دفع المجلس الوطني الاتحادي إلى دعوة الحكومة إلى تكثيف الجهود على مستوى البلاد لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

تبين أن التراجع في اسعار النفط كان حدثا ذا آثار ايجابية بالنسبة لدولة الامارات، حيث دفعت الدولة إلى زيادة تركيزها على التنويع الاقتصادي وقد استغل الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نيهان، طيب الله ثراه (كان من الداعمين لسياسة تنويع القاعدة الاقتصادية على الرغم من الثروة النفطية في الدولة) الفرصة لتعزيز دور التنويع الاقتصادي في استراتيجية التنمية الشاملة التي تبنتها الدولة.⁽¹⁾

¹ الهاشمي ندى، الامارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم. ادارة التحديات والفرص في ظل التغيير

العالمي، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص ص 13-14 (بتصرف)

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

إن تحول دولة الامارات العربية المتحدة إلى أحد أكبر منتجي النفط، جنبا إلى جنب مع نجاحها في رعاية قطاعاتها غير النفطية في ظل قيادتها الريادية الطموحة جعلها منها ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الاوسط وواحد من أكثر الاقتصاديات انفتاحا في العالم.

إن نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في دولة الامارات، شملت عدّة قطاعات غير نفطية نذكر منها:⁽¹⁾

*اهتمت الدولة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة من خلال إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيمياوية والصناعات غير البترولية، مما ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز في حدود قانون تنظيم شؤون الصناعة والتي من بينها إعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها وكذا استخدام أساليب متطورة وتقنيات حديثة تسمح من تحسين مستويات الأداء.

*أولت الامارات التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها احسن استغلال وإنشاء سدود ترابية ومشاتل، مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدّة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها للدول المجاورة.

¹بوقنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص ص

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

*تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها والتوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

*تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط، نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى استراتيجية الابتكار والتطوير التي يركز عليها من جهة أخرى.

الفرع الثاني: المملكة العربية السعودية

تم اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية من قبل جيولوجيون من الولايات المتحدة في الثلاثينات، على الرغم من أن الانتاج لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية مما ساعد على تطوير الاقتصاد السعودي وتحقيق نمو سريع. الأمر الذي مكن من تبني وتنفيذ خطط تنمية خماسية طموحة منذ عام 1970. ركزت في توجهاتها الرئيسة على انشاء البنيات الاساسية، تنمية القوى البشرية وتنويع الاقتصاد غير النفطي من خلال تطوير القطاعات الانتاجية الأخرى كالصناعة، التعدين والزراعة.

شهدت البنية التحتية في لمملكة العربية السعودية تطورا على مدى الاربعين عاما الماضية، ولكن النمو لا يزال مدفوعا بدرجة كبيرة بالتطورات في القطاعين النفطي وغير النفطي الحكوميين. فقد كان النمو القوي في اجمالي الناتج النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو في سنوات السبعينات والثمانينات، وبعد أن شهد اجمالي الناتج المحلي النفطي نموا قويا للغاية على مدى عدد من سنوات السبعينات، انخفض بشكل حاد في الثمانينات بعد تخفيض انتاج النفط كرد فعل لانخفاض

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

أسعاره وتراجعت حصة اجمالي الناتج المحلي النفطي في مجموع اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في التسعينات والألفينات من 65% إلى 40%. تسارعت وتيرة النمو في القطاع الخاص غير النفطي وزادت حصته من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الكلي من 20% إلى 40% في الألفينات.

خلال الثمانينات، كان انخفاض الإيرادات النفطية طويل الأمد نظرا لهبوط الاسعار وقيام المملكة العربية السعودية بخفض انتاجها من النفط، ومع تراجع تلك الإيرادات أجرت الحكومة ضبطا كبيرا لأوضاع المالية العامة وتحول رصيدها من تحقيق فائض إلى عجز كبير، هذا ما دفع بالحكومة إلى الاعتماد بصفة أساسية على تخفيضات كبيرة في الانفاق الراس المالي.⁽¹⁾

يشكل اعتماد المملكة على النفط تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية المستدامة، فهو ينعم باحتياجات نفطية كبيرة إلى جانب قدر كبير من الثروة المعدنية ومع ذلك فهو يشكل تحديات بسبب تقلب أسعاره وظهور مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة ذات القدرة التنافسية المتجددة، إلى جانب ذلك يتسم قطاع النفط بكثافة استخدام رأس المال وليس العمالة، بالتالي فهو غير قادر على استيعاب الاعداد الكبيرة من الشباب السعودي الذين ينضمون إلى القوى العاملة كل عام. لمواجهة هذه التحديات تعمل المملكة على تطوير السياسات على عدة أصعدة لتشجيع التنويع الاقتصادي.

¹ عصام الغرسان وآخرون، المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 30 يوليو

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تهدف الحكومة إلى تشجيع نمو القطاع الخاص في العديد من القطاعات ذات الأولوية في إطار رؤية "2030" من بينها:⁽¹⁾

- التجزئة: قام قطاع التجزئة بتوظيف 1.5 مليون عامل عام 2018، لم يتجاوز عدد السعوديين منهم 0.3 مليون لذا تهدف الحكومة إلى توفير فرص عمل للسعوديين من خلال جذب العلامات التجارية الكبرى وزيادة استخدام التكنولوجيا والتجارة الالكترونية.
- الصناعة التحويلية: تتمثل أهداف هذا القطاع في زيادة تطوير قطاعي البتروكيماويات والصناعات البلاستيكية وتشجيع التوطين في صناعة النفط والغاز وتشجيع صناعة السيارات ومعدات الدفاع والمستحضرات الدوائية.
- التعدين: تملك المملكة مواد معدنية كبيرة بما في ذلك الألمنيوم، الفوسفات، الذهب، النحاس واليورانيوم. وقد شهد الانتاج والصادرات نمواً سريعاً وترى الحكومة أنه بحلول عام 2020 ستبلغ المساهمة المحتملة لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 100 مليار ريال سعودي (مقابل 12.5 مليار ليرة سعودية عام 2018) إلى جانب توفير 90 ألف فرص عمل.
- الخدمات اللوجيستية: تمّ ضخ استثمارات كبيرة في الموانئ والسكك الحديدية والطرق والمطارات، تهدف المملكة من خلال زيادة استثمارات إضافية والدخول في شركات جديدة إلى التحوّل إلى بوابة للخدمات اللوجيستية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

¹ عبد الله الرشدي وآخرون، المملكة العربية السعودية: تقرير القضايا المختارة في إطار مشاورات المادة الرابعة

2019، التقرير القطري 19/291، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص6.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

- الطاقة المتجددة: تهدف المملكة إلى توليد ما يقرب من 60 جيغاوات (Gega Wat) من الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتهدف إلى توطين الصناعة وإعادة المهارات اللازمة وتشجيع الشركات بين القطاعين العام والخاص.
- السياحة والترفيه: تخطط الحكومة لتطوير المواقع السياحية والاستثمار في دعم البنية التحتية والمرافق وتحسين اجراءات اصدار التأشيرات. تجذب المملكة بالفعل العديد من الزوار لأغراض دينية وبعد التوسعات التي شهدتها مكة المكرمة والمدينة المنورة والتي أدت إلى تقليص عدد الزوار خلال 2013-2016 وارتفع مجددا عدد الزوار الوافدين عام 2017. تطمح المملكة إلى مضاعفة انفاق الأسر المعيشية على الترفيه وإيجاد سوق للخدمات الترفيهية بقيمة 30 مليار ريال سعودي.

الفرع الثالث: تجربة البحرين

تعد البحرين من بين بلدان التنوع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط نسبياً، إذ بلغت مساهمة النفط في إيراداتها الإجمالية نسبة 73%. فمن أجل تنمية الموارد الإجمالية الممكنة، اهتمت بشكل كبير في تنمية قدرات وحوافز القطاع الخاص فانتهجت لذلك استراتيجيات دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار لصالح النشاط الاقتصادي غير النفطي بهدف رفع قدرات المزاجية بين القطاعين التي تعنى بإنتاج السلع والخدمات.⁽¹⁾

¹ عاطف لافي مرزوق، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

منذ 2008، بدأت مملكة البحرين بتنفيذ رؤيتها الاقتصادية 2030 التي تهدف إلى التحول من اقتصاد يعتمد أساساً على الثروة النفطية إلى اقتصاد منفتح متنافس عالمياً، تخططه الحكومة ويقوده القطاع الخاص من أجل مضاعفة الدخل الحقيقي للمواطن البحريني. لقد سعت هذه الرؤية إلى خلق وظائف جديدة كافية كما ونوعاً لتوفير التشغيل لقوة العمل البحرينية المتزايدة، حيث أن العامل البحريني لم يكن خياراً مفضلاً في القطاع الخاص وتم نشر الوظائف للمهارات المنخفضة بأجور منخفضة. لهذا أصبح الهدف هو إيجاد وظائف ذات مستوى معرفي عالي وأجور عالية، وأن يكون المواطن البحريني مفضلاً فيها بدلاً من توظيفه في القطاع العام الذي أصبح مثقلاً بالعمالة، يقتضي هذا تنمية القطاع الخاص وتحفيزه على تشغيل البحرينيين وتوفير البيئة المناسبة لنمو وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار والصعود على سلم القيمة المضافة.

في هذه الرؤية يظل قطاع الخدمات المالية هو القطاع القائد إلى جانب تنمية قطاعات السياحة، خدمات الأعمال، التصنيع والخدمات اللوجيستية وتكون الاستثمارات الحكومية في الارتقاء برأس المال البشري خاصة في التعليم والتدريب في مجال العلوم التطبيقية. لقد ركزت الخطة البحرينية على الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في التعليم لتوفير مجتمع المعلومات، ويعد اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم وسائل تحقيق أهداف هذه الرؤية. والجدير بالذكر أن قطاع الخدمات المالية هو ما يقود الاقتصاد البحريني منذ 1975 ومنذ الثمانيات تحولت البحرين لتكون

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

أكثر دول مجلس التعاون الخليجي تصنيعا، كما أنها أول دولة خليجية تبرم اتفاقية تجارة مع الولايات المتحدة.⁽¹⁾

الفرع الرابع: تجربة قطر

تتوفر قطر على ثروة كبيرة من الغاز الطبيعي، فتعد البلد الثالث في العالم في توفير الغاز الطبيعي وأعلى مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم منذ 2006، قدرت نسبة صادراتها ب 14.7% من اجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال في العالم لتلك السنة أين ارتفع انتاجها إلى 15.6 مليون طن عام 2010، وأثير الكثير من الاهتمام بضرورة تبني الدولة مشروعات من شأنها تقليل الاعتماد على المصدر الوحيد، وجاء ذلك بشكل خاص ضمن استراتيجياتها للتنمية لسنة 2011 التي تضمنت التخطيط لإجراء تغييرات هيكلية في تطوير اقتصادها من خلال التوجه للقطاعات غير الهيدروكربونية بهدف التقليل من الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد قوي بإمكانيات متنوعة لا يتأثر بأسعار الطاقة العالمية.⁽²⁾

ترتكز رؤية قطر الوطنية 2030 على تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة، عبر الاستثمار في التنمية البشرية والتعليم واستحداث صادرات ومصادر غير هيدروكربونية للإيرادات وتقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في اقتصاد قطر بهدف

¹ السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بين التنويع والرفاه، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،

من خلال مراجعة الموقع التالي بتاريخ 2019/10/01 بتوقيت: 01:04.

www.akhbar_alkhaleej.com

² عاطف لافي مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 38-39 (بتصرف)

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تعزيز نمو القطاع الخاص. لهذا عمدت الدولة على تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد

تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو المنشود.

من أهم الآليات التي مكنت قطر من تفعيل سياسة التنوع، نذكر:

*مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

*التوظيف الجيد لموارد النفط والغاز في الانفاق على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة.

*انشاء المناطق الاقتصادية الحرة.

*توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات.

*تكوين شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية متعددة الجنسية.

*العمل على تكوين كوادر وطنية فعالة.

إضافة إلى ذلك أسهمت آليات أخرى بفعالية في تنوع مصادر الدخل كالصندوق السيادي لدولة

قطر والتطوير المتنامي لمشاريع الببتروكيمياويات والشركات المساهمة العامة والخاصة.⁽¹⁾

¹ عميرة أيمن، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية-دراسة

تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديموقراطي العربي، برلين،

ألمانيا، العدد 01، أبريل 2018، ص144(بتصرف)

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

المطلب الثالث: الدروس المستخلصة

من خلال التجارب الدولية والدراسات التطبيقية، اتضح لنا أهم النقاط المساعدة والمعرفة لعملية التنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: محفزات التنوع الاقتصادي

- إن التنوع الاقتصادي يهدف بدرجة أولى إلى تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا غير كافي لبلوغ هدف تنوع القاعدة الاقتصادية. لهذا يجب أن يكون مصحوب بتنوع متغيرات مرتبطة بالدخل والإنتاج منها: الصادرات، إيرادات الدولة، العمالة، إجمالي تكوين رأس المال...
- يرتبط نجاح سياسة التنوع بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير بيئة محفزة لنمو وتوسع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للمستثمرين، سواء كانوا محليين أم أجانب، كما تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال بالإضافة إلى بعض السياسات العمودية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية أو حوافز انتقالية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومواجهة منافسيهم.⁽¹⁾

¹ بوقنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف

للبحوث والدراسات، المركز الجامعي مسيلة، الجزائر، العدد الخامس، 2017، ص236.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

- التركيز في نماذج النمو على تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين الذي يرفع من مساهمتها في عملية الانتاج وعلى نحو مستدام.
- تعزيز القدرة التنافسية للمجالات الواعدة التي يندمك أن تساهم في احلال الواردات وتنويع الصادرات، على سبيل المثال لا الحصر نذكر:
الصناعة، القطاع الرقمي، الخدمات اللوجستية، التجارة بنوعيتها، السياحة، الصحة، البناء والتشديد.

الفرع الثاني: معوقات التنوع الاقتصادي

- يعود فشل تنويع الاقتصادات إلى عدة عوامل، منها:
- الاهتمام غير الكافي بقطاع التكنولوجيا وتجاهل الدور الذي يلعبه في تحقيق التنوع بأشكاله.
 - التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثرها في اضعاف الحكومة والمؤسسات.⁽¹⁾

¹مجلس التعاون الخليجي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاد الخليج، نشرة الصندوق الالكترونية،

23 ديسمبر 2014.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

- تراجع الاقتصادات الغنية بالنفط في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد وهي الظاهرة المعروفة بالمرض الهولندي.⁽¹⁾
- إن استمرار الاقتصادات الاعتماد على النفط وحده لن يمكن البلدان من اللحاق وركب العالم المتقدم، ولن تتمكن من تحقيق أهدافها التنموية خصوصاً إذا استمرت أسعار النفط في التدهور، فضعف موقفها الاقتصادي يفقدها الكثير من مصادر الدخل الإضافية.
- سوء إدارة الموارد النفطية (لعنة الموارد) تحد من تنوع الصادرات وتقلص من مساهمة التصنيع فيها ودرجة تطور منتجاتها، وأي تغيير يطرأ على قيمة صادراتها (النفطية) في غير صالحها يحدث ركود وانخفاض دخول تلك البلدان.

¹ المرجع السابق.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

الخلاصة

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى ماهية التنوع الاقتصادي وأنواعه ومختلف طرق قياسه، وكذا محدداته وأهدافه وتوصلنا إلى أنه عملية تهدف إلى تنوع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل من أجل تقليل الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي (النفط). إذ ستؤدي هذه العملية إلى زيادة وزن القطاعات غير النفطية بالاقتصاد من خلال رفع قيمة الودائع المصرفية لتوفير السيولة، زيادة الاستثمارات في الأصول السائلة لمواجهة الازمات. وكذا زيادة وزن القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي من خلال دعم قطاع الصحة والتعليم، خصخصة الأنشطة الحكومية، توفير المناطق الصناعية لدعم الصناعة باعتبارها عماد التحول الاقتصادي وتأهيل الأيدي العاملة الوطنية لخفض قيمة التحويلات المالية إلى الخارج والاستفادة منها محليا بالإضافة إلى زيادة وزن الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة.

إضافة إلى ذلك قمنا بعرض أبرز النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية والتجارب الدولية التي خاضت تجربة التنوع وتوصلنا من خلالها أن نجاح التنوع يتطلب استراتيجية واضحة ودقيقة لتحسين الاقتصاد وإعطائه المرونة للتكيف مع تغير الظروف وتوفير بيئة أعمال منفتحة وفعالة لتمكين الأسواق المالية والنقدية حتى تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والرفع من كفاءة سوق العمل وقوته.

الفصل الثاني : الإطار

النظري للنمو

الاقتصادي

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة

يشكل النمو الاقتصادي هاجس وهدف تسعى لتحقيقه جميع دول العالم، من خلال تحديد أهم العوامل التي تساهم في الرفع من مستوياته، وباعتباره مؤشر يوضح الزيادة المحققة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين في فترة زمنية معينة والذي ينعكس بدوره على المستوى المعيشية والرفاهية للمواطنين. لهذا تسعى مختلف الاقتصاديات إلى تحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي عن طريق تبني استراتيجية تغيير هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقله إلى وضع اقتصادي، اجتماعي وسياسي أفضل.

نظرا لأهمية الموضوع، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ضبط مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف الجوانب المتعلقة به، من ثم توضيح أهم أهدافه والعوامل المحددة له. في الأخير سنقوم بعرض أهم النظريات الاقتصادية والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.

لقد اختلفت الكتابات الاقتصادية قديما فيما يخص موضوع النمو الاقتصادي وهذا باختلاف المفكرين، والأوضاع التي مرت بها الشعوب. فكان الاهتمام أكثر بالنمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية والذي يعني التوسع التلقائي غير المعتمد فلا يستدعي تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي على إثرها انقسم العالم إلى الدول متقدمة وأخرى متخلفة، أصبح الاهتمام أكثر بالتنمية الاقتصادية، التي تعني التوسع المقصود الذي يستدعي تدخل الدولة ويقتضي بالضرورة تغير في الهيكل الاقتصادي.

نظرا لتشابك المصطلحين، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بهما.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية باختلاف الجهات السياسية والفكرية للمفكرين.

يرى جيرالد ماير Gerald Maier بأن "التنمية الاقتصادية عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن. من خلال هذا التعريف نلاحظ أن Maier يضع ثلاث مؤشرات أساسية لإحداث التنمية، أو بمعنى التأكيد من حدوث ثلاث ظواهر حتى تتحقق التنمية:

- إرتفاع الدخل الوطني.

- إستمرارية هذا الارتفاع.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- مواصلة هذا الارتفاع لمدة طويلة.⁽¹⁾

أما الاقتصادي كيندل برقر **Kindle Berger** فيؤكد أن "التنمية الاقتصادية عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها."⁽²⁾

أما روس **Ros** فيعرفها بأنها العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إنكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والاهداف ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذه الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن"⁽³⁾

كما يرى **محمد عجيبة وآخرون** أن التنمية الاقتصادية "هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن"⁽⁴⁾

بالنسبة لـ **حربي عريقات** "هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق اوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدّم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وحتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة"⁽⁵⁾

¹ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 1997، ص50.

² إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات نماذج إستراتيجيات -، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص8.

³ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁴ المرجع السابق، ص9.

⁵ المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

بصورة مبسطة، يمكن القول أنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو وضمان استمراره وتوازنه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

تختلف مقاييس التنمية الاقتصادية، نظرا لتعدد مفاهيمها، فتعد بدورها خطوة مهمة لتحديد المقياس المناسب.

لوضع تلك المقاييس، يمكن مواجهة بعض الصعوبات يمكن تلخيصها فيمايلي:⁽¹⁾

1- نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية، يجب الالمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

2- غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي، العدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

3- إن بناء مقياس التنمية يتطلب قياس كل متغير لوحده ثمّ تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الذي تمّ الاتفاق عليه.

من بين تلك المقاييس، نذكر منها:⁽²⁾

¹ المرجع السابق ، ص 253.

² إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 253-256.

* ODC: Overseas Developement Concil.

** PQLI : Physical Quality of Life Index.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

1- مقياس نوعية الحياة المادية: حسب الاتجاه الذي أخذ به مجلس التنمية لما وراء البحر

ODC* وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة PQLI** هو عبارة عن تجميع لثلاثة

من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي توقع العمر عند

الميلاد، معدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية. فكل مؤشر خصص له قيمة قياسية من 0 إلى 100

والتي تعكس أفضل وأسوأ الحالات وفقاً للحدود التي يعمل بها المقياس.

بالرغم من أن هذا المقياس جمع بين جملة من المعايير، إلا أنه تعرض لبعض الملاحظات وهي:

- يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملاً البعض الآخر.

- اهتم المعيار بالنتائج ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج.

- اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية وأهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

2- دليل التنمية البشرية: بهدف تعديل نقائص المعيار السابق، نتج معيار ثاني مركب تبناه

برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1990 أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية HDI أو معيار

التقدم البشري، حيث يتكون من ثلاث متغيرات وهي:

- توقع الحياة عند الولادة (أو متوسط عمر الفرد).

- معيار التحصيل العلمي والذي يتكون من جزئين:

- معرفة القراءة والكتابة.

- متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

لهذا الدليل أهمية تطبيقية لأنه يوفر:

- للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة

بالاتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية.

- المجتمع الدولي (دول ومنظمات دولية) إمكانية ترتيب أوضاع الدول حسب مستوى التنمية

البشرية، بهدف تحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي في مختلف أشكاله.

3- مقياس كوسوف (Kosov): يعبر فلاديمير كوسوف عن التنمية بمعدل نمو الناتج الاجمالي

بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

يمكن قياس درجة التنمية عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان

النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي. لهذا المقياس مشكلة، تتمثل في صعوبة

تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع التي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.

الفرع الثالث: الأهداف الجوهرية للتنمية

إن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة وحالة نفسية، حيث يؤمن المجتمع وسائل الحصول على حياة

أفضل، لذا يجب أن يتوافر فيها النقاط التالية⁽¹⁾:

1- زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء، السكن والحماية.

¹ ميشيل ب تودارو، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة

العربية السعودية، 2006، ص ص 58-59.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

2- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والإنسانية والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل تولّد عزّة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم من خلال تحريرهم من العبودية والاعتمادية وأيضا من قوى الجهل والمأساة الانسانية.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

يعدّ النمو الاقتصادي من المواضيع الهامة في العلوم الاقتصادية، وهدف أساسي تسعى إلى تحقيقه معظم الدول. لهذا ينبغي إتقان أساسيات النمو بدءا بمختلف مفرداته، بقياسه... .

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يوجد العديد من الصيغ التي تبسط النمو الاقتصادي، هذا حسب نظرة المفكرين الاقتصاديين.

حسب S.Kuznets* "هو الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدّم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الامر إليها"⁽¹⁾

يرى عبد القادر عطية "أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، والذي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في

*سيمون كزنتس حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل

القومي في الدول المتقدمة.

¹ المرجع السابق، ص 175.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، فالنمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج

الكلي وإنما حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد مثلاً، في زيادة نصيبه من الدخل الكلي⁽¹⁾

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي "مفهوم كمي محض يعكس الزيادة في الانتاج في الدخل الطويل في

الاقتصاد"⁽²⁾ ويعد من بين الاهداف الاساسية التي تسعى الحكومة والمجتمع إلى تحقيقها.

من بين المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي هي:

- التخلف الاقتصادي: يظهر عادة بعد مدّة طويلة من النمو ويميزه انخفاض حجم النشاط

الاقتصادي، أي نقص الناتج الوطني.

- التقدّم الاقتصادي: يعرفه **R.Bane** بأنه نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان، فهو يعبر

عن مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو كالتالي:

1- النمو الاقتصادي الطبيعي: يحدث بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة دون وضع

خطة اقتصادية وطنية.

2- النمو الاقتصادي العابر: أي أنه ليس مستمر أو ثابت إنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة أو

لمؤشرات ايجابية مفاجئة في التجارة الخارجية للدولة، لكن سرعان ما يتلاشى.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² Coulomb François et autres, économie manuel et application corrigées, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, p197.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

3- النمو الاقتصادي المخطط: هو نتيجة لعملية تخطيط شاملة لمتطلبات المجتمع، ترتبط قوة وفعالية

هذا النوع بقدرة المخططين والفعالية في التنفيذ.

4- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه الدخل الفردي

ساكن⁽¹⁾

5- النمو الاقتصادي المكثف: يعني أن نمو الدخل يفوق نمو السكان أي أن الدخل الفردي يزداد

6- النمو الاقتصادي الفوري: يميز النمو الاقتصادي الفوري⁽²⁾ الذي شهدته البلدان المتقدمة بعد

الحرب العالمية الثانية، وهو مؤهل حيث أنه يشير إلى Henri Ford الذي قدم لعماله أجور أعلى

مقارنة بالمنافسين وكان هذا ممكنا بفضل المكاسب الكبيرة التي حققها العمل المتسلسل

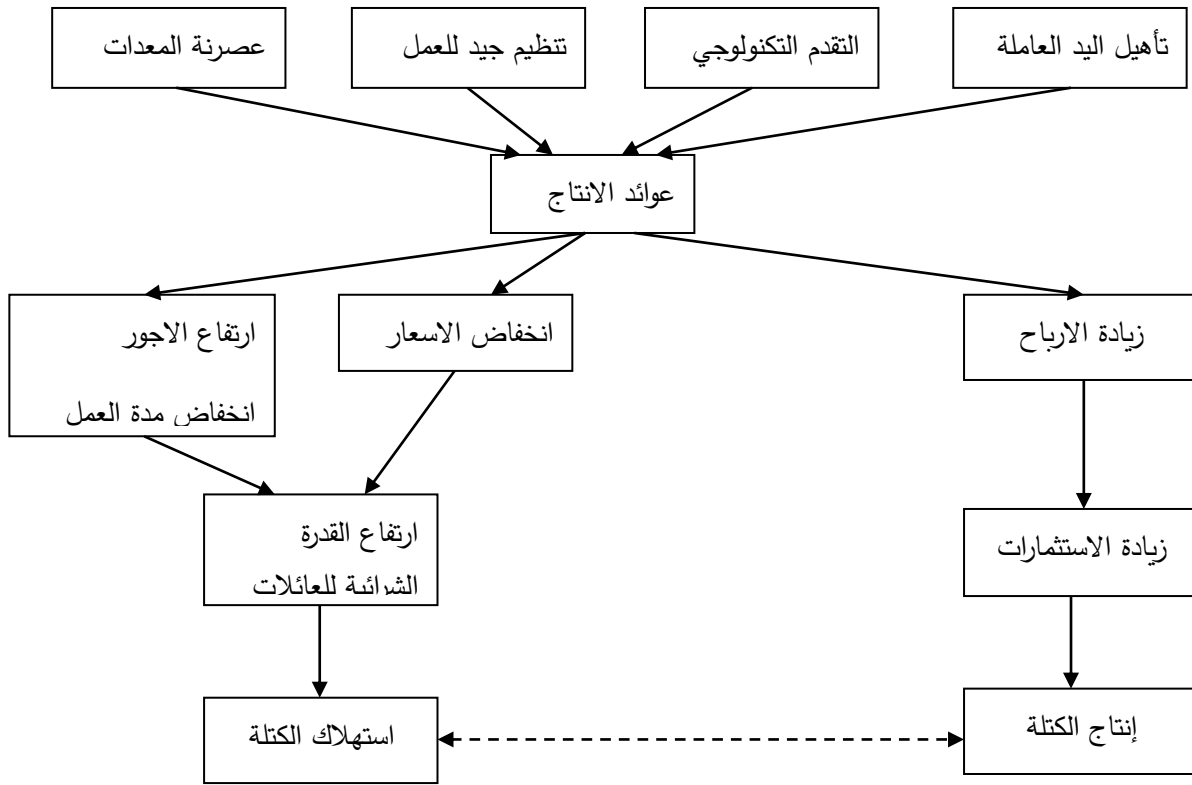
(le travail à la chaine) لكنه كان أيضا ضروريا للاحتفاظ بالقوى العاملة التي تؤدي مهام شاق

وصعب. الشكل الموالي يبسط أكثر هذا النوع:

¹ أشواق بن قدود، تطوّر النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، عمان، الأردن، 2013، ص65.

² Pascal Vanhove, Jean Longatte, DCG 5-économie 2017/2018 :l'essentiel en fiche, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2017, p p 67-68.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي



الشكل رقم (1.2): مخطط النمو الاقتصادي.

Source :Pascal Vanhove, Jean Longatte, DCG 5-économie 2017/2018 :l'essentiel en fiche, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2017 ,p67.

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

هي مختلف المقاييس والوسائل التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو

اقتصادي، ويتطلب تحقيقه زيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الحقيقي.⁽¹⁾

- الناتج الوطني: باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن

أخذه مقياساً للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل

الوطن، فقياسه من سنة لأخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الانتاج.

في هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات.

¹ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

1- معدل النمو السنوي: يعبر عن التعبير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل

من سنة لأخرى، يستخدم هذا المعدل في فترات قصيرة.

2- معدل النمو الكلي: يمكن تعريفه للدخل الوطني خلال فترة معينة، حيث يمكن أن نأخذ فترة

أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

3- معدل النمو السنوي المتوسط: هو دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذاً في

الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويحسب كالتالي:

$$a = \left(\frac{x_t}{x_0} \right)^{-t} \dots\dots\dots (2.1)$$

حيث:

a : معدل النمو السنوي المتوسط.

x_0 : كمية سنة الأساس.

x_t : كمية سنة المقارنة.

t : طول الفترة.

ما يعاب على هذه المعدلات، أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، بالإضافة إلى

اختلاف العملة بين البلدان، مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو. لذا عادة ما تستخدم عملة

دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

- الدخل الفردي: هو المقياس الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم

دول العالم، تكمن أهمية قياسه في معرفة العلاقة بين نمو الانتاج وتطور السكان. حيث

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر كمقياس عيني، أي أنه يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

يمكن قياس معدل النمو على المستوى الفردي بالعلاقة التالية:

$$CMS = [(y_t - y_{t-1})/y_{t-1}] * 100 \dots\dots\dots(2.2)$$

CMS : معدّل النمو البسيط، يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد لبلد ما ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار (دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

نستطيع حسابه بالطريقة التقليدية التي يمكن تطبيقها لحساب أي معدّل عند قيمتين:

$$TC = \frac{PIB_2 - PIB_1}{PIB_1} * 100 \dots\dots\dots(2.3)$$

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

TC: معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأهميته

لنمو الاقتصادي محددات عديدة، سنحاول فيما يلي إبراز أهم محدداته وتحديد أهميته.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

للإلمام بمحددات النمو الاقتصادي، يجب تحديد جميع العوامل التي تسهم فعلا في زيادة إنتاج الاقتصاد على مرّ الزمن.

تختلف أهمية هذه العوامل (اقتصادية كانت أو غير اقتصادية) باختلاف آثارها على الانتاج التي يمكن أن تكون قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل⁽¹⁾

- يعتبر بعض المحللين أن العمل* هو المصدر الأول للنمو الاقتصادي، حيث أن العديد من الاشخاص أو اليد العاملة لها

دور في زيادة الانتاجية في الاقتصاد. بعبارة أخرى إن زيادة عدد الاشخاص ينبغي أن يزيد من امكانيات الانتاج أو النمو، بالنظر إلى جانب الطلب يعد النمو الديمغرافي عاملا محددا للنمو الاقتصادي، فهو يزيد من فرص الأعمال كما يجب الإشارة إلى أن العلاقة بين التوسع الديمغرافي والنمو الاقتصادي معقدة جدا. أثبتت بعض المحطات (التواريخ) أنه في كثير من الحالات كان للنمو السكاني أثر سلبي على مستوى الدخل الفردي. الامر الذي يتطلب التدقيق في تحليل العلاقة مع مراعاة نوعية القوة العاملة.

- يعتبر الاستثمار (الذي يمول من المدخرات) مصدرا هاما للنمو، فهو يساهم في زيادة امكانيات إنتاج الاقتصاد (القدرة الانتاجية للبلد)

¹ Nshue Mbo Mokime, Alexandre, croissance économique :une perspective africaine, hamrattan, Congo, 2014, p-p 51-62.

* مساهمة العمل في النمو الاقتصادي: يعتمد حجم الانتاج على عدد الاشخاص المتاحة للعمل ومدة العمل، كذلك على

تطورات حجم القوى العاملة وساعات العمل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

توصّل * Levine Renelt(1992) إلى علاقة ايجابية وقوية بين معدّل النمو ومعدّل الاستثمار الرأسمالي المادي، كما قدّم Easterly-Levine بتحليل الانحراف لتراكم رأس المال لكل عامل والتقدّم التقني (مقاسا بالإننتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج) وتوصّلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. مما يدل على أنهما غير مستقلين وبعبارة أخرى التقدم التقني يؤثر على الاستثمار وهذا الاخير يسهم إسهاما ايجابيا في نشر التقدم التقني.

- إن للتعليم والصحة ** أثر ايجابي على أداء (انتاجية) العمال، حيث يعتبر الاقتصاديون رأس المال البشري عاملا مفسرا للنمو.

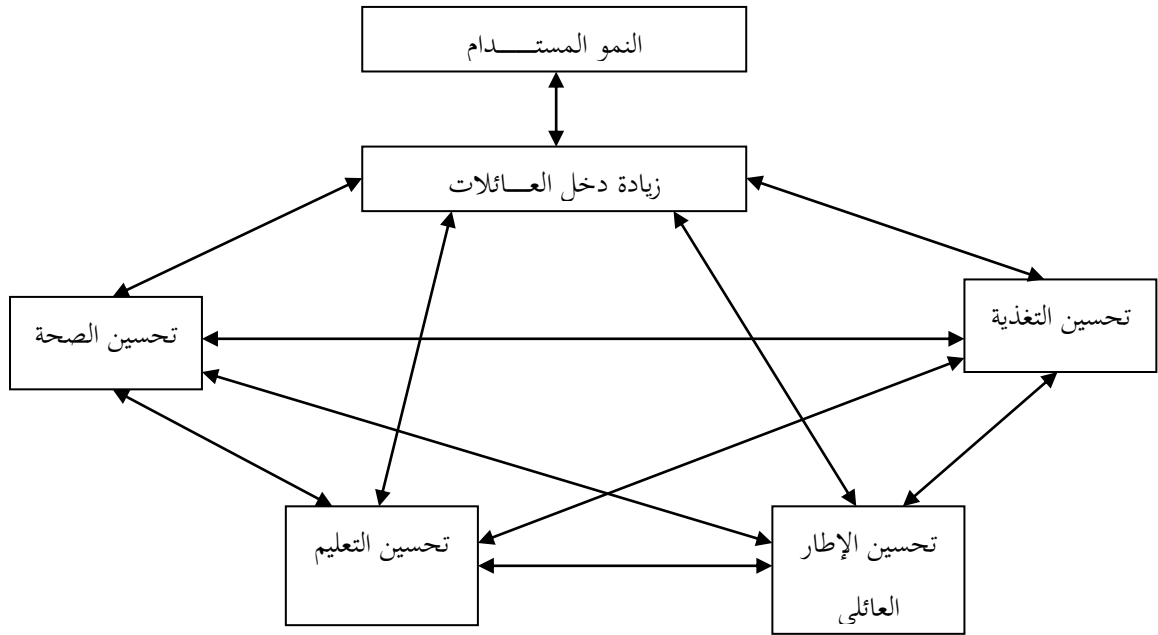
- إن تنمية رأس المال البشري ليس فقط محددًا للنمو، بل هو وسيلة لمكافحة الفقر حيث يزيد الاستثمار البشري من الانتاجية، الالتحاق بالمدارس والقدرة على التعلّم، يخفض معدّلات وفيات الرضع ويزيد من معدّلات العمر المتوقع. كما هناك فوائد غير ملموسة (الحد من المعانات) كتشجيع إجراء تغييرات هامة في المواقف اتجاه العمل والمجتمع.

يعرض الشكل أدناه الحجج للاستثمار في رأس المال البشري.

*من الأرجح أن تنجح البلدان التي لديها سكان متعلمون وفي صحة جيدة في تحقيق نمو أفضل إذا كانت البيئة مواتية، فمن خلال الدراسة التي قام بها Carré, Dubois et Malinvaud(1972) لقياس مساهمة عوامل الانتاج في النمو الاقتصادي لفرنسا خلال الفترة الممتدة من 1951 إلى 1969. فتّم التوصل إلى نمو الاقتصاد الفرنسي لتلك الفترة بمعدّل سنوي 5% لم يؤدي إلى زيادة القوى العاملة أو اختلاف في فترات العمل، سوى حجم رأس المال والعمل التي تظهر كعوامل تفسيرية للنمو لنفس الفترة. إلا أنه بقي جزء مهم من النمو غير مفسر وهو يمثل التقدّم التقني الخارجي (Solow 1956)

**أثبتت العديد من الدراسات بما في ذلك Barro1991 و Cohen 2002 أن أداء العديد من الدول النامية مختلفة عن البلدان المتقدمة، نظرا لأن نظمها التعليمية والمرافق الصحية غير متطورة بما فيه الكفاية ومعدّلات التغطية المدرسية والصحية منخفضة جدا.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي



الشكل رقم (2.2): مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

Source : Nshue Mbo Mpkime, Alexandre, croissance économique :une perspective africaine, hamrattan, Congo, 2014, p56.

- تبعا لأعمال (Ashauer(1989)، Barro(1990) قامت العديد من الدراسات بتصنيف النفقات العمومية من بين أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، هذا لأنه من غير الممكن تطوير أي اقتصاد دون الهياكل الأساسية. في ظل هذه الظروف ومن أجل التنمية المتناسقة مع النشاط الاقتصادي ينبغي للدولة أن تقود سياسة استثمارية جديدة من أجل مواكبة الجهود الاستثمارية للقطاع الخاص.
- تعتبر حالة السوق من بين المحددات الهامة للنمو الاقتصادي فمن خلاله تباع الشركات منتجاتها، واضح أن حجم السوق وأداء الشركات يمكن أن يؤثر على أنشطتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعد الانفتاح على الخارج عاملاً مساهماً في توسيع حجم السوق لأنه يتيح للشركات فرص جديدة تسمح لها بزيادة عائداتها. كما يسهل الاستثمار الأجنبي المباشر ويوسع من نطاق الأعمال، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي، فمن مؤيدي هذه الفكرة نجد (Franke Romer(1999 و (Dollar-Kraay(2002).

بالنسبة للعوامل غير الاقتصادية نجد منها:

الوضع الجغرافي للبلد يمكن أن يؤثر على أدائه وله كذلك دور في تحسين مستوى النمو الاقتصادي وتوصل إلى هذا كل من

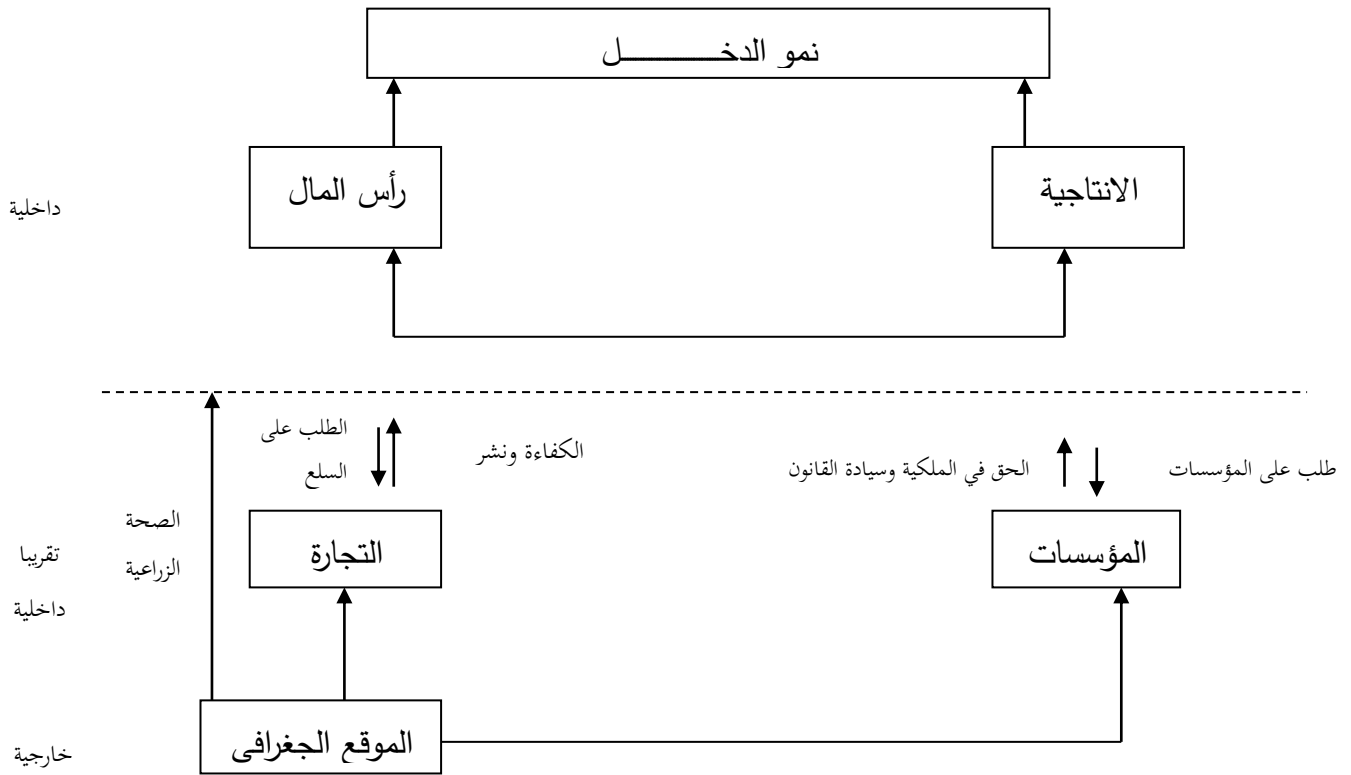
(Sachs(1995)،(Diamond(1997)،(Gallup-Sachs-Mellinger(1999)،(Naudé(2004) و (Dixit(2007) أن

للموارد الطبيعية والبيئة دور مباشر في ذلك. ففي الواقع الموقع الجغرافي هو المحدد الرئيسي للمناخ والموارد الطبيعية، حيث يؤثر على الانتاجية الزراعية كما يمكن أن يؤدي دور رئيسي في الصحة العمومية (الوقاية من الأمراض ...) وفي نشر التكنولوجيات الجديدة المستحدثة في مناطق أخرى.

تشير العديد من الدراسات إلى دور المؤسسات في تحقيق النمو من خلال جلب الاموال وإنتاج معارف جديدة تستلزم حمايتها من طرف الدولة.

من خلال ما سبق ذكره يجب الإشارة إلى وجود علاقة تربط بين كل عامل والموضحة في الشكل الموالي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي



الشكل رقم (3.2): العلاقة بين محددات النمو الاقتصادي.

Source : Nshue Mbo Mokime, Ibid, p61

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي.

يعدّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي شرط ضروري لتحسين العناصر الرئيسية للنشاط الاقتصادي بما في ذلك الاستهلاك، الإنتاج، نشاط السلطات العامة، توزيع المنتج والدخل، المبادلات الخارجية والحد من اختلال الاقتصاد⁽¹⁾ في العموم يرافق النمو الاقتصادي مجموعة من الفوائد تسمح بتنمية الاقتصاد.

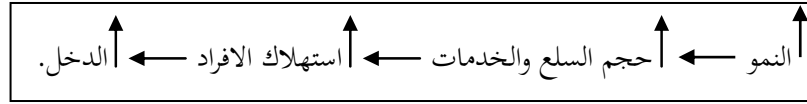
- الاستهلاك: يزيد النمو من حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق، بالتالي تتوسع إمكانيات

الأفراد في الاستهلاك

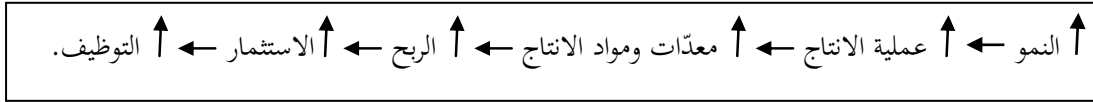
¹ Nshue Mbo Mokime, Ibid, p-p28 30.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

كما ينبغي أن يشهدوا زيادة في دخلهم نتيجة للنمو، يضمن هذا الأخير عن طريق الضرائب المفروضة تمويل إنتاج السلع والخدمات العامة التي يعتمد عليها الاستهلاك الجماعي



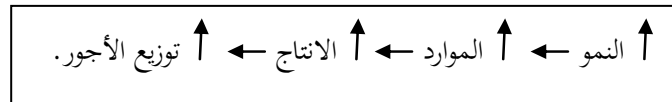
- الانتاج: يقيس النمو أداء الآلية الإنتاجية من خلال خلق القيمة وإضافتها إلى كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع. علاوة عن ذلك فهو يضمن لها معدّات الإنتاج والمواد التي تحتاجها، وبالتالي يحفز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار وخلق بدائل للتوظيف.



- نشاط السلطات العامة: يمول القطاع العام أساسا بالضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي، إن تحقيق النمو يؤدي إلى زيادة الإيرادات المالية ومن خلاله تتمكن الحكومة من وضع آليات لسياستها .

- توزيع المنتج والدخل: مداخل عوامل الإنتاج غير مرتبطة بصفة مباشرة بوتيرة النمو، لكن يبقى أن النمو المرتفع يسهل توزيعها، فحين أن انخفاضه يفيد البعض إلا أنه يؤثر سلبا على البعض الآخر.

في الواقع، كلما توفرت الموارد بكثرة، سهل توزيع الأجور والعكس. عند زيادة المداخل الخاصة (الأسر والمؤسسات) والعامة، يمكن أن تؤثر على توزيع الدخل في المجتمع.



- المبادلات الخارجية: يسمح النمو بدخول العملة الأجنبية، مما يساعد على ظهور المنتجات المحلية في الاسواق الاجنبية هذا ما يضمن القدرة التنافسية والمكانة التي يسعى إليها جميع

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الأطراف الفاعلة الدولية في نظام مبني على علاقة تتمحور حول تعظيم الربح. يتطلب هذا النظام الانفتاح على الخارج والتكثيف من امكانيات الحماية.

↑ النمو ← ↑ العملة الاجنبية ← ↑ المنتجات ← ↑ الارباح ← ↑ الانفتاح على الخارج.

- الحد من الاختلالات وتقليل الفوارق: يحد النمو من مختلف الاختلالات، ليس فقط في حركة الموارد والتقليل من التفاوت في التوزيع، بل أيضا في تسيير التوازنات الاقتصادية الكلية الأساسية مثل ميزان المدفوعات، التضخم والبطالة ...

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدد العوامل الاقتصادية والاجتماعية يمكن تلخيصها فيمايلي:⁽¹⁾

1-انخفاض مستوى الادخار المحلي، الذي يعتبر مصدر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن استخدامها في المجالات الاستثمارية المختلفة، وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لاستقطاب الموارد.

2-عدم تطوّر أو وجود البيانات الاساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الاقتصادي.

¹ عبد الله غالم، عبد الحفيظ خزان، الوجيز في أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- 3- الاعتماد على عدد محدود من الصادرات وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة، سيؤدي ذلك لانخفاض عائدات الصادرات في السلع الاستراتيجية ومقابلة الالتزامات الخارجية.
- 4- عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة وعدم ترشيد الانفاق وحصره على الأولويات يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض تنافسية سلع الصادرات.
- 5- عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات يؤدي إلى انخفاض الانتاج بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير.
- 6- التغيرات المناخية وعدم توفير البيئة الملائمة للاستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تعد مسألة النمو الاقتصادي من أولويات الاقتصاديين، لذا تعددت وجهات النظر حول النمو. من هنا سنحاول بلورت أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية

بدأت الدراسات الجديدة لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد الماركنتليين Mercantilist، أمثال الانجليزيين ويليام بيتي W.Pety وجون لوك J.Locke والفرنسي جان باتيسيت كولبر J.B.Colbert رأى هؤلاء العلماء أن الذهب والفضة مكن الثروة الوطنية، ولبناء مخزن من هذين المعدنيين

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يجب تحقيق ميزان تجاري رابح من خلال الترويج الفعال للتصدير، مما يسمح بتحفيز الاستثمار في

السوق الداخلية والذي بدوره يرفع من مستوى العمالة الوطنية، هذا ما يحسن الرخاء الاقتصادي⁽¹⁾

أهم رواد هذه النظرية آدم سميث، ريكاردو، مالتوس وماركس. فيمايلي سنوضح أهم أفكارهم.

الفرع الأول: آدم سميث (A.Smith)

لقد تصدى سميث لمنطق المركنتيلية ودافع بقوة عن سياسة التجارة الحرة، فكان أول عالم اقتصاد

مشهور يؤكد أن الهدف الرئيس لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك⁽²⁾

يمكن توضيح أهم الافكار التي جاء بها آدم سميث في النقاط التالية⁽³⁾:

- نظر سميث إلى عملية النمو بأنها داخلية، كما أوضح تأثير تراكم رأس المال في إنتاجية العمل.
- استنادا إلى سميث لا يوجد حدّ أعلى لإنتاجية العمل، هذا ما جعله يصرّ على أن البحث في نمو الدخل الفردي هو في الغالب البحث في أسباب هذا التحسن وفي القوى الانتاجية للعمل والنظام الذي يعتمد عليه في الانتاج.
- تركز اهتمامه على العناصر التي تقرّر نمو انتاجية العمل والتي تؤثر في وضع المهارة وحالة البراعة.

¹ فريدريك م. شرر، تعريب على أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكة،

المملكة السعودية، الطبعة الأولى، 2002، ص 17-18 (بتصرف)

² المرجع السابق، ص 18.

³ محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 76-79.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- يعتقد أن العنصر الاساسي في نمو إنتاجية العمل هو تقسيم العمل، الذي بدوره يعتمد على مدى السوق، مما يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولّد تقسيم عمل أكبر بين الناس والشركات والذي بدوره يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات.
- أوضح وزن وسيلة تقسيم العمل في زيادة إنتاجية العمل، حيث حدّد خصائصها الرئيسية التالية:
 - * التحسن في براعة العاملين.
 - * الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم العمل والتحوّل من عمل لأخر.
 - * ابتكار آلات محددة أو وسائل وأنظمة يدار بها العمل.
- إن البحث والتطوير في تصميمات صناعية جديدة يصبح مهنة لصنف من المواطنين وتتولد المعرفة التكنولوجية الجديدة على نحو منتظم وتستعمل اقتصاديا مع العلوم التي تصبح أكثر وأكثر داخلة في تلك العملية. إن تراكم رأس المال يدفع هذه العملية إلى الأمام بفتح أسواق جديدة وتكبير الموجود منها، بذلك يزداد الطلب الفعّال وهكذا. فهو القوة الرئيسة خلف التطوّر الاقتصادي والاجتماعي.
- توقع آدم سميث فكرتين بارزتين ضمن دراسات نظرية النمو الجديدة:
 - * فكرة أولى: تحسينات جديدة في المهارة تولدت ضمن النظام الاقتصادي عن طريق النشاطات المتخصصة.
 - * فكرة ثانية: إن للمعرفة التكنولوجية بالنتيجة سوف تصبح سلعة عامة والتي هي ليست تنافسية ولا يمكن استثناء أحد عن استعمالها.
- يعتقد أن هناك ثلاثة قيود ممكنة أن تقيد النمو:

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- * العرض غير الكافي من العمال.
- * شح الطبيعة.
- * تآكل حوافز التراكم.
- كما رأى أن الندرة والنضوب المحتمل في الموارد المتجددة ونضوب الموارد غير المتجددة ربما يقيد النشاطات الانتاجية وكذلك نمو الاقتصاد الوطني.
- لم يرى سميث خطراً أن عملية التراكم تصل إلى النهاية بسبب العرض غير الكافي من العمل ونشوء تناقص العوائد لرأس المال.
- أيد فكرة أن عرض العمل يتولد داخل نظام اجتماعي اقتصادي، يعني أنه يتولد داخليا وحجم قوة العمل تنظم عن طريق الطلب على العمل.
- هكذا أوضح آدم سميث النمو الاقتصادي على نحو عميق بوصفه ظاهرة داخلية ومعدل النمو يعتمد على قرارات ونشاطات الوحدات أو الوكالات.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو David Ricardo

كانت نظرة ريكاردو إلى إمكانية استمرار النمو الاقتصادي متشائمة، لهذا سنحاول الإشارة إلى أهم

أفكاره⁽¹⁾

- إن مشكلة العوامل الخارجية التي برزت على نحو جلي في تحليل آدم سميث قد اعطيت اهتماما متناثرا فقط من قبل ريكاردو.

¹ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-81.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

معظم وجهة نظره تطوّرت وشكلت بصيغ الافتراض الضمني أن مجموعة طرق الانتاج ذات العوائد الثابتة إلى الحجم والتي يختار منها المنتجون الذين يخفضون تكاليفهم، طرق الانتاج التي يستعملونها هي مجموعة معطاة أو ثابتة.

- تناقص العوائد في الزراعة: عندما يتراكم رأس المال وينمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال معروف وثابت، فإن معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العوائد الواسع والكثير للأرض.

يقول ريكاردو: مع كل زيادة بنسبة معينة في رأس المال المستخدم على الأرض، سيكون هناك انخفاض في معدل الانتاج، وطالما أن الأرباح هي دخل متبقي يعتمد على فائض الانتاج الذي بقي بعد طرح حصة عناصر الانتاج التي استعملت والأجور بصيغة سلع للعمال من الناتج الاجمالي (صافي الربح) فإن المعدل المتناقص للإنتاج يتضمن انخفاضا في الربحية، وبافتراض أن هناك ادخارات صغيرة يمكن إهمالها من الأجور والري، فإن معدلا منخفضا من الربح يتضمن معدلا منخفضا من تراكم رأس المال، لذلك فإن مبدأ السلوك الطبيعي للأحداث ستنتهي بالضرورة إلى حالة ثابتة ومستقرة.

- التقدم التكنولوجي: اعتبر سميث التقدم التكنولوجي ظاهرة داخلية على نحو أساسي، إلا أن ريكاردو عامل التقدم التكنولوجي بوصفه ظاهرة خارجية على نحو كبير.

لقد كان ريكاردو من أوائل من أكدوا على أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يأخذ أشكالا متعدّدة تتوافق مع متضمنات مختلفة لأداء النظام الاقتصادي ونموه، والاستخدام والمشاركة في الانتاج بين الأجور والريع والأرباح.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

إن فكرة حيادية التقدم التكنولوجي كما هي موضوعة في نظرية حالة النمو المستقر كانت غريبة على تفكير ريكاردو.

- النمو الداخلي: اعتقد ريكاردو أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح على نحو كبير، بينما الأجور والريع فإنهما يقومان بدور بسيط يمكن تجاهله. لذلك ينبغي تركيز الاهتمام على الربحية.

كان ينظر ريكاردو إلى معدّل التراكم بوصفه داخليا، الطلب على العمل محكوم بالقيمة التي وصلت إليها تراكمات رأس المال وعرض العمل في المدى الطويل المحكوم بقانون مالتوس في السكان.

إن ارتفاع الأجور الحقيقية، يعني أن سعر السوق للعمل ممكن أن يرتفع فوق معدّل الأجر الطبيعي. في هذه الحالة يتراكم رأس المال بوتيرة سريعة مما يقود إلى زيادة في الطلب على العمل.

إنّ قوة العمل تعامل بوصفها نوعا من السلعة القابلة للإنتاج، لكنها تختلف عن السلع الأخرى في أنها لا تنتج بطريقة رأسمالية في صناعة خاصة نيابة عن بقية الصناعات إلا أنها نتيجة للتفاعل بين النمو في السكان العاملين والظروف والحالات الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث: ألفريد مارشال وكوستاف كاسل Alfred Marshall et Gustav Cassel

إن فكرة نظام اقتصادي ينمو بسبب بعض العناصر الخارجية كانت قد وضعت في وضع متقدم في تاريخ الفكر الاقتصادي بوصفها مقارنة معيارية.

"كان يسعى مرشال على نحو تدريجي ليكون قريبا من الحالات أو الشروط الفعلية في الحياة. ينمو النظام الاقتصادي الناتج بمعدل ثابت يساوي المعدّل الخارجي لنمو السكان، كما أن توزيع الدخل والأسعار

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

النسبية هي نفسها في حالة الاستقرار التي يتصف بها الاقتصاد الوطني، بلغة حديثة النظام يتوسع مع خط النمو المستقر*.

إن نموذج النمو الذي خطه كاسل يمكن أن يعدّ نقطة بداية تقريبية لتطوّر النظرية الكلاسيكية الحديثة. لقد عرض نموذجين الأول كان للاقتصاد الوطني والثاني للاقتصاد ينمو على خط حالة الاستقرار. حيث افترض في نمودجه الأول أن هناك عناصر أولية للإنتاج (Z)، كميات هذه الموارد وكذا كميات الخدمات التي توفرها تلك الموارد أخذت بوصفها عرض. يتصف التوازن العام بالتساوي بين العرض والطلب على الخدمة التي يقدمها كل عنصر ولكل سلعة منتجة وتساوي سعر السلعة مع كلفة إنتاجها⁽¹⁾

المطلب الثاني: نموذج سولو

يعتبر نموذج سولو نقطة انطلاق للعديد من النماذج الاقتصادية الخاصة بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النموذج القاعدي لسولو

يركز نموذج سولو على ديناميكية أربعة متغيرات :

- الناتج الحقيقي للاقتصاد Y

- رأس المال المادي K

- العمالة L

- المعارف A

* تتواجد هذه الفكرة على نحو أساسي في كتاب "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" لكوستاف كاسل عام 1918.

¹ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 81-83.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يحدد الاقتصاد خلال فترة زمنية مخزون معين من رأس المال، حجم العمالة ومخزون من المعارف الذي يمكنه من الانتاج.

تأخذ دالته الانتاجية شكل دالة شكل دالة Cobb-Douglas وتكتب بالصيغة التالية:

$$Y = F(K, AL) \dots\dots (2.4)$$

$$Y = K^a(AL)^{1-a} \dots\dots(2.5)$$

من خلال الدالة أعلاه، تم صياغة فرضية حيادية العامل التقني، هذا حسب مفهوم Harrod (حيث A مضروب في L) ترجع هذه الفرضية أساسا إلى أن البيانات الفعلية والتي تشير أن زيادة الأجور تنتج عن تحسين إنتاجية العمال.

يفرض نموذج سولو أن دالته الانتاجية هي well behaved بمعنى أنها تتحقق من جميع الشروط النظامية النيوكلاسيكية:

المشتقة الأولى موجبة والمشتقة الثانية سالبة.

$$F'(\cdot) > 0 ; F''(\cdot) < 0 \dots\dots(2.6)$$

كما ينبغي أن تتحقق الشروط النظامية التي تحددها Inada (1946) وهي:

$$f(0) = 0 ; \lim_{k \rightarrow 0} f'(\cdot) = \infty \wedge \lim_{k \rightarrow \infty} f'(\cdot) = 0 \dots\dots(2.7)$$

يوضح النموذج أن دالة الانتاج تبين ثبات الغلة، بمعنى أنه إذا تم ضرب كل من K و AL في قيمة m

يستلزم ضرب Y في نفس القيمة m فتصبح المعادلة (4) كالتالي :

$$mY = F(mK, mAL) \dots\dots\dots(2.8)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

من خلال فرضية ثبات الغلة (العائد)، يمكننا التحليل على المستوى الفردي وذلك بوضع: $m = 1/AL$

تصبح دالة الانتاج الفردي* من الشكل : (2.9)..... $Y = F(K)$

ما يمكن استخلاصه من نموذج سولو أن تراكم رأس المال هو أحد عوامل النمو لكن لا يمثل نسبة كبيرة من حيث نمو اقتصاديات الدول وهذا راجع إلى أن النموذج يقيس مساهمة رأس المال في النمو بالأجر ولإثراء دراسة النمو الاقتصادي يجب اعطاء أهمية للعوامل الخارجية الناتجة عن رصيد رأس المال المادي.

- من الصعب تفسير الاختلاف في المستوى المعيشي بالاختلاف في الناتج عن تراكم رأس المال المادي، حسب سولو العامل التكنولوجي أساس عملية النمو على المدى الطويل وأساس الاختلافات في المستويات المعيشية والذي يؤخذ كمتغير خارجي.
- تختلف معدلات النمو باختلاف مستويات التقدم التقني، أما مستويات رأس المال تختلف على حسب معدلات الادخار⁽¹⁾

الفرع الثاني: نموذج سولو ورأس المال البشري

طور هذا النموذج من طرف (Mankiw-Romer-Weil(1992 يهدف إلى إدماج في تحليل سولو تأثير نوعية اليد العاملة لإعطاء أكثر توضيح لعملية النمو والتفاوتات الدولية في المستويات المعيشية أو الدخل وهذا ما يفسر أن زيادة رأس المال البشري تنتج عن الاستثمار في النظام التعليمي (التربوي) أو النظام الصحي.

$$mY = F(mK, mAL) ; m = \frac{1}{AL}$$

البرهان: *

$$mY = F(mK) \rightarrow Y = F(K)$$

¹ Nshue Mbo Mokime, op.cit, p-p106 -110.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

دالة الانتاج تأخذ صيغة كوب دوغلاس وتكتب:⁽¹⁾

$$Y = K^a H^b (AL)^{1-a-b} \dots \dots (2.10)$$

مع: $a + b < 1 \wedge (a, b) > 0$

حيث: H: رأس المال البشري

L: العمالة

K: رأس المال المادي

نفرض أن الأفراد يخصصون جزء ثابت من دخلهم s_K لاقتناء سلع التجهيز (رأس مال مادي) وجزء s_H خاص بتراكم رأس المال البشري. نفرض أيضا أن كلا النوعين من رأس المال يتم استهلاكهما بمعدل ثابت δ ، تبعا لهذه الشروط ينتج:

$$\frac{dk}{dt} = s_K y - \delta K \dots \dots (2.11) ; \frac{dH}{dt} = s_H y - \delta H \dots \dots (2.12)$$

إن الهدف من هذا النموذج ليس هو تفسير النمو الاقتصادي العالمي إنما توضيح أوجه التفاوت في المستويات المعيشية بين البلدان. كما نفرض أن العامل التقني ينمو بمعدل ثابت خارجي g .

$$\frac{dA}{dt} = g \cdot A \dots \dots (2.13)$$

***ديناميكية النموذج:**

بما أن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى، يمكن أن نكتب:

$$y = k^a h^b \dots \dots (2.14)$$

$$\text{حيث: } k = \frac{K}{AL} ; h = \frac{H}{AL} ; y = \frac{Y}{AL}$$

¹ N. Gregory Mankiw and others, a contribution to the emperic of economic growth, quarterly journal of economics, May 1992, pp 409-411.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

من خلال العلاقات أعلاه يمكن أن نبين أن التغيرات في رأس المال المادي والبشري لكل عامل تقدم على الترتيب:

$$\frac{dk}{dt} = s_K y - (g + n + \delta)k \dots\dots (2.15)$$

$$\frac{dh}{dt} = s_H y - (g + n + \delta)h \dots\dots (2.16)$$

في الحالة الثابتة، تكون التغيرات في الكثافة الرأسمالية ورأس المال البشري الفردي معدومة، وعليه ينتج:

$$s_K y = (g + n + \delta)k \dots\dots (2.17)$$

$$s_H y = (g + n + \delta)h \dots\dots (2.18)$$

من المعادلة (2.17) و (2.18) تنتج العلاقة:

$$\frac{s_K}{s_H} = \frac{k}{h} \dots\dots (2.19)$$

من خلال العلاقة (2.19) ودالة الانتاج نجد:

$$k^* = \left[\frac{s_K^{1-b} s_H^b}{g+n+\delta} \right]^{\frac{1}{1-a-b}} \dots\dots (2.21) \quad \wedge \quad h^* = \left[\frac{s_K^a s_H^{1-a}}{g+n+\delta} \right]^{\frac{1}{1-a-b}} \dots\dots (2.20)$$

على المدى الطويل، الناتج بالنسبة لكل عامل يعطى بالعلاقة:

$$y^* = \left[\frac{1}{g+n+\delta} \right]^{\frac{a+b}{1-a-b}} \cdot s_K^{\frac{a}{1-a-b}} \cdot s_H^{\frac{b}{1-a-b}} \dots\dots (2.22)$$

يعطى الدخل الفردي بالصيغة التالية:

$$\frac{Y}{L} = A \left[\frac{1}{g+n+\delta} \right]^{\frac{a+b}{1-a-b}} \cdot s_K^{\frac{a}{1-a-b}} \cdot s_H^{\frac{a}{1-a-b}} \dots\dots (2.23)$$

وعليه، فإن الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري يفسران بعلاقة مشتركة في مستوى

الدخل الفردي وهذا الاستنتاج يختلف عن ما توصلنا إليه في النموذج القاعدي الذي يأخذ سوى رأس المال

المادي كعامل محدد للدخل الفردي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

ينمو مخزون رأس المال المادي ورأس المال البشري والناتج الكلي بمعدل $g+n$ ورأس المال المادي الفردي ورأس المال البشري الفردي والناتج الفردي بمعدل g .

يتحدد معدل نمو الناتج الفردي على المدى الطويل بمعدل نمو التقدم التقني كما هو موضح في النموذج القاعدي.

من خلال ما سبق، يمكن توضيح أن في النموذج المطور مهما توسع مفهوم رأس المال، على المدى الطويل، نمو الناتج الفردي يتحدد بمعدل نمو خارجي للتقدم التقني. تؤدي الزيادة المستمرة في معدل الادخار إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بصفة مؤقتة وإن الأخذ بعين الاعتبار رأس المال البشري يسمح بتفسير بشكل أحسن التفاوتات في الأداء بين البلدان.

المطلب الثالث: نموذج (1965) Cass-Koopmans

إن نموذج سولو يفترض معدل ادخار ثابت، هذا نظرا لبساطته أما المستهلك فهو محدود التفكير، حيث أنه لا يملك القدرة على التنبؤ بأن استهلاكه الحالي يؤثر على إمكانية استهلاكه في المستقبل.

يتساءل كاس كوبمانز (1965) عن الجزء الذي تخصصه الدولة من إيراداتها للادخار لهذا هما يسعان ليس لتوضيح عملية النمو، إنما لمعرفة ما ينبغي أن يقوم به الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم في المستقبل وباعتبار أن معدل الادخار داخلي.

يأخذ هذا النموذج⁽¹⁾ بعين الاعتبار آثار التغيير في الضرائب أو الانفاق الحكومي على معدل الادخار والنمو الاقتصادي.

¹ Nshue Mbo Mokime, op.cit, p-p130-135.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الفرع الاول: الصيغة المبسطة (بدون العامل التقني)

يختلف هذا النموذج عن نموذج سولو حيث يوضح سلوك المستهلك ودوره في جعل معدل الادخار داخليا. بعبارة أخرى فهو يملك ميزة تمكن من معرفة طريقة استفادة المستهلك من خلال بيئته أو المبلغ الذي تخصصه العائلات للادخار بهدف تمويل الاستثمارات.

ينمو حجم الاسر بمعدل ثابت n مع مرور الزمن مع $L(t) = 1$ وكذا في اللحظة t يكون: $L(t) = e^{nt}$ حيث تتركب من جميع أعضائها وكذا على الجيل القادم حيث تكتب دالة الهدف من الشكل:

$$W = \int_0^{\infty} e^{-(\beta-n)t} U(c(t)) dt \dots (2.24)$$

حيث: $c(t)$: الاستهلاك الفردي

B : معدل الخصم الذاتي

$\beta - n$: معدل الخصم الفعلي

بمأن الاسر المعيشية تستمد فائدتها من استهلاك كل فرد منها، فعليه يحدد هذا الاخير بالعلاقة التالية:

$$c(t) = C(t)/L(t) \dots (2.25)$$

$C(t)$: الاستهلاك الكلي.

$L(t)$: حجم الاسر الممثلة.

$$L(t)U(c(t)) = e^{nt}U(c(t)) \dots (2.26)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الاستعمال الكلي (الاجمالي) المخصص من الأسر عند اللحظة t بمعدل خصم $e^{-\beta t}$ ومنه يتم الحصول فعلا على الدالة الموضوعية للأسر وهذا بهدف تحديد مفهوم آلية الخصم الذي يعد أداة تحكيم (الفصل) بين الحاضر والمستقبل مع $\beta > n$.

يؤكد النموذج بأن اسواق السلع والخدمات تنافسية، امكانيات الانتاج الاقتصادي موضحة من خلال دالة

$$Y(t) = F(K(t), L(t)) \dots (2.27) \quad \text{الانتاج الاجمالية التالية:}$$

كما هو موضح في نموذج سولو، دالة الانتاج تحقق شروط Inada

$$y(t) = f(k(t)) \dots (2.28) \quad \text{مع} \quad k(t) = K(t)/L(t)$$

بما أن الاسواق تنافسية، يجب التحقق من أن:

$$R(t) = F_K = f'(k(t)) \dots (2.29)$$

$$w(t) = F_L = f(k(t)) - k(t) - f'(k(t)) \dots (2.30)$$

حيث:

$R(t)$: عوائد رأس المال

$w(t)$: الأجر المدفوع لكل عامل.

عند اللحظة t الأسر الممثلة تملك مستوى من الأصول (t) ومع مرور الزمن تتغير الأصول حسب القاعدة التالية:

$$\dot{A}(t) = r(t).A(t) + w(t).L(t) - c(t).L(t) \dots (2.31)$$

حيث:

$r(t)$: معدل الفائدة السوقي

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

$w(t).L(t)$: تدفق الاجور التي تتلقاها الاسر المعيشية.

$$a(t) = A(t)/L(t) \dots (2.32)$$

$a(t)$: الأصول الفردية

يجب الاشارة إلى أن أصول الأسر يمكن أن تتكون من مخزون رأس المال $K(t)$ وسندات الخزينة $B(t)$ إذا لم يؤخذ هذا الأخير بعين الاعتبار، نجد أن: $a(t) = k(t)$. وبما أن مخزون رأس المال يستهلك

مع مرور الزمن بمعدل δ ، فإن معدل الفائدة يصبح: $r(t) = R(t) - \delta$

مع مرور الزمن يجب وضع الشرط التالي: $\lim a(t) \cdot \exp \left[- \int_0^t (r(s) - n) ds \right] \geq 0 \dots \dots (2.33)$

حيث يبين أن الفرد أو الأسر المعيشية لا يمكن أن يكون لها ثروة سالبة. بعبارة أخرى يجب أن تدفع جميع الديون على المدى الطويل.

الفرع الثاني: الصيغة المركبة (ادخال العامل التكنولوجي)

سنستعين بدالة إنتاج الاقتصاد الكلي مع إدخال التقدم التكنولوجي وهي من الشكل:

$$Y = F(K, AL) \dots \dots \dots (2.34)$$

A : مؤشر التقدم التكنولوجي، ينمو بمعدل g

بما أن دالة الإنتاج (2.34) متجانسة من الدرجة 1.

$$\tilde{y} = \frac{Y}{AL} = f(k) \dots \dots (2.35) \quad \text{فانه يمكن كتابة:}$$

K : رأس المال الفردي (حسب كل عامل)

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

$$\tilde{c} = \frac{C}{L} \dots\dots(2.36) \text{ الاستهلاك الفردي يمكن كتابته من الشكل:}$$

$$c = \frac{C}{AL} = \frac{\tilde{y}}{A} \dots\dots(2.37) \text{ كما يعرف الاستهلاك الفعال بالعلاقة:}$$

معدل نمو الاستهلاك الفردي الفعال هو الفرق بين معدل نمو الاستهلاك الفردي ومعدل نمو التقدم التكنولوجي.

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{\dot{\tilde{c}}}{\tilde{c}} - g = \frac{f'(k(t)) - \delta - \beta - \theta g}{\theta} \dots\dots(2.38)$$

يدفع سعر الفائدة الحقيقي إلى التخلي عن الاستهلاك الحالي، تعود تكلفة الادخار إلى مجموع عامل التضخم الذاتي وتكلفة عدم التجانس وهذا لأن النمو مقاس بمعدل θg .

مما سبق نستخلص أن معدل الادخار يعتبر داخلي كما يتحدد النمو تبعا لفعالية رأس المال وتقضيات الافراد⁽¹⁾.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي

تستند نماذج النمو الداخلي على الفرضية التي تنص أن التقدم التقني يتحقق من خلال النمو الاقتصادي؛ وفضله؛ يكون النمو مكتفيا ذاتيا وفقا لأربعة ميكانيزمات رئيسية:

أولاً: التعلم عن طريق الممارسة؛ بمعنى أنه كلما أنتجنا أكثر، كلما حسنا في طريقة الإنتاج.

ثانياً: يعزز النمو تراكم رأس المال البشري

ثالثاً: يسمح النمو بتمويل البنى التحتية (العامة والخاصة) التي تساهم في النمو الاقتصادي (إنشاء شبكة اتصال فعالة)

¹ Nshue Mbo Mokime, op.cit , p-p 136-137

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

رابعاً: المؤسسات المالية تسمح بتمويل المشاريع المربحة.

لإعطاء أكثر توضيح، سنتناول العناصر التالية:

المطلب الأول: علاقة النمو بالتعلم بالممارسة

تبعاً لـ Arrow (1962)، إقترح بعض المحللين من بينهم Roman (1986) تفسير للنمو الذي تحدثه آثار الخبرة أو التعلم من خلال الممارسة (تراكم المعرفة) على التقدم التقني.

الفرع 1: نموذج Arrow

يستند هذا النموذج⁽¹⁾ على فكرة Solow وهي أن بالخبرة أو التعلم من خلال الممارسة وتطوير براعة العمال يتم تحسين إنتاجية الاقتصاد وبالتالي السير في طريق النمو المستدام على المدى الطويل.

حتى تتم عملية الإنتاج، يجب استخدام رأس المال المادي والعمل، هذا الأخير مرجح بمؤشر التقدم التقني (A') دالة الإنتاج هي من نوع Cobb-Douglas صيغتها كالتالي:

$$Y = K^b (A'L)^{1-b} \dots \dots \dots (2.39)$$

حيث: $0 < b < 1$

بما أن الدالة متجانسة من الدرجة الأولى يمكن كتابتها من الشكل التالي: $y = k^b$

$$y = \frac{Y}{A'L} \quad ; \quad k = \frac{K}{A'L} \dots \dots \dots (2.40)$$

التعلم من خلال الممارسة هو ناتج محض لروابط جديدة لرؤوس الأموال.

* في ظل هذه الشروط، سيكون لدينا الدالة التالية: $A' = BK^\beta$

¹ Ibid, pp 168-171.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

$\beta > 0$: عامل التعلم

$\beta < 0$: عامل التقدم التقني، ينمو بمعدل γ مع مرور الزمن.

سنقوم بتعويض عبارة A' في دالة الإنتاج (2.40)، نجد:

$$Y = K^b (BK^\beta L)^{1-b}$$

$$Y = K^b B^{1-b} K^{\beta(1-b)} L^{1-b} \dots\dots\dots (2.41)$$

يتضح من خلال المعادلة (2.41) أن رأس المال المادي له دوران. الأول، مباشر كمدخل (عنصر من المدخلات) الثاني، غير مباشر وذلك بتقديم الصورة الإيجابية عن إنتاجية الاقتصاد.

إن زيادة رأس المال هذا النموذج، لا تحسن فقط في الإنتاجية بصفة مباشرة وإنما تحسن كذلك من إنتاجية العمال بصفة غير مباشرة.

الفرع 2: نموذج Romer

يعتمد هذا النموذج⁽¹⁾ على فكرة مفادها أنه بنفس وتيرة عمل العمال أو إنتاجهم للسلع سوف تتطور إنتاجيتهم للسلع سوف تتطور انتاجياتهم واكتشافهم طرق لتحسين آلية الإنتاج، بالإضافة إلى أن تراكم المعارف في حد ذاته من المنتجات العملية الاقتصادية.

يعتبر هذا النموذج مبسط وأكثر وضوحاً مقارنة بالنموذج السابق، فهو يبين أن معدل الادخار يؤثر على معدل النمو، ويتوقع أن زيادة معدل النمو الديموغرافي يترتب عنها انخفاض في معدل نمو الدخل الفردي.

صياغة النموذج:

¹ Ibid, pp 171-173.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

دالة الإنتاج هي من نوع كوب دوغلاس، تكتب من الشكل:

$$Y = K^b (A'L)^{1-b} \dots \dots (2.42) \quad ; \quad 0 < b < 1$$

دالة الإنتاجية هي من الشكل : $A' = B K^\beta$

$\beta > 0$: عامل التعلم

$B > 0$: عامل التقدم التكنولوجي، لا يتطور مع مرور الزمن.

يبين النموذج أنه لا يوجد اهتلاك، ومعدل الادخار ثابت وخارجي وتطور مخزون رأس المال يعطى

$$\frac{dK}{dt} = sY \text{ : بالعلاقة}$$

معدل نمو الفئة الناشطة خارجي مساوي لـ n

بناء على تعريف A' يمكن كتابة دالة الإنتاج لاقتصاد على النحو التالي

$$Y = B^{1-b} K^b K^{\beta(1-b)} L^{1-b} \dots \dots (2.43)$$

ومنه يمكن كتابة تطور مخزون رأس المال بالعلاقة التالية:

$$\frac{dK}{dt} = sB^{1-b} K^b K^{\beta(1-b)} L^{1-b} \dots \dots (2.44)$$

يتحكم في تطور الاقتصاد عامل رأس المال الذي يلعب دور أوسع مقارنة بنموذج Solow . كما يجب

الإشارة إلى أن خصائص ديناميكية الاقتصاد تعتمد على القيمة المأخوذة من المعلمة β حيث إذا كان:

$\beta < 1$: معدل النمو على المدى الطويل يتمدد بمعدل النمو السكاني.

$\beta > 1$: يكون النمو انفجاري (Explosive)

$\beta = 1$: لما $n > 0$ يكون هناك نمو انفجاري .

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

لما $n=0$ يكون النمو ثابت، تصبح دالة الإنتاج من الشكل.

$$Y = AK \dots (2.45) \quad A = B^{1-b}$$

(2.45) : تمثل الصيغة رياضية للنموذج AK

المطلب الثاني: العلاقة بين النمو ورأس المال البشري

حسب وجهة نظر Lucas و Gray Becher (1988) يجب معالجة العمل كرأس مال بشري، حيث ينتج هذا الأخير من طرف التعليم بمعدل داخلي، كما يمكن أن يتراكم بنفس طريقة رأس المال المادي.

من هنا سنحاول التطرق والتفصيل في أهم النماذج، نذكر منها :

الفرع الأول: نموذج كاس كوب مانس و رأس المال البشري.

يأخذ هذا النموذج⁽¹⁾ المستوحاة من طرف Cass-Koopmans (1965) بعين الاعتبار آثار رأس المال البشري على السوق الاقتصادي، ويفترض أن تراكم رأس المال البشري ناتج عن ذلك الجزء الضئيل الذي تكرسه الأسر المعيشية من أجل التكوين.

تقيس الدراسات التجريبية رأس المال البشري باستخدام مستوى الإنفاق التعليمي (الخاص، العام أو الإجمالي)، بعد انتهاء الفترة المخصصة للتكوين عموماً يمكننا قياس رأس المال البشري بطول مدة التعليم.

صياغة النموذج:

تعطى التفضيلات الأسرية في اقتصاد ما بالعلاقة التالية.

¹ Ibid, pp 178-180.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

$$W = \int_0^{\infty} e^{-(\beta-n)t} u(c(t)) dt \dots \dots (2.46)$$

تجيب الدالة على الشروط النظامية المحددة في النموذج القاعدي لـ Cass-koopmans

دالة الإنتاج تكتب من الشكل:

$$Y(t) = F(K(t), H(t))$$

$H(t)$: وحدات العمل الفعالة (رأس مال بشري) التي تتراكم بنفس طريقة تراكم رأس المال المادي $K(t)$

تعطى قيود ميزانية الأسر من الشكل:

$$\dot{a}(t) = (r(t) - n)a(t) + w(t)h(t) - c(t) - i_h(t) \dots \dots (2.47)$$

$w(t)$: الأجر المدفوع لكل وحدة رأس مال بشري.

$h(t)$: الوحدات الفعالة لرأس المال البشري للأسر المعيشية.

$i_h(t)$: الإستثمار في رأس المال البشري.

دالة التراكم تكتب من الشكل: (2.48) $\dot{h}(t) = i_h(t) - \delta_h h(t) \dots \dots$

حيث: δ_h معدل استهلاك رأس المال البشري.

$a(t) = k(t)$: نظرا لعدم وجود سندات الخزنة.

نفترض أن قيمة رأس المال المادي تنخفض بمعدل δ_k

أسواق العوامل بصفاتها منافسة، يستدعي هذا التحقق من:

$$R(T) = f'(K(t)) \dots \dots (2.49)$$

$$w(t) = f(k(t)) - k(t) \cdot f'(k(t)) \dots \dots (2.50)$$

تعطى النسبة (رأس مال-عمالة) بالعلاقة التالية: (2.51) $k(t) = K(t) \cdot H(t) \dots \dots$

وفقا لهذا النموذج، يوجد علاقة تربط بين رأس المال المادي ورأس المال البشري وتراكم أحدهما يكون

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مرتبط بالآخر، حيث يتراكم رأس المال البشري من الدخل كرأس مال مادي، أما بالنسبة للمعارف والأفكار فهي تتراكم مع مرور الزمن، فهذا من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الفرع الثاني: نموذج Benhassen (2010)

يتضح في الكثير من الأدبيات أهمية تراكم رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية، إلا أنه يطرح إشكال حول طرق تمويله وأثر هذه الأخيرة على الأداء الاقتصادي. النموذج المقترح من طرف Benhassen (2010) يهتم بهذا الإشكال، فهو يعد نموذج بسيط نسبياً، يأخذ بعين الاعتبار أن تراكم المعارف يمكن أن يتأثر بالجهد الخاص في النظام التربوي (التعليمي).

بواسطة هذا النموذج، يمكن المقارنة بين نظامين تربويين مختلفين (خاص وعام) مع الأخذ بعين الاعتبار عوائد عوامل دالة الإنتاج لنوعية التعليم. وكذا إعطاء نظرة بخصوص السياسة التعليمية المختلطة وفي نفس الوقت يمكن تهيئة الظروف (الشروط) اللازمة لزيادة تلك العوائد حتى تؤثر إيجاباً على النمو.

صياغة النموذج:

يعتبر النموذج⁽¹⁾ أن الأفراد يبيعون وحدات عملهم الفعالة مقابل الأجر الذي يقسم بين النفقات التعليمية المخصصة للطفل والإنفاق الاستهلاكي (الذي بدوره الطفل يستفيد منها).

دالة تراكم رأس المال البشري تكتب من الشكل:

$$h_{t+1} = A(1 - u_t)^{a_0} B_t^{a_1} h_t^{a_2} \dots \dots (2.52)$$

A : معلمة موجبة، تقيس إنتاجية رأس المال البشري

$(1 - u_t)$ الوقت المستغرق للتكوين

¹ Ibid, pp 186-189.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

B: دالة الإنتاج لنوعية التعليم

h_t : ثروة ممثلة في رأس مال بشري

نفرض أن نوعية التعليم تتأثر بالإنفاق الخاص (القوى الفردية) والعام (الإستثمار العام في التكوين)

$$B_t = e_t^{a_3} \cdot E_t^{a_4} \dots \dots (2.53) \text{ حيث:}$$

$E_t ; e_t$: تمثّلان على الترتيب المجهود الفردي والإنفاق العام في التعليم.

يمكن القول أن رأس المال البشري يتأثر بكل من الإنفاق الخاص والعام إذا كان a_3 و a_4 يختلفان عن

الصفر كما أن تأثير الإنفاق الخاص يكون كبير إذا كان $a_3 > a_4$ والعكس صحيح.

تتحدد النفقات التعليمية الخاصة من طرف الأولياء، بينما تتمول النفقات التعليمية العامة من تحصيل

ضريبة τ على الدخل. وتتحدد هذه الضريبة بتصويت الأغلبية من المجتمع، لذا يكون لدينا :

$$E_{t+1} = \tau_{t+1} H_{t+1} \dots \dots (2.56)$$

H_{t+1} : مستوى رأس المال البشري، وهو مجموع الدخل الفردي عند الفترة $t+1$

الدالة المستعملة لوغاريتمية تابعة لـ U يمثل وقت الراحة. C الإستهلاك، b نوعية التعليم، حيث تكتب

$$U(U_t, C_{t+1}, B_{t+1}) = \ln U_t + \ln c_{t+1} + \ln B_{t+1} \dots \dots (2.57) \text{ بالصيغة:}$$

تخضع الأسعار المعيشية الممثلة لقيد الميزانية الممثل بالعلاقة:

$$(1 - \tau_{t+1})h_{t+1} = c_{t+1} + e_{t+1} \dots \dots (2.58)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المطلب الثالث: علاقة النمو بالإنفاق الحكومي.

تركز اهتمام الأعمال الأولى حول تدخل الدولة في الاقتصاد على آثار السياسة المالية على آلية النشاط الاقتصادي في المدى القصير واهتمت بأثر التغيير في الضرائب والإنفاق العام على الاستهلاك الخاص والتضخم. كما هناك بعض الأعمال من اهتمت بأثر آليات تمويل العجز العام على التوازن الكلي.

بينت نماذج نمو الداخلي الحديثة أن هناك آليات مختلفة يمكن من خلالها أن تؤثر السياسة المالية على النمو، على وجه الخصوص، هناك أنواع مختلفة من الإنفاق العمومي وأشكال متعددة من الضرائب يمكن أن تؤثر بطرق متعددة على مسار النمو الاقتصادي.

فيما يلي، سنقدم نموذج⁽¹⁾ (2011) Nshue ، بالإضافة إلى النموذج المطور لـ Solow المتضمن لرأس المال العام.

- الفرع الأول: نموذج (2011) Nshue

يستعمل الاقتصاد في العملية الإنتاجية كل من (L) العمل وثلاثة أنواع من رأس المال، (K) رأس المال المادي الخاص، (H) رأس المال البشري ورأس المال العام (K_G) (البنى التحتية) يتكون هذا النوع الأخير من السلع العامة، بمعنى السلع التي يكون استهلاكها غير منافس وغير حصري.

- الصيغة الأولى للنموذج :

يلعب رأس المال البشري ورأس المال المادي دور مباشر في الإنتاج، أما رأس المال العام فله دور غير مباشر وذلك عن طريق تحسين إنتاجية الاقتصاد من خلال مؤشر التقدم التقني A

¹ Ibid, pp 209 213

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

نستخدم دالة الإنتاج لـ Cobb Douglas:

$$Y = K^a H^b [A(K_G)L]^c \dots \dots (2.59).$$

حيث: $a+b+c=1$

$$A(K_G) = E K_G^d \dots \dots (2.60) \quad , d > 0$$

E : عامل خارجي للتقدم التقني، ينمو بمعدل g

بافتراض أن رأس المال ينمو بمعدل σ ، فعليه معدل نمو العامل التقني (A) يساوي $g + d\sigma$ مع مرور

الوقت، يفترض أن القوى العاملة تنمو بمعدل ثابت n

يمكن كتابة الناتج الاقتصادي حسب كل عامل بالعلاقة التالية:

$$y = k^a h^b \dots \dots (2.61)$$

$$\text{حيث: } y = \frac{Y}{AL}, \quad k = \frac{K}{AL}, \quad h = \frac{H}{AL}$$

تتم آلية تراكم أنواع الثلاثة من رأس المال من قبل خيارات يكرسها الأفراد أو الأسر المعيشية:

- جزء من دخلهم المتاح S_K للإستثمار في رأس المال المادي.

- جزء من دخلهم المتاح S_H للإستثمار في رأس المال البشري.

بما أن الاستثمار العام يحدده متخذه القرار، فإنه يعتبر متغير خارجي. فمع مرور الزمن، تنخفض هذه

الأنواع من رأس المال بمعدل δ .

تكتب معادلة تراكم رأس المال المادي و البشري على التوالي:

$$\dot{k} = s_K(1 - \tau)y - (g + n + \delta + d\sigma)k \dots \dots (2.62)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

$$\dot{h} = s_H(1 - \tau)y - (g + n + \delta + d\sigma)h \dots \dots (2.63)$$

حيث: τ معدل الضريبة

على المدى الطويل يجب التحقق أن: $k = \dot{h} = 0$ ، ومن هذا المنطلق ينتج:

$$s_H(1 - \tau)y = (g + n + \delta + d\sigma)h \dots \dots (2.64)$$

$$s_K(1 - \tau)y = (g + n + \delta + d\sigma)k \dots \dots (2.65)$$

بإستخراج علاقة كل من h و k من العلاقة (2.64) و (2.65) على الترتيب وتعويضها في دالة الإنتاج

الفردية (2.59) نجد:

$$y = \left[s_K^a \cdot s_H^b \left(\frac{1-\tau}{g+n+\delta+d\sigma} \right)^{a+b} \right]^{\frac{1}{c}} \dots \dots (2.66)$$

يعطى الناتج كل عامل بالعلاقة:

$$\frac{Y}{L} = E \left[s_K^a \cdot s_H^b \left(\frac{1-\tau}{g+n+\delta+d\sigma} \right)^{a+b} \right]^{\frac{1}{c}} K_G^d \dots \dots (2.67)$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن ناتج الفردي يتحدد بـ:

- الاستثمار في رأس المال المادي.

- الاستثمار في رأس المال البشري

- السياسة المالية

للضريبة أثر سلبي على الناتج الفردي على عكس الاستثمار العام.

حتى تكون السياسة المالية داعمة للنمو الاقتصادي، ينبغي أن يغطي الأثر الإيجابي للاستثمار العام

الأثر السلبي للضريبة، وهذا الذي يوضح مفهوم الحجم الأمثل للدولة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- الصيغة الثانية للنموذج:

يمكن إثراء التحليل من خلال إدخال الاستثمار العام والإنفاق الحكومي في قطاع التعليم والصحة (النفقات الاجتماعية) في النموذج، لهذه الأخيرة أثر إيجابي على نوعية رأس المال البشري وعلى إنتاجية الاقتصاد.

يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج من الشكل التالي:

$$Y = K^a [A(K_G)H(S)L]^b \dots \dots (2.68)$$

حيث $a+b=1$ ، تمثل النفقات الاجتماعية.

بشكل أدق نكتب رأس المال البشري بالعلاقة:

$$H = BS^m \dots \dots (2.69) \quad b > 0, \quad 0 < m < 1$$

يجب على الأفراد الاستثمار في رأس المال البشري، لتحقيق أكثر إنتاجية.

بافتراض أن S ينمو من سنة لأخرى بمعدل β ينتج أن معدل النمو H يساوي βm

بقسمة دالة الإنتاج على AHL نحصل:

$$Y/AHL = (K/AHL)^a \quad \text{أو} \quad y = k^a.$$

بما أن رأس المال البشري تابع ل S وهو بدوره يتحدد من طرف متخذي القرار (متغيرة خارجية) في هذا

النوع من النموذج. فإنه ينتج لنا معادلة تراكم واحدة وتكتب بالشكل:

$$\dot{k} = s_K(1 - \tau)y - (g + n + \beta m + \delta + d\sigma)k \dots \dots (2.70)$$

لتحقيق نمو متوازن، يجب التحقق من أن $\dot{k} = 0$ وهذا يعني أن:

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

$$s_K(1 - \tau)y = (g + n + \beta m + \delta + d\sigma)k \dots \dots (2.71)$$

نستخرج عبارة k من العلاقة أعلاه ونعوضها في y ، نجد:

$$y = \left[\frac{s_K(1-\tau)}{g+n+\beta m+\delta+d\sigma} \right]^{\frac{a}{1-a}} \dots \dots (2.72)$$

كما يعطى الناتج الفردي بالصيغة التالية:

$$\frac{y}{L} = B E \left[\frac{s_K(1-\tau)}{g+n+\beta m+\delta+d\sigma} \right]^{\frac{a}{1-a}} K_G^d \cdot S^m \dots \dots (2.73)$$

من خلال الصيغة الثانية للنموذج، يتم إدراج عنصر جديد من السياسة المالية الذي يمكن أن يؤثر على عملية النمو الاقتصادي وهو النفقات الاجتماعية.

كخلاصة، يبين نموذج (Nshue 2011) أن الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم والصحة له أثر إيجابي على نوعية رأس المال البشري وعلى إنتاجية الاقتصاد.

الفرع الثاني: نموذج Solow و تدخل الدولة Intervention étatique dans le modèle de Solow

من خلال الصيغة القاعدية لنموذج Solow ، يبدو أن الدولة غائبة عن الاقتصاد غير أنه في الواقع تتدخل كمستهلك للسلع والخدمات. هذه الأخيرة يمكن لها التأثير على السوق الاقتصادي كما هو مبين في نموذج Nshue.

من خلال هذا المنطلق، يتم تطوير نموذج Solow مع الأخذ بعين الاعتبار دور الدولة في الاقتصاد⁽¹⁾.

في اقتصاد مغلق يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عندما يتساوى الناتج الاقتصادي مع مجموع النفقات التي تقوم بها الأسر المعيشية، الشركات والدولة، أي:

$$Y = C + I + G \dots \dots (2.74)$$

¹ Ibid, pp 216 223.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

C: الاستهلاك

I : الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي، يتكون من إنفاق جاري G_c وإنفاق رأس مالي G_k

$$\text{حيث: } G = G_c + G_k$$

بما أن الضريبة تعد المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للدولة، فإن الميزانية تعطى بالعلاقة:

$$T - G = T - G_c - G_k \dots \dots (2.75)$$

إذا كان $T > G$ تحقق الدولة فائضا ماليا يمكن استخدامه لتمويل الاستثمار الخاص.

إذا كان $T < G$: يستلزم على الدولة استخدام المدخرات الخاصة لتمويل العجز.

من خلال العلاقة السابقة يمكن استخلاص أن الادخار يساوي الاستثمار حيث:

$$(Y - T - C) + (T - G) = I \dots \dots (2.76)$$

Y-T : الدخل المتاح

Y-T-C: الادخار الخاص يرمز له بـ S_p

T-G: الادخار العام يرمز له بـ S_g

$$S_p + S_g \equiv S = I \dots \dots (2.77)$$

باعتبار أن الادخار الخاص جزء من الدخل المتاح فإنه يمكن أن نثبت أن:

$$I = s(Y - T) + T - G \dots \dots (2.78)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الضريبة هي جزء τ من الدخل حيث : $T = \tau y$

الدخل المتاح يمكن كتابته من الشكل $(1 - \tau)y$

يقاس حجم الدولة بالأهمية النسبية للنفقات العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث:

شرط التوازن الاقتصادي يكتب بالعلاقة:

$$I = s(1 - \tau)y + (\tau - b)y = (s - sy - \tau - b)y \dots \dots (2.79)$$

- صيغة النموذج دون الإنفاق في رأس المال

في البداية، نفرض أن الدولة لا تستثمر لذا سنحاول التركيز على أثر تدخل الدولة في القدرة على تمويل الاقتصاد.

$$y = F(K, AL)$$

$$\dot{k} = I - \delta k$$

بعد تعويض (2.79) في $\dot{k}$:

$$\dot{k} = (s - s\tau + \tau - b)F(K, AL) - \delta k \dots \dots (2.80)$$

حيث : $(s - s\tau + \tau - b) > 0$

يعطى رأس مال العامل بالعلاقة: $k = \frac{K}{AL}$

$$\dot{k} = (s - s\tau + \tau - b)f(k) - (g + n + \delta)k \dots \dots (2.81) \text{ وعليه:}$$

من خلال المعادلة أعلاه يتضح أن تدخل الدولة يؤثر على مستوى الادخار الذي يخصص لتمويل الاقتصاد.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

إن ارتفاع الأثر الضريبي له أثران على مستوى الادخار الفعال:

- أثر إيجابي، بحيث يزيد من الادخار العمومي

- أثر سلبي، بحيث يقلل من الدخل المتاح للأسر المعيشية.

لدينا دالة الإنتاج من الشكل *Cobb-Douglas*، صيغتها المختصرة على الشكل: $y = k^a$

على المدى الطويل يجب التحقق أن: $\dot{k} = 0$

يعطى رأس مال العامل والنواتج المحلي الإجمالي لكل عامل بالعلاقة:

$$k^* = \left[\frac{(s-s\tau+\tau-(1-a)b)}{g+n+\delta} \right]^{\frac{1}{1-a}} \dots \dots \dots (2.82)$$

$$y^* = \left[\frac{(s-s\tau+\tau-(1-a)b)}{g+n+\delta} \right]^{\frac{a}{1-a}} \dots \dots \dots (2.83)$$

في هذه الصيغة من النموذج، النمو الاقتصادي على المدى الطويل ناتج عن التحكم التكنولوجي، كما هو

الحال في الصيغة القاعدية لنموذج *Solow*، تؤثر المتغيرات السياسية المالية على مستوى رأس المال لكل

عامل ومستوى الإنتاج لكل عامل.

- صيغة النموذج بالإنفاق في رأس المال:

رأينا فيما سبق أن الإنفاق الحكومي يتكون من إنفاق جاري وإنفاق رأسمالي.

تمثل النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية جزء (a) و (1-a) على التوالي من إجمالي الإنفاق الحكومي.

يشمل مخزون رأس مال k كل من رأس المال الخاص ورأس المال العام. حيث:

$$\dot{k} = I + G_k - \delta k \dots \dots (2.84)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يمكن كتابة معادلة النفقات المتداولة في الاقتصاد من الشكل:

$$S_p + (T - G_c - G_k) = I \dots (2.85)$$

كما يمكن كتابة التغير في مخزون رأس المال بالعلاقة: $\dot{k} = S_p + T - G_c - \delta k$

العلاقة أعلاه، يمكن إعادة كتابتها بالصيغة التالية:

$$\dot{k} = (s - \sigma\tau + \tau - (1 - a)b)y - \delta k \dots (2.86)$$

دالة تراكم رأس مال العامل معرفة بالصيغة:

$$\dot{k} = [s - \sigma\tau + \tau - (1 - a)b]f(k) - (g + n + \delta)k \dots (2.87)$$

يعطى رأس مال العامل والناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بالعلاقة التالية:

$$k^* = \left[\frac{s + (1-s)\tau - (1-a)b}{g + n + \delta} \right]^{\frac{1}{1-a}} \dots (2.88)$$

$$y^* = \left[\frac{s + (1-s)\tau - (1-a)b}{g + n + \delta} \right]^{\frac{a}{1-a}} \dots (2.89)$$

من خلال مقارنة العلاقتين أعلاه (2.88)، (2.89) بالعلاقتين المحددتين في الصيغة السابقة (2.82) ،

(2.83) على التوالي يتضح أن:

القيم التي يتم الحصول عليها من العلاقتين الأخيرتين أكبر من التي يتم الحصول عليها من خلال

الصيغة السابقة، هذا لأن في الصيغة الثانية من النموذج، جزء من الإنفاق الحكومي موجه للاستثمار

والذي بدوره يحسن من إنتاجية الاقتصاد.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الخلاصة

يعد النمو الاقتصادي من القضايا التي لا يمكن التغاضي عنها ليس فقط من طرف الخبراء الاقتصاديين ومتخذي القرار بل حتى من طرف المجتمع ككل.

إن تحسن مستويات النمو تعود بالإيجاب على المجتمع والفرد خاصة، من خلال تحسن من مستويات التشغيل والأجور، هذا ما ينعكس على نوعية استهلاكهم. على المستوى الوطني، يسمح النمو بدخول العملة الأجنبية ويساعد على ظهور المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية، مما يرفع من مستوى أرباح الشركات الوطنية وبدورها تزيد من طلب على العمالة وتقلل من مستوى البطالة.

إن مسألة النمو الاقتصادي من أولويات الاقتصاديين، لهذا نرى العديد منهم من درس هذه المسألة كمتغير وتم ربطه بمتغيرات أخرى تساهم في تحسينه منها، رأس المال المادي، رأس المال البشري ومستوى التقدم التقني (التكنولوجي) والتي تظهر في نظريات النمو النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، أين تم اعتبارها تارة متغيرات داخلية وتارة أخرى متغيرات خارجية.

بالرغم من وجود العديد من الدراسات والنماذج التي تناولت النمو الاقتصادي، إلا أن مجال البحث فيها يبقى مفتوح.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

بعد عرض الجانب النظري للتنويع والنمو الاقتصاديين في الفصلين السابقين ولإعطاء أكثر توضيح للإشكالية المطروحة، لابدّ من عرض واقع الاقتصاد الجزائري ومختلف مراحل تطوره بالإضافة إلى مؤشرات أدائه الاقتصادي وهذا بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المتاحة.

لهذا الغرض، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، بدايتاً، سنشير إلى مختلف التطورات التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017 ثمّ سنحاول تحديد مكانة التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر وأخيراً سنخص بالذكر تطور أداء أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تربطها علاقة قوية بالمتغيرات الخاصة بالدراسة.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: عرض عام للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2017

عرف الاقتصاد الجزائري أولى بداية عهده بالتخطيط الشامل سنة 1967 والذي سمي بالمخطط الثلاثي (1967-1969) وهو مخطط قصير الأجل ركز على القطاع الصناعي هذا خلال توجيه برنامج الاستثمارات نحوه لجعله قطاع قوي يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، بعد هذا شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق عدّة مخططات تنموية.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي ما قبل التسعينات

تعتبر سنوات السبعينات منعرجا في تاريخ الاقتصاد الوطني، حيث عرف هذا الأخير في هذه الفترة تطبيق مخططين رباعيين خلال الفترة 1970-1977 وفترة انتقالية ما بين 1978 و1979، أين قامت الجزائر بعدة مجهودات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لكن نتج عن تلك الفترة اختلالات عميقة على المستوى الداخلي والخارجي، بعد هذا شهدت الدولة مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى أو مرحلة التنمية اللامركزية امتدت من 1980 إلى 1989، من خلال ما سبق ذكره سنحاول التفصيل أكثر في العناوين التالية.

الفرع الأول: فترة السبعينات

عرفت الجزائر في هذه الفترة تطبيق مخططين تنمويين، أين تهدف من خلالهما إلى إصلاح الجهاز الانتاجي لدولة للخروج من التبعية الاقتصادية

1. المخطط الرباعي الأول: 1970-1973

يعتبر ثاني مخطط تنموي قامت به الجزائر المستقلة، ويمثل أول خطوة اقتصادية شاملة وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي وقيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدّة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط⁽¹⁾

يهدف هذا المخطط إلى دعم وتقوية الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي عن طريق انشاء صناعات قاعدية، خفيفة والتي هي من أهم عوامل التنمية، بالإضافة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة هذا بزيادة مساهمة القطاع العام في جميع المجالات واحتكازه للنشاطات الرئيسية والاهتمام بفك أزمة الشغل وتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين والتحسين من مستوى معيشتهم بغية التقليل من مشاكل الفقر والتخلف.

2. المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977

يعتبر هذا المخطط تكملة لما سبق، مع زيادة الاهتمام بالصناعة واعتبارها من أحد العوامل الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة بما فيها الحديد، المحروقات، مواد البناء، الكهرباء، إلخ.

يقرّر المخطط الرباعي الثاني كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم أهدافه مايلي:⁽²⁾

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي بواسطة تقوية سريعة للإنتاج وتوسيع مجال التنمية عبر كامل التراب الوطني.
- تحسين مستويات المعيشة للسكان ابتداء من زيادة مناصب العمل ومن توزيع عادل للدخل.

¹ كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005

² أنظر: الأمر رقم 74_68 المؤرخ في 4 جمادى الثاني عام 1394 الموافق ل 24 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- رفع المستوى الثقافي والتقني، لاسيما تطبيق الاصلاح المحدث للمدرسة الأساسية للزيادة في التكوين التقني.
- التحسين السريع لشروط معيشة السكان بفضل ترقية الطب المجاني وبفضل الاسراع في تحقيق البرامج الاجتماعية ولاسيما مجال القرى الفلاحية والاسكان الحضري والتجهيزات الاجتماعية.
- تدعيم نظام التخطيط وانضباط أعوان التنفيذ لتحسين نظام التسيير للقاعدة المنتجة من الاقتصاد قصد البحث الدائم لقدرة أفضل على الانتاجية.
- وضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور.

3. المرحلة التكميلية: 1978-1979

تعد هذه الفترة مرحلة انتقالية، لم يتم تطبيق أي مخطط آنذاك، بل اكتفت بتنفيذ المشاريع التي لم تنجز في المخططين السابقين، كما تم إعادة تقييم أغلب البرامج وإلغاء المشاريع التي لم يكن إنجازها ضروري وهذا بسبب التغيرات التي طرأت على الاسعار والناجمة عن الازمة العالمية.

نستخلص مما سبق أن البلاد شهدت تطور اقتصادي واجتماعي أعطى نتائج ايجابية يمكن تلخيصها فيمايلي:⁽¹⁾

إنشاء عدة قواعد صناعية والتكفل بجزء هام من الاحتياطات الاجتماعية الضرورية للمواطنين، لتجسيد ذلك يمكن التعبير عنه بالأرقام وهذا بالإشارة إلى نسبة التراكم قدرت ب 40% خلال كامل الفترة، أما نسبة نمو المنتج الداخلي الخام فبلغت معدلا سنويا قدر ب 47% أما نصيب عائدات الأجور من العائد

¹ عبد الكجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999، ص

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الاجمالي فقد ارتفع من 47% إلى 60% سنة 1970. وبخصوص نسبة البطالة فقد تراجعت من 32,7 % سنة 1966 إلى 22,3 % سنة 1977، مقابل ذلك عرفت القدرة الشرائية لأسر تطورا بمعدل سنوي 4%.

كان النمو الاقتصادي من النوع التوسعي، بمعنى أنه يركز أساسا على حقن مكثف أكثر فأكثر لرؤوس الأموال واليد العاملة وليس من النوع التكتيفي الذي يركز على التنمية الانتاجية.

الفرع الثاني: فترة الثمانينات

شهدت هذه الفترة تغير في قمة هرم السلطة الجزائرية، تم انتخاب العقيد شاذلي بن جديد في الاجتماع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد وفاة هواري بومدين سنة 1978 فأصبح بذلك ثالث رئيس للجزائر المستقلة بعد أحمد بن بلة وهواري بومدين. لقد تم إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 مع التطرق إلى اصلاحات اقتصادية لم تكن جذرية بقدر ما كانت تتميز عن سابقتها في شق إحلال اللامركزية مكان المركزية وإن كانت نسبية والانفتاح على الخارج.⁽¹⁾

1. المخطط الخماسي الأول: 1980-1984

جاء هذا المخطط كاستراتيجية تنموية جديدة، تحت شعار "من أجل حياة أفضل" وضعت أهدافه في مؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 كانت على النحو التالي:⁽²⁾

¹ سي محمد كمال، قضايا الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار الحامد، الأردن، 2017، ص39

² علي سعيدان، مرجع سبق ذكره، ص115.

الفصل الثالث: واقع التنوع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- توفير الحاجيات المائية ببناء السدود وحفر الآبار.
- زيادة الانتاج النباتي والحيواني بإصلاح الاراضي وإعادة تشجير الغابات.
- تنمية الصيد البحري ببناء أرصفة جديدة في الموانئ وتوفير وسائل الصيد الحديثة.
- الاهتمام بصناعة مواد البناء لتلبية احتياجات قطاع السكن.
- تحسين نوعية الانتاج التي تتلاءم مع المستهلكين، بتطوير الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية.

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة، من خلال توسيع وتنويع الانتاج الوطني وتكيفه مع تطوّر الاحتياجات العامة، وبناء سوق وطنية داخلية نشيطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة مع التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.⁽¹⁾

كان محور هذه الفترة هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية لأن النشاط الاقتصادي الوطني أخذ في التوسع الأفقي والعمودي مع كبر حجم الهياكل الاقتصادية حيث بلغ عدد الشركات الوطنية عام 1980 حوالي 150 شركة، وعند إعادة الهيكلة أصبحت حوالي 480 شركة عام 1982. امتد هذا التقسيم إلى مؤسسات ولأئية قدر عددها ب 504 ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ عددها 1079 شركة علما أن عدد المؤسسات المحلية قبل الانقسام كان 430 شركة ولأئية وبلدية.

تهدف هذه العملية إلى تحقيق:⁽²⁾

¹ سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 40 (بتصرف)

² علي سعيدان، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم في الانتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد المالية والمادية والكفاءات البشرية.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

2. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يهدف هذا المخطط إلى القيام باصلاحات اقتصادية عاجلة تتعلق بإعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الاقليمية، كما اعتبر أن للزراعة والصناعة دورا حيويا في استقطاب السكان نحو المناطق الداخلية من البلاد.

يحمل هذا المخطط عار "العمل والصرامة من أجل ضمان المستقبل" فكان العمل في هذه الفترة قائما على اعادة التوازن الشامل للاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية والتوازن بين الأقاليم المختلفة في البلاد، من أولوياته تنظيم الاقتصاد الوطني، تطوير قطاع الفلاحة والري وتقليل الاعتماد على الخارج.⁽¹⁾

تدوّن أهداف المخطط الخماسي في النقاط التالية:⁽²⁾

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية.

¹ علي سعيدان ، مرجع سبق ذكره، ص123 (بتصرف)

² أنظر القانون رقم 22_84 المؤرخ في 1 ربيع الثاني عام 1405 الموافق ل 24 ديسمبر 1984 المتضمن للمخطط

الخماسي 1985-1989، ص 3-4.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الانتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.
- توسيع القاعدة الانتاجية، لاسيما:
 - * تدعيم القدرات الانتاجية للفلاحة والري وتطويرها.
 - * تطوير الصناعات التكاملية بتفضيل حاجيات الفروع ذات الاولويات والنشاطات التي تستخلف الواردات.
 - * مواصلة الديناميكية المطبقة في مجال التجهيز الجماعي والمنشآت الاساسية الاقتصادية والاجتماعية.
- مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الاقليمية من خلال التوزيع الملتمزم للوسائل البشرية والمادية وتحسين التخطيط المحلي.
- ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية والتكوين وتكييف مردودها مع الحاجيات الدائمة للتنمية الوطنية.
- مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسة ملائمة للتكشف بالانشغال مع أهداف الاستراتيجية التنموية والإمكانيات الاقتصادية والمالية للبلاد وأهداف العدالة الاجتماعية.
- التحسين المستمر لمستوى التشغيل والتأهيل.
- التحكم في الانتاج الوطني والمبادلات وتوسيعها وتنويعها وتكيفها مع تطور الحاجيات الحقيقية.
- تدعيم التخطيط على كل المستويات وخاصة باقامة الادوات لتوجيه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتأطيرها وتحفيزها ومراقبتها.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينيات عدّة تغيرات منها عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية، أدى في تلك الفترة إلى ظهور مشكلة أولية مسّت التوازنات المالية الداخلية، فقد تجلّى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم.

إن العرض الشامل لم يستطع مواكبة الطلبات التي كانت تظهر في السوق نتيجة سياسة نقدية توسعية، كان هذا المشكل يعيق حقيقة مواصلة برنامج التنمية ناتج عن تطبيق سياسة اقتصادية غير متماسكة.

إن فعاليات الاداة الوطنية كانت غير كافية من الزاوية المالية والسبب في ذلك يعود أساسا إلى نظام التسيير الاقتصادي، بالإضافة إلى غياب إدماج مستلزمات النجاعة. إن عدم فعالية رأس المال وضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحية الاشتراكية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري في عشرية التسعينات

سننتظر ضمن هذا الجزء إلى دراسة النقاط الأساسية بطريقة موجزة وصفية للإصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا البلاد خلال هذه الفترة.

¹ عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-18 (بتصرف)

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي

إن للعراقيل التي واجهت الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها دفعاتها للتوجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها، حيث تمت مفاوضات بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد والبنك الدوليين من خلالها تمّ التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي، نذكر منها:⁽¹⁾

1. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 1989/05/31-1990/05/30

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقيات بينهما... . في ضوء الازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي نتيجة لزيادة المديونية الخارجية. تمثلت اجراءات هذا الاتفاق فيمايلي:

- تطبيق الاسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، استحداث الاطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شأنه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، عمان، 2008، ص ص 130-

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، كما يهدف هذا القانون* إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى اصدار التقد، ذلك للتخفيف من معدل التضخم.

- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

2. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: 1991/06/03 - 1992/03/30

اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الاجراءات من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الاصلاحات الاقتصادية وتحقيق التوازنات على المستوى الكلي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري.

- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك.

- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات.

* أهم مبادئ هذا قانون النقد والقرض هي:

منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

اعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.

تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .

محاربة التضخم ومختلف أشكال التسريبات.

وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد.

وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحى بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي.

تتمثل الانجازات المحققة في تلك الفترة فيمايلي:

- تحرير أكثر من 75% من الاسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992.

- إصدار بعض التشريعات التي تحد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية.

- إصدار مراسيم تخص النظام المالي.

- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.

- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

تحققت خلال هذه المدة النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26,7 مليار دولار سنة

1992 مع ارتفاع خدمة المديونية من 73,9 % سنة 1991 إلى 76,5 % سنة 1992.

- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات.

- تحقيق فائض في الكيزان التجاري حيث قدر ب 4,7 مليار دولار.

- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10,5 % إلى 11,5 % سنة 1992، مع رفع معدل

الكشوف على البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

السوق النقدية 17% من أجل تحقيق سعر فائدة موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

إبتداء من سنة 1992، بدأت تظهر اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، مست مختلف القطاعات الاقتصادية، إن الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول أثر على ميزان المدفوعات لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات بالإضافة إلى عجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي.

3. برنامج التنشيط الاقتصادي الثالث: أبريل 1994-مارس 1995

إن انخفاض أسعار البترول أدى إلى ظهور مشاكل دفعت بالجزائر إلى الاستئجار بصندوق النقد الدولي، ذلك من خلال تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوءها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها في الواقع من خلال استراتيجيات اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن والتي تتلخص فيمايلي:

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام.
 - ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
 - تحرير التجارة الخارجية.
 - توفير السكن والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.
- يسمى هذا البرنامج باتفاقية الاستعداد الائتماني، تتلخص أهدافه فيمايلي:

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة.
 - البحث عن التوازنات المالية الكلية.
 - التخفيف من حدة البطالة عن طريق استخدام الموارد البشرية.
 - العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% خلال سنة 1994-1995.
 - إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها ونعاش قطاع الصناعات عن طريق عملية إعادة الهيكلة.
 - تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية.
 - تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.
- تتلخص أهم آثار هذا الاتفاق فيمايلي:
- ارتفاع نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.
 - رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20% و 30% في مجال النقل، الهاتف والخدمات البريدية.
 - تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر.
 - ارتفاع في المواد الغذائية وأسعار المحروقات بنسبة 40% و 15% على الترتيب والغرض منه تخفيف نفقات الدولة التي قدرت ب 25,7 مليار دولار.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- فرض نسبة 2,5% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية، في نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة ب 16,5% سنويا.
- تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور.
- وصل معدّل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج.
- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي 31 مارس 1995-01 إفريل 1998

بعد انتهاء فترة تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي، وجدت الجزائر نفسها تعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي والخارجي وتنامي حدة الاختلالات الاقتصادية. وبهدف معالجة تلك الأوضاع، قامت الدولة بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى.⁽¹⁾

يمكن تلخيص اجراءات هذا البرنامج في النقاط التالية:

- تطبيق سياسة مالية صارمة، الهدف من ورائها الوصول إلى تكوين فوائض مالية سنوية ووضع حدّ للتمويل النقدي للدولة.
- تحفيز الادخار المالي بالدينار، ورفع فعالية الاستثمار المنتج.

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- مواصلة التحول نحو نظام صرف مرّن من خلال انشاء سوق مشتركة بين البنوك لتداول العملات الصعبة في نهاية 1995.
- تحرير التجارة الخارجية بشكل متنامي بواسطة كسر جميع القيود في منتصف سنة 1995.
- مواصلة تحرير اجراءات الصرف، خصوصا من خلال حرية التحويل في منتصف سنة 1995، فيما يخص المصاريف الصحية ومصاريف التعليم في حدود السقف المحدّد. مع الإذن بالصرف من أجل السفر إلى الخارج ابتداء من سنة 1997، هذا ترقبا للإنظام إلى تعهدات المادة الثامنة من قانون صندوق النقد الدولي في نهاية البرنامج.
- إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الاسعار المحلية دالة في الاسعار الدولية وحدّد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، حيث تمّ تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل تم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة الذي كان يسودها نظام الاسعار المدعّمة من قبل الدولة التي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الاجمالي، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية وارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة وهذا ما أدى إلى الاخلال في تموين الاسواق المحلية.
- مواصلة الاصلاح الجبائي فيا يخص الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بهدف إجراء عملية إعادة هيكلة محتملة لهذه المعاملات.
- تقليص الطلب الفعال من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم، عن طريق اساليب غير مباشرة منها أسعار

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفائدة، قيمة السقف الائتمانية وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الاموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة.

- بناء مساكن مدعمة من خلال إعادة النظر في منظومة التمويل وتحريك سوق العرض فيما يخص السكن.

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبني مشروع أمر يتعلق بالخصوصية في منتصف ماي 1995.

- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للادخار والاحتياط (CNEP) مع دمجها في المنظومة البنكية وتنمية سوق مالية من أجل تحفيز المدخرين وتجنيب الادخار المالي.

- تقوية منظومة الحماية الاجتماعية من أجل مضاعفة فعاليتها الشاملة وتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية.

- القيام بإصلاح عقاري من شأنه أن يمنح الفلاحين إمكانية التمتع بحق الانتفاع على المدى الطويل بالأراضي التي يستغلونها.

بعد تطبيق الاتفاقية، نتجت بعض الآثار يمكن إيجازها فيمايلي:⁽¹⁾

- عرف تحرير الاسعار تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت نسبة السلع المحررة إلى 84% من مجموع السلع التي تدرج تحت مؤشر أسعار الاستهلاك.

- عرف معدل نمو الناتج المحلي معدلا سلبيا عام 1994 وذلك راجع إلى انخفاض الانتاج والإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية.

¹ علي سعيدان، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- رفع الدعم النهائي عن الحبوب في المجال الزراعي وربطها بالأسعار المرجعية الدولية وهذا بهدف تحرير أسعار كل المنتجات الزراعية قبل نهاية عام 1996.

المطلب الثالث: واقع اقتصاد الجزائر لفترة ما بعد التسعينات

واجه الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات صعوبات مست التوازنات المالية الداخلية أدت إلى ظهور إطار داخلي للتضخم، هذا ما دفع بالجزائر إلى انتهاج أسلوب جديد لإنعاش اقتصادها. منذ عام 2001 بدأت الدولة في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية، تمثلت في تطبيق سلسلة من البرامج الخماسية تهدف إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة وغيرها، سنعرضها على النحو التالي.

الفرع الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المحلية. كما يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها البلاد قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

تميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، من أهم إنجازاته نذكر: ⁽¹⁾

- دعم النشاطات الانتاجية: خصص لهم غلاف مالي قدره 74,5 مليار دج، قسم على قطاعين: أولاً الفلاحة بمقدار 65 مليار دج والذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

¹ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 200-204.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

(PNAD) من خلال تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية ومكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين. ثانيا، الصيد والموارد المائية بحصة تقدر ب 9,5 مليار دج من خلال تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA) بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات وفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

- التنمية المحلية والبشرية: يحدد هذا البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: في إطار الاشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، خصص غلاف مالي قدره 210,5 مليار دج والمقسّم على طرفين:

*التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين أطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى، تم تقديرها ب 142,9 مليار دج.

*إحياء الفضاءات الريفية بالجبّال، الهضاب العليا والواحات: من خلال حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- تنمية الموارد البشرية: خصص له غلاف مالي بمقدار 90,3 مليار دج ومتم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان وقدرتها على تامين الامكانيات العلمية والتقنية كالهياكل الصحية والتربوية.

تميزت الفترة 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية مع استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، ويتجسد هذا الانعاش في النتائج التالية:

- استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار (3700 مليار دج) منها حوالي 30 مليار دولار (2350 مليار دج) من الانفاق العمومي.

- نمو مستمر يقدر في المتوسط 3,8% طول السنوات الخمس.

- تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24%.

- إنجاز العديد من المنشآت القاعدية وبناء وتسليم المساكن الجاهزة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009

سطر هذا البرنامج لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا من أجل فك العزلة وتقليل الضغط على المدن الشمالية.

رصد لهذا البرنامج مبلغ 55 مليار دولار من أجل تمويل القطاعات الاقتصادية، بنسب متفاوتة وحسب درجة الاهتمام: قطاع التنمية المحلية والبشرية (بحصة 45,5% من اجمالي البرنامج)، قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية (بنسبة 40,5%)، قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري (بنسبة 8%)،

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

القطاع الإداري والحكومي) حصته 4,8%) وقطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (خصص له

نسبة 1,2% من البرنامج التكميلي). يمكن تلخيص أهداف هذا البرنامج في النقاط التالية:⁽¹⁾

- إن تمويل مشاريع البرنامج الخماسي من الموارد الوطنية المتوفرة من شأنه أن يقلص من اللجوء إلى القروض الأجنبية وأنقل المديونية الخارجية.
- استحداث 2 مليون منصب شغل وأكثر من مليون مسكن.
- تعزيز المنشآت القاعدية والعمل على التقليل من ظاهرة النزوح الريفي.
- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى عصنة المؤسسات الوطنية وتجديد إمكانيات ووسائل الدولة لدعم المؤسسات.
- إعادة التوازن الإقليمي من خلال تحسين ظروف معيشة السكان، خصوصا في مجال السكن، العلاج والخدمات الأساسية والتكفل بالاحتياجات المتنامية في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، بالإضافة إلى تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية.⁽²⁾

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، الذي تمت مباشرته سنة 2001 وتواصلت ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

¹ مجلة مجلس الأمة، العدد الحادي والعشرون، أوت 2005، ص 29.

² مجلة مجلس الأمة، العدد الثالث والعشرون، ديسمبر 2005، ص 10.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

خصّصت الجزائر لهذه الفترة غلافًا ماليًا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصّصه والقدر بحوالي 286 مليار دولار ما يعادل 21214 مليار دج، تمّ تقسيمه إلى برنامجين إثنين:

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز (سكك حديدية، طرق سريعة، التزويد بالماء

الشروب،...) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج)

- سيخصّص مبلغ 156 مليار دولار (أي 11534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

إجمالًا ستوجه 40% من موارد هذا البرنامج لتحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية كما سيتم تخصيص ما يقارب 40% من الموارد لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الانجاز الوطنية، سيخصّص أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال رصد أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية، أما تشجيع انشاء مناصب الشغل سيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات انشاء مناصب التشغيل. وعلى صعيد آخر يخصص مبلغ 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم والارتقاء بآدائه.⁽¹⁾

الفرع الرابع: الفترة 2015-2017

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

تعتبر هذه الفترة جزء من برنامج توطيد النمو الاقتصادي الممتد للفترة 2015-2019، حيث ستعكف الحكومة على حشد كافة الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي، يمكن ايجازها فيمايلي:⁽¹⁾

- تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.
- تعزيز النشاطات المالية وعصرنتها: جاء ضمن أفق استكمال برامج الاصلاحات التي اطلقت ابان الخماسيات السابقة والتي يظل هدفها الرئيسي الرامي إلى عصرنة الادارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.
- تعزيز مكافحة الفساد، تبيض الاموال وتمويل الارهاب: ستعمل الحكومة في إطار القانون على محاربة كل الآفات والسلوكيات المضرة بممارساتنا واخلاقنا التي تميز مجتمعنا وتماسك شعبنا، فيما يخص مكافحة تبيض الاموال وتمويل الارهاب سيتم تكيف المنظومة الوطنية ذات الصلة بما يتماشى والمعايير الدولية المعمول بها وبما يعزز تنظيم خاية معالجة المعلومة المالية (CTRF)

- تحسين مناخ الأعمال: يعد من اولويات الحكومة التي تسهر على تفعيل تنفيذ مساعيها الرامي إلى تشجيع المؤسسة والاستثمار وبهذا الشأن ستستمر في العمل على رفع العراقيل من خلال تحسين محيط المؤسسة والاستثمار على صعيد الاجراءات والآجال والتكاليف، من خلال تجسيد سياسات متجددة لترقية المؤسسة وتطوير المقاولاتية ومرافقة الشباب المقاولين في انشاء المؤسسات المصغرة وتسييرها.

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، ص ص 11-16.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

- إصلاح الاستثمار: إن عمليات الاستثمار الوطني والشاركة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص الوطني والاجنبي، يعتبر كمصدر لإستحداث مناصب العمل المستدامة والثروات وبهذا الشأن تمّ تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار، من خلال تكريس حرية الاستثمار، تسهيل انشاء المؤسسات، دعم المشاريع الاستثمارية وفق اولويات السياسة الاقتصادية للدولة، وغيرها.
- تعبئة العقار الصناعي: تعمل الحكومة على تسهيل الوصول إلى العقار الصناعي وزيادة وفرة العقار الاقتصادي من خلال الاستمرار في انجاز مناطق صناعية جديدة، تطوير وانشاء مناطق للنشاط واعادة تأهيل المواقع الاقتصادية إلى جانب تعبئة الاصول الفائضة والمتبقية للمؤسسات العمومية.
- تنظيم الأنشطة الاقتصادية والممارسات التجارية وضبطها ومراقبتها: ستعمل الحكومة على تأطير السوق ومراقبتها وحماية المستهلك من خلال مكافحة التجارة الموازية وتعزيز شبكات التوزيع، عصنة المنشآت والتجهيزات الالكترونية وتعميم اقامة السجل التجاري الالكتروني. بالإضافة إلى تأطير التجارة الخارجية وترقيتها بغرض اصفاء طابع الاحترافية على عمل الاستيراد، من خلال اتخاذ التدابير الرامية إلى تدخل صندوق دعم ترقية الصادرات(FSPE) خارج قطاع المحروقات والاهتمام أكثر بتنويع الاقتصاد وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وترقية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

تطرقنا سابقا إلى الجانب النظري للتنويع الاقتصادي والنمو، ثم إلى تطور الاقتصاد الجزائري وأهم الاصلاحات التي مرّ بها خلال الفترة 1970-2017.

الفصل الثالث: واقع التنوع والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل واقع التنوع الاقتصادي اعتمادا على مؤشر هيرشمان هيرفندال لقياس درجة التنوع في الجزائر، وعلى نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي لمعرفة أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني ومن ثم تحليل النمو الاقتصادي من خلال عرض أهم المؤشرات المساعدة على تحسينه.

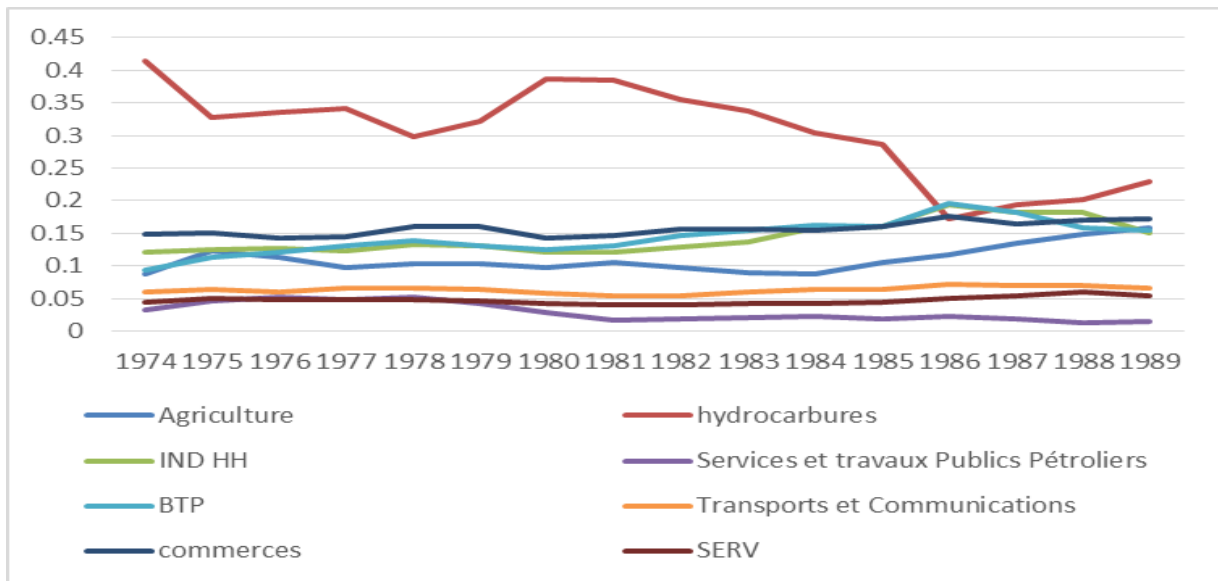
المطلب الأول: تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر

بغرض دراسة القطاعات الاقتصادية المساهمة في الانتاج المحلي الاجمالي، سنستعين بإحصائيات القيمة المضافة للقطاعات المأخوذة بالنسب المئوية وتحليلها خلال الفترات المدروسة سابقا.

الفرع الأول: الفترة 1970-1989

نظرا لتعذر الحصول على الاحصائيات للسنوات الأربعة الأولى، سنقوم بالتحليل ابتداء من 1974 إلى 1989 لنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي.

الشكل (1.3): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للفترة 1974-1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح من خلال المنحنى أعلاه أن الانتاج المحلي الاجمالي يفسر بحصة كبيرة من قطاع المحروقات، تبلغ في متوسط الفترة حوالي 30,56% ثم يليه قطاع التجارة في المتوسط بنسبة 15,69%، بعد ذلك يأتي قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 14,37% وقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات بنسبة 14,34% لمتوسط الفترة المدروسة. أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فهو يساهم في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي بمتوسط يقدر 11,06% ثم يليه قطاع النقل والاتصالات بمتوسط 6,33% وقطاع الخدمات بنسبة 4,73% لمتوسط الفترة ونجد في الأخير قطاع البناء والأشغال البترولية بنسبة ضعيفة جدًا تقدر في المتوسط 2,93%.

تعكس لنا تلك النسب الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: الفترة 1990-1999

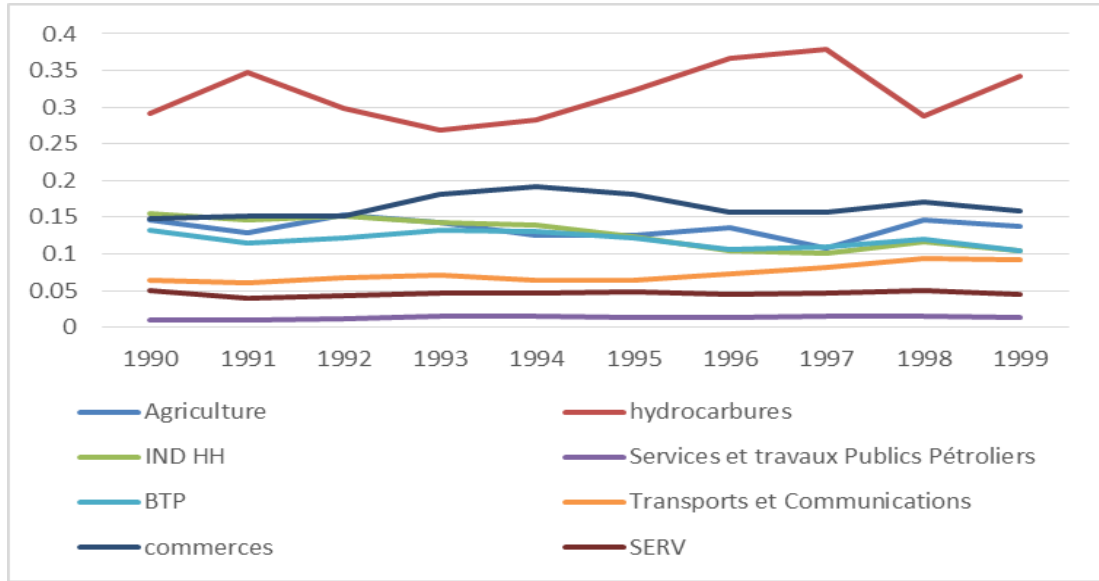
يتضح من الشكل (6) أن قطاع المحروقات يمثل أكبر حصة في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي بمتوسط 31,89% خلال الفترة 1990-1999 حيث شاهد زيادة بنسبة 1,33% مقارنة بالفترة السابقة، ثم يليه قطاع التجارة والذي عرف بدوره زيادة طفيفة فأصبحت نسبة مساهمته في متوسط الفترة تقدر ب 16,51% .

شهد قطاع الفلاحة تحسن مقارنة بالفترة السابقة، سجل زيادة بنسبة 2,45%، أصبحت مساهمته تقدر ب 13,51% لمتوسط الفترة المدروسة، على عكس قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات الذي عرف تراجع في مساهمته في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي بلغت نسبته 12,84% وبنفس الوتيرة سار قطاع البناء والأشغال العمومية، انخفض بنسبة 2,41% قدرت نسبته ب 11,96%. يليه بعد ذلك قطاع النقل والاتصالات بنسبة مساهمة تقدر ب 7,31% (أي زيادة بحوالي 1% لمتوسط الفترة) قطاع الخدمات

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

بنسبة 4,73% وفي الاخير نجد قطاع الخدمات والاشغال البترولية بنسبة مساهمة ضعيفة جدا ومنخفضة عن الفترة السابقة قدرت ب 1,35%. كل هذا يتضح في الشكل الموالي.

الشكل (2.3): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

الفرع الثالث: الفترة 2000-2017

عرفت أسعار النفط زيادة ملحوظة خلال الفترة 2000-2017، لهذا شهدت نسبة مساهمة قطاع

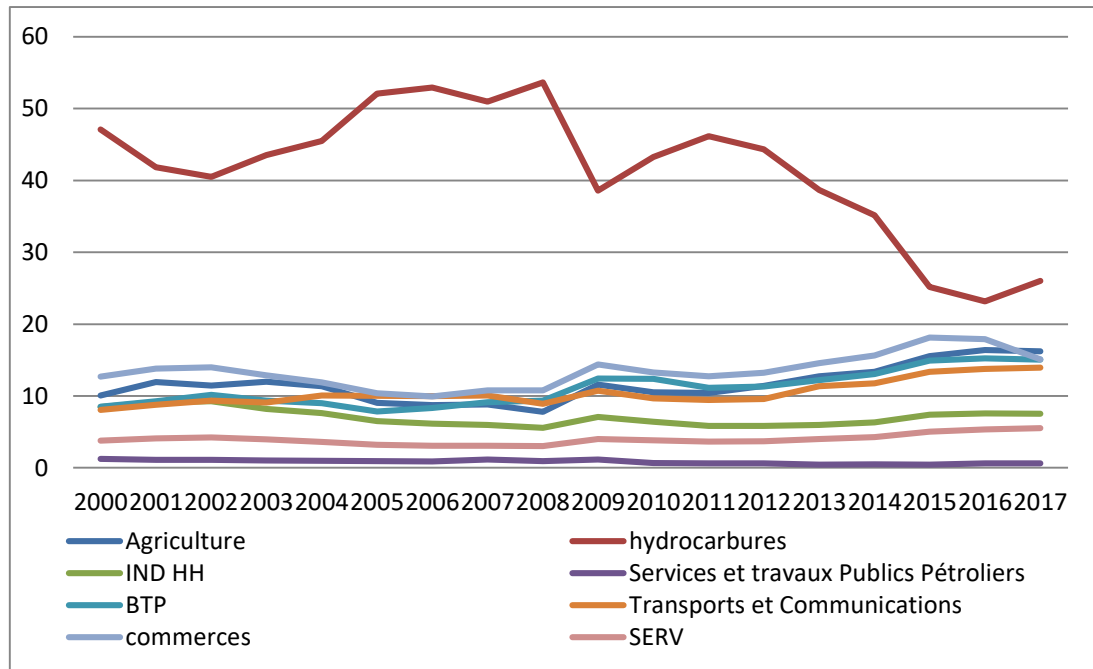
المحروقات في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي للاقتصاد الجزائري زيادة بنسبة 9,7% لمتوسط هذه الفترة أي أصبح 41,59%. يليه قطاع التجارة بنسبة 44,13% (انخفض ب 3,07%) وبنفس الوتيرة سار قطاع الفلاحة حيث بلغ نسبة 11,63%، أما قطاع البناء والاشغال العمومية فقد سجل انخفاض طفيف في مساهمته وأصبحت تقدر ب 11,03%، يأتي بعد ذلك قطاع النقل والمواصلات والذي عرف زيادة محسوسة بنسبة 3,13% فأصبحت نسبة مساهمته تقدر ب 10,44%. بالنسبة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات عرفت حصته انخفاض كبير قدرت ب 7,04% لمتوسط الفترة المدروسة، يأتي بعد

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

ذلك قطاع الخدمات بنسبة 3,96% وفي الاخير نجد قطاع الخدمات والاشغال البترولية ممثل بنسبة جدّ ضعيفة قدرت ب 0,84% لمتوسط الفترة.

يمكن ترجمت كل هذه التطورات في الشكل التالي:

الشكل(3.3): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

المطلب الثاني: تطوّر درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر

سنحاول تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر وربطه مع تطور اسعار النفط.

الفصل الثالث: واقع التنوع والنمو الاقتصادي في الجزائر

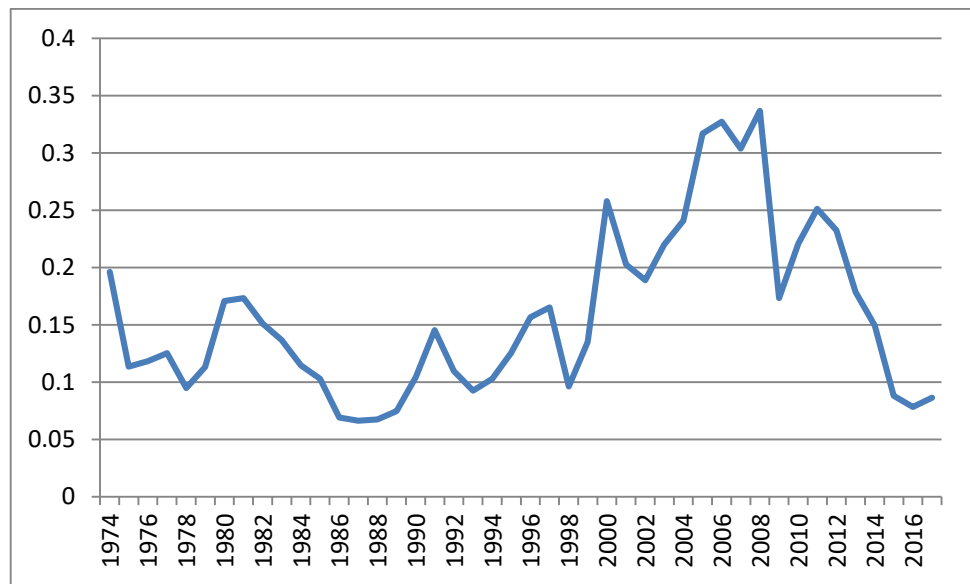
الفرع الأول: قياس مؤشر هيرشمان هيرفندال

لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2017 سنستخدم مؤشر هيرشمان هيرفندال*

HH

والشكل الموالي يوضح تغيرات قيمته.

الشكل (4.3): تطور قيمة مؤشر HH



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن قيمة المؤشر محصورة بين 0,067 خلال سنة 1987 و 0,336 لسنة

2008 وهي خاضعة إلى حصة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من الانتاج المحلي

الإجمالي، وبالتالي يمكن تفسير التغيرات التي شهدتها هذا المؤشر في الفترة المدروسة بالتغيرات التي

* للاطلاع أكثر: عد إلى الفصل الأول، المعادلة رقم (1.6) حيث:

$$X_i \text{ القيمة المضافة لكل قطاع } / i=1 \dots 8$$

X مجموع القيم المضافة

N عدد القطاعات (8)

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

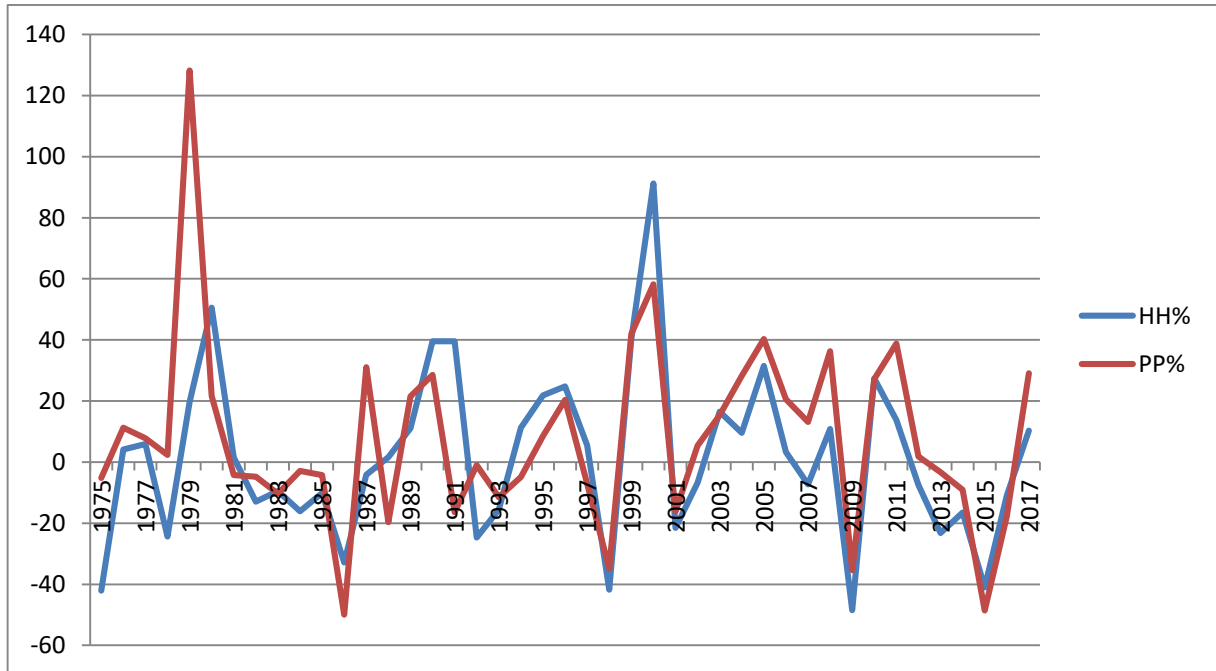
عرفتها حصة قطاع المحروقات التابعة لتغيرات أسعار النفط حيث قدرت سنة 1987 ب \$13,53 وكانت حصة هذا القطاع تقدر ب 17,26% في تكوين الإنتاج، أما في سنة 2008 قدر سعر البرميل ب \$94,1 وكانت حصة هذا قطاع المحروقات تمثل 53,65% .

ما يمكن التوصل إليه هو أن السنوات 1978، 1986، 1987، 1993، 1998 و 2016 لا تعكس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري، إنما توضح الارتباط القوي بين مؤشر HH وأسعار النفط وهذا ما سنوضحه في النقطة الموالية.

الفرع الثاني: علاقة مؤشر HH وأسعار النفط

لتوضيح هذه العلاقة سنستعين بالشكل التالي.

الشكل (5.3): تطور معدل نمو مؤشر HH وأسعار النفط في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

يوضح المنحنى أعلاه أنّ أيّ تغيير في معدل نمو أسعار النفط (بالزيادة أو النقصان) يصاحبه تغيير بنفس الاتجاه في معدل نمو مؤشر هيرشمان هيرفندال، أي أنّ انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة مؤشر HH مما يعني زيادة درجة التنويع، لكنه لا يعكس ذلك بل يؤدي إلى انخفاض في مستوى الانتاج المحلي الاجمالي الجزائري بالتالي هذا المؤشر لا يعكس بدقة درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

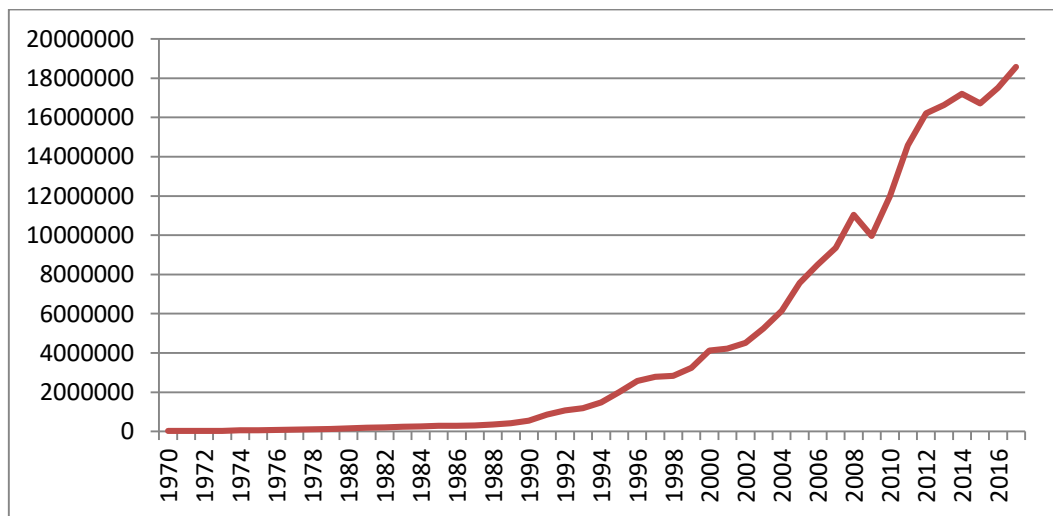
المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي

شهد النمو الاقتصادي عدة مراحل مواكبة لتطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017 ولتحليلها سنستعين ببعض المؤشرات المفسرة له.

الفرع الأول: تحليل الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الشكل التالي تطور الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دج) خلال الفترة 1970-2017.

الشكل (6.3): تطور الناتج المحلي الاجمالي من 1970 إلى 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

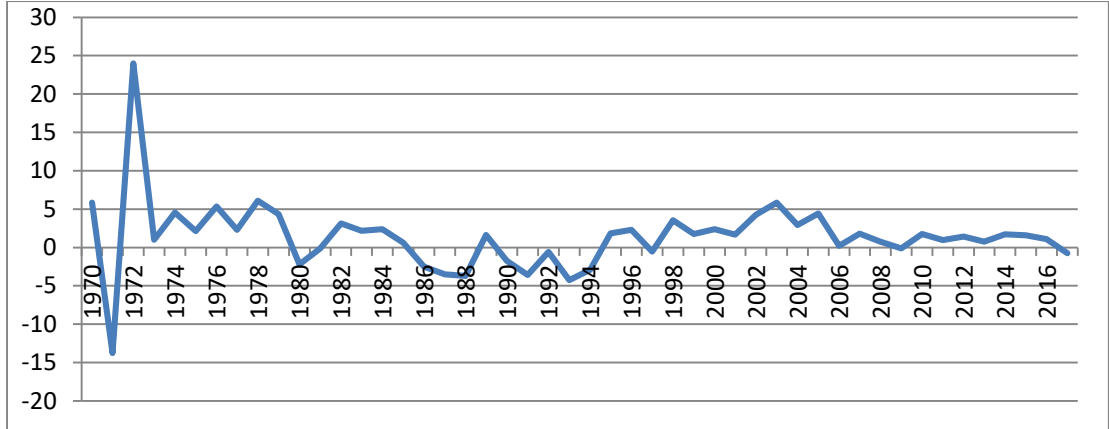
يتبين أن الناتج المحلي الاجمالي شهد على العموم زيادة على طول الفترة المدروسة، مع وجود تذبذبات ترجع إلى التقلبات في أسعار النفط في الاسواق العالمية والتي انعكست بدورها على الطلب العالمي له. إنتقل الناتج المحلي الاجمالي من 24073,3 مليون دج سنة 1970 إلى 11043703,5 مليون دج سنة 2008 في هذه الفترة اتسمت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالتذبذب أين سجلت معدلات سالبة، هذا بعد إنهيار أسعار النفط في سنوات الثمانينات (1986) إلا أنه ومع منتصف سنوات التسعينيات (1995) سجلت معدلات النمو قيم ايجابية استمرت إلى سنة 2017 غير أنها لم تكن كافية لمعالجة مشكلة البطالة أو حتى التضخم الذي يبرّر بالاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات ومساهمة هذا الأخير بنسبة كبيرة تفوق 40% في الانتاج المحلي الاجمالي.

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات التي يعتمد عليها لتحليل النمو الاقتصادي، فهو يعبر عن مدى توزيع الدخل، حيث عرف تذبذبا في القيمة، بلغ أدنى قيمة له سنة 1971 بمعدل سالب مساوي لـ 13,76% وفي السنة الموالية بلغ أقصى قيمة له بمعدل 23,98% وخلال الفترة 1986-1997 تراوحت ما بين -2,52% و -0,52% وبعد هذه المدة أصبحت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي موجبة وفي سنة 2017 عرف إنخفاض في القيمة أين بلغ معدّل سالب قدر ب -0,75%. الشكل أدناه توضح بشكل مبسط التغير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (7.3): نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي



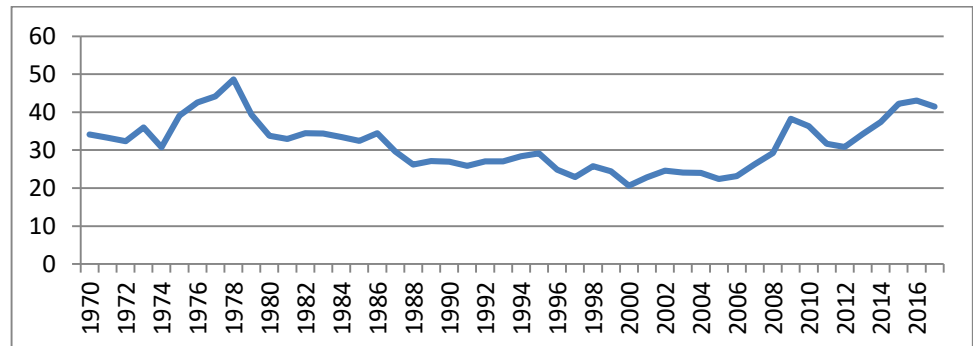
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وبرنامج Excel

الفرع الثالث: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهو يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الاجمالي والذي يعكس بدوره نشاط الدولة وأدائها الاقتصادي.

يوضح الشكل الموالي تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الاجمالي)

الشكل (8.3): تطور نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وبرنامج Excel

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

يتبين لنا أن إجمالي تكوين رأس المال عرف تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2017 حيث عرف ما بين 1970 و 1986 نسب مرتفعة تفوق 30% وسجل أعلى قيمة تقدر ب 48,59% خلال سنة 1978.

بعد سنة 1986 التي عاشت فيها الجزائر أزمة إقتصادية حادة نتيجة الانهيار الحاد لأسعار النفط، سجلت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاض طفيف مقارنة بالفترة السابقة قدرت في المتوسط 25,48% للفترة 1987-2005 وسرعان ما استرجعت وتيرتها وارتفعت ابتداء من سنة 2006 وبلغت أعلى مستوى لها في سنة 2016 بنسبة 43,07% هذا نتيجة البرامج الاستثمارية التي سطرته الحكومة في برامجها الاقتصادية إضافة إلى التحسن الكبير الذي شهده قطاع النفط وأسعاره.

المبحث الثالث: تطوّر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

يوجد عدّة مؤشرات تساهم في شرح كل التنويع والنمو الاقتصادي، لهذا سنستعين بأبرزها والتي سنوضحها في النقاط التالية.

المطلب الأول: تطوّر مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

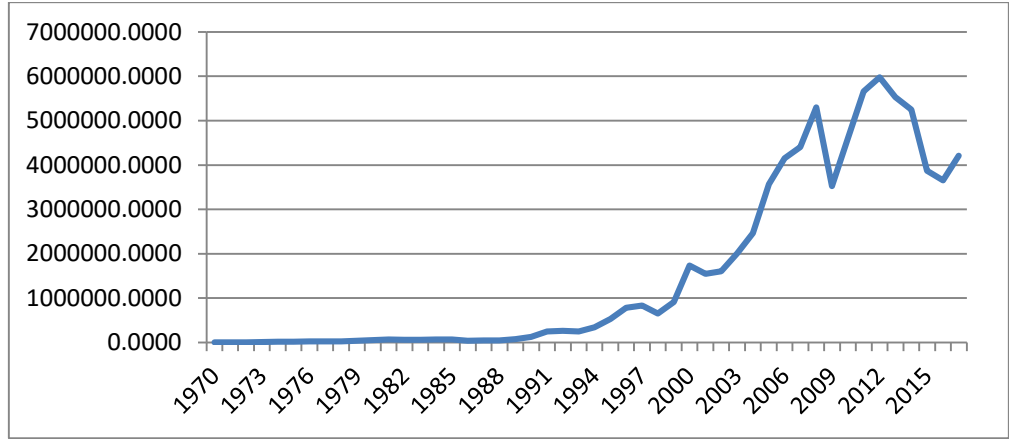
سننتقل من هنا إلى تحليل كل من الصادرات، بما في ذلك الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات، إضافة إلى درجة الانفتاح التجاري وتطورهم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017

الفرع الأول: تطوّر الصادرات في الجزائر

سجلت الصادرات الجزائرية تذبذبا، تراوحت بين الانخفاض والنمو، هذا ما يعكسه المنحنى التالي.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (9.3): تطور الصادرات في الجزائر من 1970 إلى 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

عرف قطاع المحروقات بهيمته على الاقتصاد الوطني، يمثل نسبة 98% من الصادرات، لهذا نلاحظ أن هذه الأخيرة تطورت بالتوازي مع قطاع المحروقات.

بلغت الصادرات الجزائرية لسنة 1970 قيمة 5323,3 مليون دج، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فقدرت لتلك السنة ب 1525 مليون دج، ارتفعت الصادرات الاجمالية إلى أعلى مستوى لها والذي قدر ب 68629,8 مليون دج خلال سنة 1985. مع الأزمة النفطية التي حدثت سنة 1986 انعكست سلبا عليها، فانخفضت بنسبة حوالي 56% أي قدرت قيمتها ب 38714,2 مليون دج، وفي الفترة الممتدة من 1987 إلى 2008 عرفت قيمة الصادرات زيادة متزايدة أين انتقلت من 45834 مليون دج إلى 5298034 مليون دج. إلا أنها انخفضت إلى 3525855,1 مليون دج سنة 2009، هذا ما يوافق الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط لتل السنة. أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد عرفت كذلك انخفاض في القيمة من 1893 مليون دج سنة 2008 إلى 1047 مليون دج سنة 2009، بعدها عرف إجمالي الصادرات تحسن في القيمة بلغت 5252595,9 مليون دج سنة

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

2014، بعدها تراجعت قيمتها والتي بلغت 4209544 مليون دج سنة 2017، كان هذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

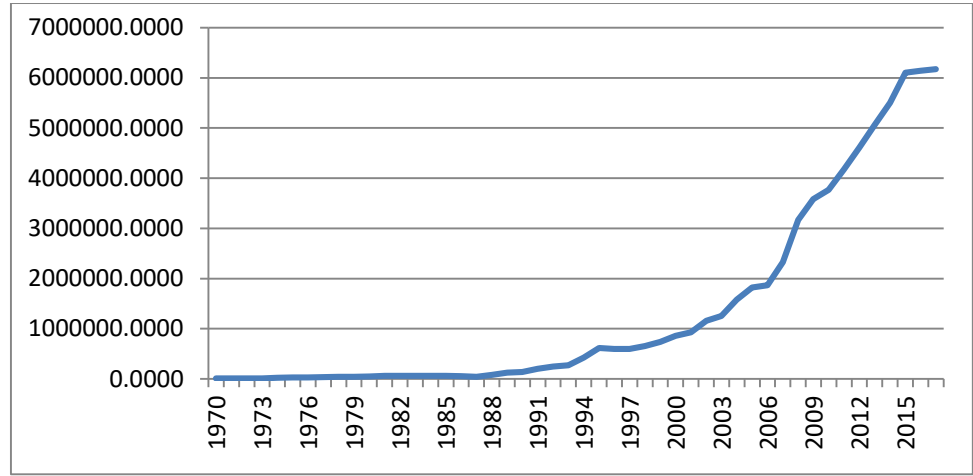
الفرع الثاني: تطور الواردات في الجزائر

يتضح من الشكل أدناه أن الواردات الجزائرية في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989 عرفت زيادة معتبرة من 6972,3 مليون دج إلى 121065,9 مليون دج، كانت تشكل حوالي 29% من الناتج المحلي الاجمالي لمتوسط الفترة، هذا راجع إلى السياسات التي انتهجتها الدولة التي رفعت في قيمة الواردات من سلع وسيطة وآلات تستعمل في مختلف عمليات التصنيع، في فترة التسعينيات سجلت الواردات زيادة بوتيرة أكبر من السنوات السابقة نظرا للظروف التي كانت آنذاك والسياسة المتبناة من طرف الدولة والتي تهدف إلى تلبية حاجيات السكان وتسهيل اجراءات الاستيراد لمختلف السلع.

مع بداية القرن الواحد والعشرون، نلاحظ ارتفاع في الواردات بنسبة كبيرة جدا مقارنة بسابقتها، سجلت سنة 2000 قيمة 855221,9 مليون دج وفي 2017 قدرت قيمتها ب 6170465,4 مليون دج وكانت أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 37% سنة 2015 وهذا راجع لارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية وغيرها، وانعكاس انخفاض أسعار البترول عليها.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل(10.3):تطور حجم الواردات في الجزائر للفترة 1970 – 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

الفرع الثالث: تطور درجة الانفتاح التجاري

إن درجة الانفتاح* على قطاع التبادل الخارجي تعكس مدى أهمية التجارة الخارجية في نشاط الاقتصاد الوطني وتطلع اقتصاد الدولة على العالم الخارجي.

الشكل الموالي يعكس لنا وضعية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

* تحسب بالعلاقة التالية:

$$OUV_t = (EXPT_t + IMPT_t) / PIB_t$$

حيث: OUV: درجة الانفتاح التجارية في السنة t

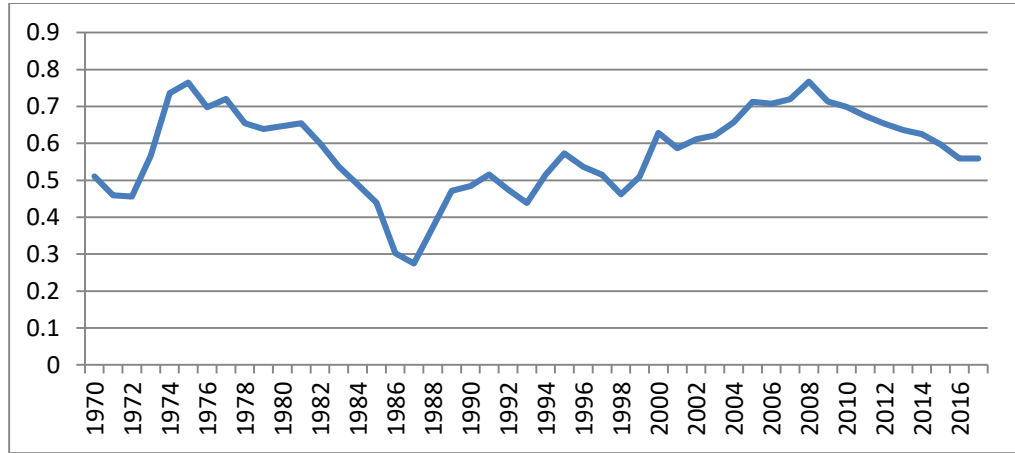
EXPT: قيمة الصادرات في السنة t

IMPT: قيمة الواردات في السنة t

PIB: قيمة الناتج المحلي الاجمالي في السنة t

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (11.3): درجة الانفتاح الاقتصادي للفترة 1970 - 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel
ما يمكن ملاحظته من المنحنى أعلاه، هو أن درجت الانفتاح عرفت شهدت كبير بين النمو والانخفاض عرفت وتيرة تصاعدية إلى غاية سنة 1975 بنسبة تقدر 76,45% ومن تلك الفترة بدأت في الانخفاض إلى غاية سنة 1987 بأدنى حد يقدر حوالي 27,43% هذا نتيجة لعدة عوامل تأثر بها الاقتصاد الوطني. بعد تبني الجزائر عدة إصلاحات المسطرة في مخططاتها الاقتصادية المختلفة، ارتفعت درجة الانفتاح إلى غاية سنة 2008 والتي بلغت نسبة 76,68% هذا نتيجة ارتفاع اسعار البترول، الذي يعتبر العامل الرئيسي وإعطاء الأهمية للقطاعات غير النفطية، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص وإشراكه في دفع عجلة التنمية. تزامنت تلك السنة مع الأزمة النفطية التي انعكست سلبا على دحة الانفتاح، أين بدأت في التراجع إلى غاية سنة 2017 سجلت نسبة 55,89%.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات السياسة النقدية

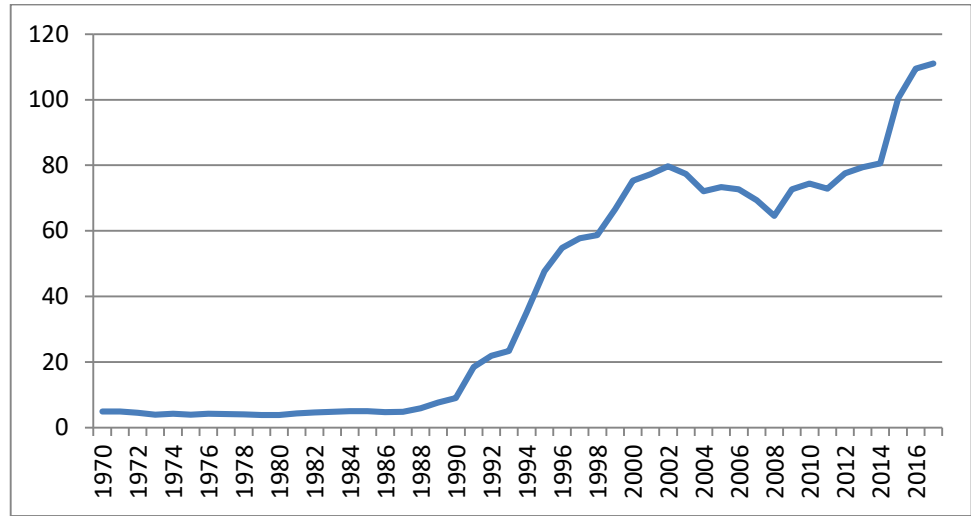
سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل كل من سعر الصرف، الضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: تطور سعر الصرف

إن الطفرات النفطية في الاقتصاديات الربعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقي لعملاتها. لتحليل تطور هذه الأخيرة في الاقتصاد الجزائري سنستعين بالمنحنى التالي.

الشكل (12.3): تطور سعر الصرف في الجزائر من 1970 إلى 2017



المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

ما يمكن ملاحظته هو أن سعر الصرف الجزائري عرف نوعا من الثبات للفترة 1970-1987 سجل في متوسط الفترة حوالي 4,42 دينار مقابل واحد دولار، هذا راجع للسياسة التي طبقتها الدولة آنذاك لتثبيت سعر الصرف بهدف حماية الاقتصاد الوطني من تقلباته.

ابتداء من سنة 1988 عرف سعر الصرف وتيرة تصاعدية إلى غاية سنة 2002 أين بلغ حدّه الأعلى بقيمة 79,68 دينار مقابل واحد دولار، من بعدها بدأت قيمته في الانخفاض أين بلغت قيمة 64,58 دينار مقابل واحد دولار، هذا ما يعكس أثر الأزمة المالية 2007-2008 على المعاملات النقدية بين الدول وأثر انخفاض قيمة الدولار على المعاملات الدولية، سرعان ما بدأ في الارتفاع من سنة 2009 بقيمة 72,63 دينار مقابل واحد دولار إلى 111 دينار مقابل واحد دولار عام 2017.

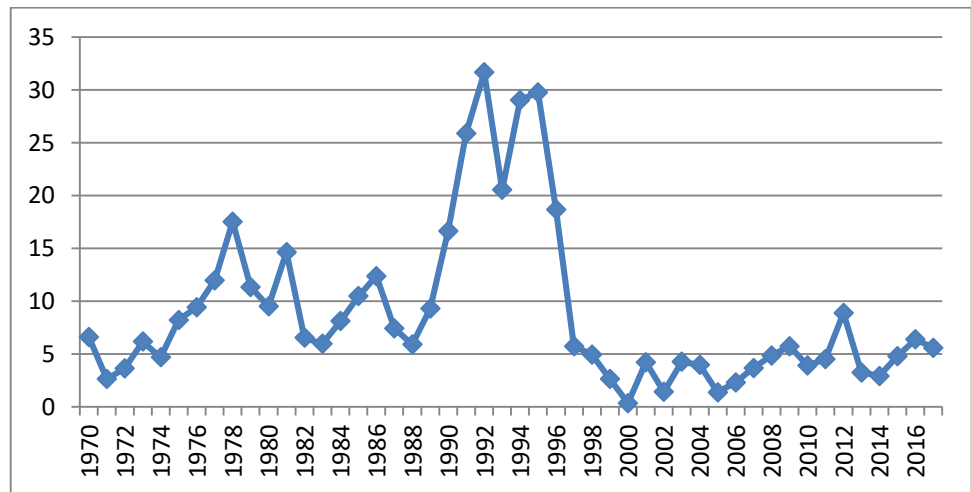
الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الثاني: تطور معدل التضخم

تعكس معدلات التضخم درجة عدم اليقين في الاقتصاد وعدم استقراره، فارتفاع مستوياته يؤثر سلباً على حجم الاستثمارات والعكس صحيح.

عرف معدل التضخم في الجزائر عدة تذبذبات خلال الفترة 1970-2017. سجل في الفترة ما بين 1970 و1989 في المتوسط معدل حوالي 8,62% وكحد أدنى معدل 2,62%، عرفت بداية فترة التسعينيات ارتفاعات حادة في مستوى التضخم، بلغ حده الأعلى سنة 1992 بمعدل 31,66% هذا ما يعكس تأثير تحرير الاسعار على معدل التضخم ومن تلك الفترة بدأ في الانخفاض إلى غاية عام 2000 بمعدل 0,33%. ابتداء من 2001 إلى غاية 2017 كان هناك تقلبات في مستوى التضخم وبدرجة منخفضة عن السنوات السابقة، سجل في المتوسط معدل حوالي 4,42% هذا راجع للبرامج الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة.

الشكل(13.3):تطور معدل التضخم للفترة 1970-2017



المصدر: اعتماداً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

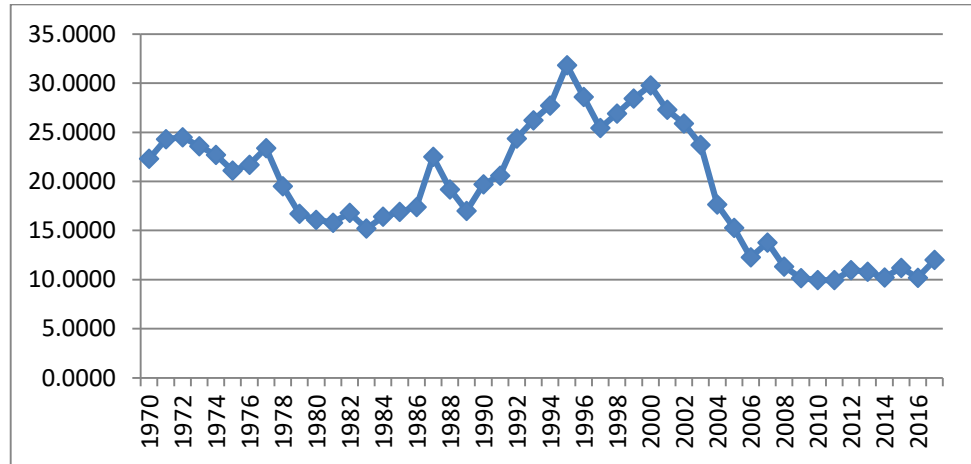
الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الثالث: تطور معدل البطالة

عرفت معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 تذبذبا كبيرا، هذا راجع إلى الظروف التي مرّ بها الاقتصاد الوطني من جهة و السياسات التي انتهجتها الحكومة من جهة أخرى.

الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(14.3):تطور معدل البطالة في الجزائر من 1970 إلى 2017



المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج Excel

من خلال تتبع المنحنى أعلاه، يتضح لنا وجود تراجع في معدلات البطالة من 1970 إلى 1986 أي من 22,3 % إلى 17,4 %. يعود هذا إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول وتأثيرها الايجابي على خلق فرص العمل والتشجيع على الاستثمار.

كان لإنهيار أسعار النفط أثر وخيم على سوق الشغل في الجزائر، حيث سجل تراجع في مناصب العمل من 74000 منصب عام 1986 إلى حوالي 64000 منصب عام 1987، وفي نفس السنة وصلت معدلات البطالة إلى 22,5 %. في الفترة 1990-1996 ارتفعت معدلات البطالة وبشكل كبير، بلغت

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

ذروتها معدل 31,84% هذا نتيجة الاجراءات التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي وعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي اثرت بصفة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الشغل في الجزائر.

مع بداية القرن الواحد والعشرون، عرفت معدلات البطالة انخفاض ملحوظ انتقلت من 29,77% سنة 2000 إلى 9,96% سنة 2010. وهي فترة تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي والمتزامنة مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط وانعكاسا ايجابيا على التنمية الاقتصادية. بمجرد تراجع تلك الاسعار، ارتفعت معدلات البطالة إلى 12% سنة 2017.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والادخار في الجزائر

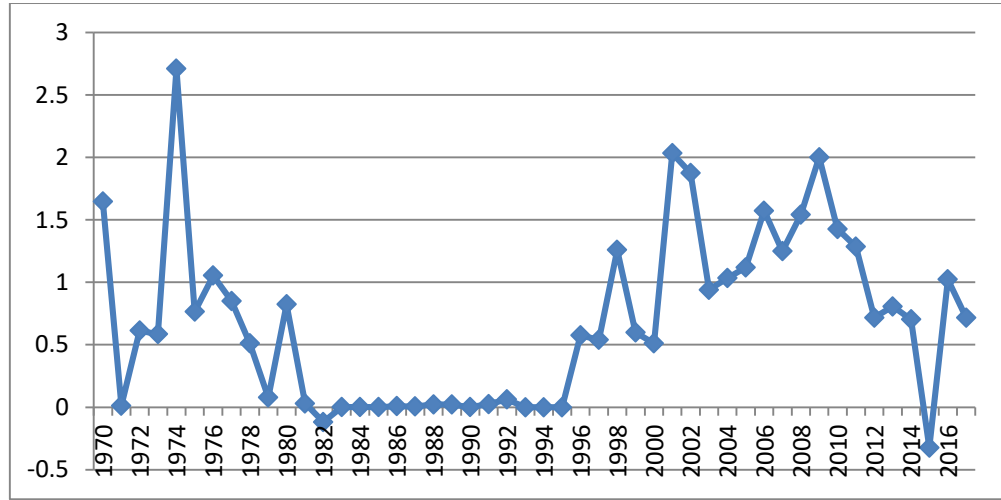
سننتقل إلى تحليل كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والادخار في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

الفرع الأول: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر

أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين والتشريعات، بهدف تحسين مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفقة إليها، وتحليلها سنستعين بالمنحنى التالي.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (15.3): تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من 1970 إلى 2017



المصدر: اعتمادا على معطيات البنك الدولي وبرنامج Excel

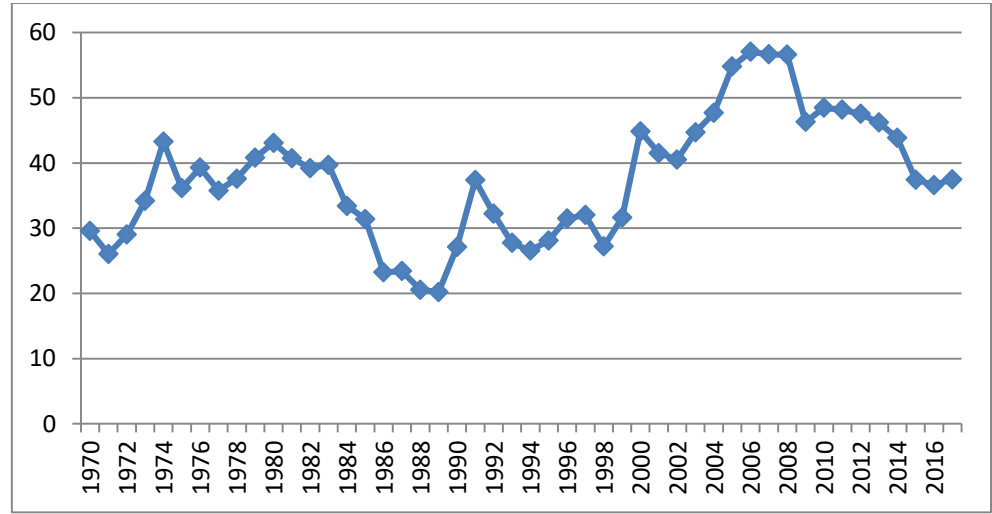
شهد الاقتصاد الجزائري نسب جد منخفضة لمستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، أين سجلت كحد أعلى نسبة 2,71% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1974. في فترة التسعينيات كان هناك غياب شبه كلي لتدفق الاستثمارات، سجلت في متوسط الفترة معدل 0,3% وحوالي نسبة 2% خلال سنتي 2001 و 2009 ونسب شبه صفرية لباقي السنوات، هذه القيم تعكس نوعية المناخ الاستثماري في الجزائر والذي لا يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية هذا من خلال وجود عدّة معوقات منها: بنيوية، قانونية، اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: تطور معدل الادخار

يمكننا المنحنى التالي من تحليل معدل الادخار في الجزائر للفترة 1970-2017.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (16.3): تطور معدل الادخار في الجزائر



المصدر: اعتمادا على معطيات البنك الدولي وبرنامج Excel

سجلت معدلات التضخم قيم متذبذبة خلال الفترة المدروسة، في البداية ارتفعت نسب الادخار من الناتج المحلي الاجمالي من 29,56% سنة 1970 إلى 43,27% سنة 1974 وبعد هذه الفترة كان هناك انخفاض في القيمة، بلغ حدّه الأدنى سنة 1977 بمعدل 26,35% هذا راجع لهشاشة الاقتصاد الوطني آنذاك. منذ بداية سنوات الثمانينات تراجعت نسب الادخار بحوالي 47%، حيث انتقلت من 43,07% إلى 20,19% سنة 1989 يمكن تفسيرها بالتراجع الذي عرفته الإيرادات النفطية من 30,98% سنة 1980 إلى 12,93% سنة 1989 وبلغ حدّه الأدنى سنة 1986 بقيمة 6,81%، بالإضافة إلى ندرة السلع الاستهلاكية التي أحدثت اختلال في التوازن بين العرض والطلب والذي ساهم بدوره في تخفيض الأفراد من مدّخراتهم وزيادة حجم استهلاكهم مقابل ضعف دخلهم.

منذ سنة 1990 عرفت معدلات الادخار على العموم وتيرة تصاعدية، بلغت كحد أعلى قيمة 57,06% سنة 2006 هذا راجع للارتفاع الذي عرفته الإيرادات النفطية ، في سنة 2009 سجل انخفاض في القيمة نتيجة الازمة المالية العالمية، ابتداء من سنة 2010 أصبحت معدلات التضخم تميل نحو الانخفاض

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

نظرا لتراجع الايرادات النفطية وضعف الاستثمارات وغيرها من المشاكل التي تخبط فيها الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: واقع التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطورات الاقتصاد الجزائري التي مر بها من سنة 1970 إلى 2017، اعتبرت السنوات الأولى منعرجا في تاريخ الاقتصاد الوطني حيث شهدت تطبيق عدة مخططات اقتصادية، التي تهدف إلى إصلاح الواقع الاقتصادي. بالرغم من كل المجهودات المطبقة آنذاك، إلا أنه كانت هناك العديد من النقائص.

من خلال عرضنا لبعض الإحصائيات، هذا لشرح بعض متغيرات اقتصادية التي سنستخدمها في فصلنا الأخير، بما في ذلك درجة التنويع الاقتصادي، من أجل ذلك استعنا بنسبة مساهمة أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1974-2017. أين لاحظنا أن الإنتاج المحلي الإجمالي يفسر بحصة كبيرة بقطاع المحروقات، يليه بعد ذلك قطاع التجارة، الفلاحة، الصناعة خارج قطاع المحروقات وغيرها.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، وضحنا تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة سابقا، أين شهد منحى متصاعد على العموم مع وجود تذبذب سنتي 2008 و 2014 وهذا راجع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

مع تطور العلوم لم يصبح علم الاقتصاد يعتمد فقط على النظريات الاقتصادية المختلفة في اتخاذ القرارات وبناء الأحكام، إنما أصبح يعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي والتي تساعد على تعديل بعض النظريات القديمة واكتشاف نظريات جديدة.

لمعالجة إشكالية بحثنا من الناحية القياسية سنتطرق إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل ثم الوصول إلى علاقة طويلة الأجل المفسرة للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات القياسية المستخدمة

تقدياً للوقوع في نتائج مضللة ومزيفة، سنشير في هذا المبحث إلى أهم الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، من خلال توضيح اختبارات الإستقرارية ونماذج الانحدار الذاتي للإبطاء

الموزع ARDL

المطلب الأول: اختبار سكون السلاسل الزمنية

يعد هذا الاختبار الخطوة الأولى لقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بهدف التأكد من سكون السلاسل الزمنية، لتفادي الوقوع في الانحدار الزائف. لهذا سنتطرق إلى أشهر الاختبارات وأكثرها استعمالاً وهي اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون.

الفرع الأول: اختبار ديكي فولر

يسلط اختبار ديكي فولر (Dickey_Fuller1979) الضوء على خاصية السكون أو عدمها على

السلاسل محل الدراسة من خلال تحديد الثابت أو الاتجاه العام.

يتمثل هذا الاختبار في ثلاث معادلات وهي كالتالي:¹

$$X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (4.1) \text{ 1 نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة 1}$$

$$X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots (4.2) \text{ 2 نموذج الانحدار الذاتي بوجود الثابت}$$

$$X_t = \varphi_1 X_{t-1} + bt + C + \varepsilon_t \dots \dots (4.3) \text{ 3 نموذج الانحدار الذاتي بوجود الاتجاه العام}$$

¹ Regis Bourbonnais, économétrie, dunod, 10^{ème} édition, Paris, 2018, p 267 268

يقوم اختبار DF على الفرضية التالية: $\begin{cases} H_0: \varphi = 1 \\ H_1: \varphi \neq 1 \end{cases}$

- إذا تحققت الفرضية الصفرية، السلسلة X_t غير مستقرة مهما كان نوع النموذج.
- من خلال النموذج الأخير (4.3) إذا تم قبول الفرضية H_1 :
المعامل b معنوي ($b \neq 0$) مسار X_t هو من نوع TS يمكن أن يكون مستقر إذا كانت الأخطاء تتبع ضجيج أبيض.
- المعامل $b = 0$ المسار X_t عام اتجاه بدون مستقر
- المعامل $b \neq 0$ والفرضية $H_0: \varphi = 1$ أي محققة، .

السلسلة $DS X_t$ نوع من وهي مستقرة غير: الشكل من يكتب عام إتجاه وجود يعني مما

$$X_t - X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t \dots \dots (4.4)$$

العادية، الصغرى المربعات بطريقة ذكرها السابقة الثلاثة النماذج تقدير في أساسا الاختبار يتمثل

يصبح المعامل φ_1 ب المقدّر $\hat{\varphi}_1$ مقارنة يتم أين مع قيمة ستودنت المجدولة t_{Tab} .

فاذا كانت $t_{\hat{\varphi}_1} > t_{Tab}$ يتم قبول H_0 ، هذا معناه أن السلسلة غير مستقرة، والعكس صحيح.

الفرع الثاني: اختبار ديكي فولر الموسع

يتمثل اختبار ديكي فولر الموسع Dickey_Fuller Augmentés 1981 في تقدير النماذج

التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تحت الفرضية البديلة $\varphi_1 < 1$ ¹

¹ Ibid, p268

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots (4.5)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots (4.6)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \dots \dots (4.7)$$

مع $\varepsilon_t \rightarrow idd$

قام اختبار ADF باستخدام متغيرات وإبطاء للمتغيرات المفسرة لمعالجة مشكلة الارتباط

الذاتي للأخطاء، ويتبع هذا الاختبار نفس خصائص اختبار DF

الفرع الثالث: اختبار فيليبس بيرون

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

اعتمد Phillips and Perron 1988 نفس التوزيعات المحدودة لإختباري DF و ADF ويجرى هذا

الاختبار في أربعة مراحل:¹

1 تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار DF مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2 تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي

¹ شخني محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، دار الحامد، الطبعة الأولى، 2011، ص212

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

3 تقدير المعامل المصحح S_i^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات

المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_i^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I \left(1 - \frac{i}{I+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التباطؤات Newey-West I المقدر بدلالة عدد

المشاهدات الكلية T

4 حساب إحصائية PP

$$t_{\hat{\varphi}}^* = \sqrt{k} \frac{\hat{\varphi} - 1}{\hat{\delta}_{\hat{\varphi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\varphi}}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_i^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقريبية (Asymptotic) عندما يكون $\hat{\varepsilon}_t$ ضجيج ابيض،

هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجداول Mackinnon

يعد اختبار PP أدق من DF و ADF فهو يعتمد على إحصائية غير معلمية في تصحيح الارتباط الذاتي.

المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

قام كل من Pesaran 1997، Shinand and Sun 1998، Pesaran et al 2001 بتطوير منهجية ARDL

وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون السلسلة

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة من نفس الدرجة سواء في المستوى و/ أو الفرق الأول

ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفرق الثاني¹

يتميز هذا النموذج عدة بعدة خصائص نذكر منها:²

- لا يتطلب تطبيق اختبار ARDL ان تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
- يتميز الاختبار بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية.
- يتمتع الاختبار بإمكانية تطبيقه في حالة حجم العينة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفؤة وغير متحيزة.
- يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك لسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية بعد تحديد الحد الأقصى لمدة التباطؤ الزمني المثلى.

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع خليط من نموذجين: الإبطاء الموزع Lag Distributed والانحدار الذاتي Autoregressive عندما يكون هناك وجود حالة من التكييف في المتغير التابع Y_t يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري X_t وبقيم متباطئة للمدة

¹ Duasa.J, Determinants of malaysian trade balance : an ARDL bound testing approach, Journal of economic cooperation,2007,p28

² Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola, Econometric estimation of rice import demand in Nigeria (1970-2008) an application of Autoregressive Distributed Lags ARDL modelling approach to cointegration, continetal J.Agricultural economics, 2012, p p 168-175 .

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الزمنية السابقة. أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط وإنما خلال مدة زمنية متعددة سابقة. يأخذ نموذج ARDL الصيغة الرياضية التالية:

$$y_t = \beta + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (4.8)$$

السلوك الديناميكي يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع Y_t وهذا يعني أن المتغير التابع هو متغير مفسر ولكن بشكل مبطن لمدة سابقة ويمثل ذلك نموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + \lambda_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (4.9)$$

وفقا للمعادلة (4.8) يحتوي نموذج ARDL الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا بالإضافة إلى المتغير التابع المبطن زمنيا . تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$Y_t = \alpha + \alpha_1 Y_{t-1} + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (4.10)$$

حيث X, Y تمثل المتغيرات الساكنة اما في المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما.

يعد اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة باستخدام نموذج ARDL سواء كانت المتغيرات الساكنة اما في المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما.

تبعا لطريقة اختبار الحدود Bound test يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لاختبار F_{stat} تحت فرضية العدم التي تعني إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات عندما تكون قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيم الحرجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك

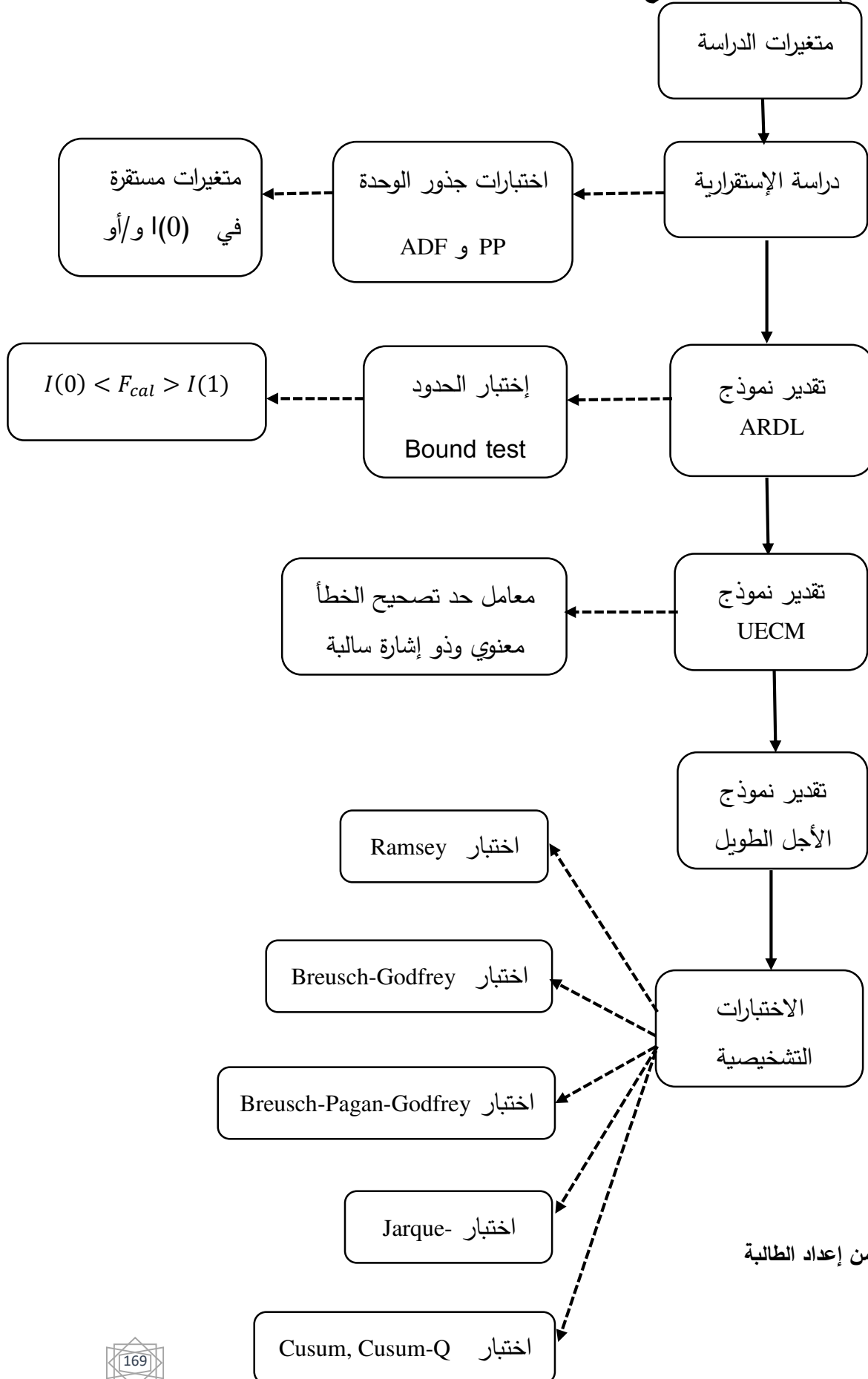
المطلب الثالث: خطوات تقدير نموذج ARDL

يقدم المخطط* أدناه شرح كامل للخطوات المتبعة في دراستنا هذه، التي تخص دراسة علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو في الجزائر وهذا من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع.

* للإطلاع أكثر، راجع:

- Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Journal of statistical and econometric Methods, Vol 5, no 4 ;2016,p-p 63-91.
- Jonas Kibala Kuma, Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de Toda-Yamamoto :Elelmants de théories et pratique sur logiciel, DEA-PTC Economie/Unikin en cours, Centre de Recherches Economique et Quantitative (CREQ), université de Kinshasa, Congo,2018
- kelly Wong and Law Siong Hook, peasaran et al (2001) bound test and ARDL cointegration test, universiti purta, Malaysia, 02january2018.

الشكل (1.4): مخطط تقدير نموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: معالجة بيانات الدراسة

يتناول هذا المبحث تحديد نموذج الدراسة ودراسة إستقرارية متغيراته بالاعتماد على اختبار ADF

وPP

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج

بعد عرض بعض الدراسات التطبيقية التي تصب في موضوع البحث، قمنا بتحديد المتغيرات التالية

المأخوذة بالقيم الحقيقية* وإدخال عليها اللوغاريتم لدراسة علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو

الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2017. وهي كالتالي:

$$LPIB = f(LHH, LTC, LINF, LOUV, LABFF, LINDHH, LCOMR, LAGRI).....(4.11)$$

LPIB : الناتج المحلي الإجمالي

LHH : مؤشر التنويع الاقتصادي

LABFF : معدل تراكم رأس المال الثابت

LINF : معدل التضخم

LOUV : معدل الانفتاح التجاري

LTC : سعر الصرف

LINDHH : القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات

* قمنا بحساب القيم الحقيقية عن طريق قسمة القيم الاسمية للمتغيرات على المستوى العام للأسعار.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

LCOMR : القيمة المضافة لقطاع التجارة

LAGRI : القيمة المضافة لقطاع الفلاحة

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية

غالبا ما نجد في الدراسات القياسية أن السلاسل الزمنية تكون غير مستقرة في المستوى، ونجد أنها تأخذ اتجاه تصاعدي أو تنازلي مع الزمن، هذا ما ينتج عنه انحدار زائف.

لتفادي الوقوع في ذلك، سنقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة

الفرع الأول: اختبار ديكي فولر

سنقوم بإجراء اختبار ديكي فولر وديكي فولر المطور عن طريق تقدير النماذج* الخاصة المذكورة في المبحث الأول من هذا الفصل.

النتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

*انظر الملحق 2 ص ص 192-194

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الجدول (1.4): نتائج اختبار DF و ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات			المستوى / Level			الفرق الأول / 1st dif		
			1	2	3	4	5	6
LPIB	3,6383	-	-	-	-	✓	-5,2732	-
LHH	2,1269	-	-	-	-	-5,8389	-	-
LABFF	-1,8714	-	-	-	-	✓	✓	-4,4753
LINF	-0,0808	-	-	-	-	-8,9952	-	-
LTC	-1,0600	-	-	-	-	-5,5083	-	-
LOUV	1,6025	-	-	-	-	✓	-4,1174	-
LAGRI	2,5991	✓	✓	✓	✓	✓	-6,2273	✓
LINDHH	2,8724	-	-	-	-	✓	-7,7646	✓
LCOMR	2,4058	-	-	-	-	✓	-4,7538	✓
مستوى معنوية	1	2	3	4	5	6		
1%	-2.6198	-3.5924	-4.1864	-2.6211	-3.5966	-4.1923		
5%	-1.9486	-2.9314	-3.5180	-1.9488	-2.9331	-3.5207		
10%	-1.6120	-1.6039	-3.1897	-1.6119	-2.6048	-3.1912		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج 10 eviews

تشير إلى عدم معنوية معامل الاتجاه العام و /أو الحد الثابت

✓ تشير إلى أن السلسلة مستقرة في المستوى السابق

- (1) (4): اختبار استقرار السلسلة عند المستوى والفرق الأول على الترتيب بدون وجود والاتجاه العام.
 (2) (5): اختبار استقرار السلسلة عند المستوى والفرق الأول على الترتيب بوجود الثابت فقط.
 (3) (6): اختبار استقرار السلسلة عند المستوى والفرق الأول على الترتيب بوجود الثابت والاتجاه العام.

تبين لنا نتائج اختبار DF و ADF أن كل السلاسل الزمنية لها جذر الوحدة عند مستوى معنوية

1%، 5% و 10% هذا يدل على أنها غير مستقرة في المستوى ، بعد هذا انتقلنا إلى اجراء

الاختبار عند الفرق الأول، عندها اخذت جميع المتغيرات صفة الإستقرارية.

الفرع الثاني: اختبار فليبس بيرون

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار PP في المستوى والفرق الأول.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الجدول (2.4): نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الأول/1st dif			المستوى/Level			المتغيرات
6	5	4	3	2	1	
-	-5,2168	✓	-	-	3,6383	PIB
-	-	-5,8423	-	-	2,1269	HH
-4,4056	✓	✓	-	-	-1,4416	ABFF
-	-	-8,9923	-	-	-2,9204	INF
-	-4,0662	✓	-	-	2,5189	OUV
-	-	-5,5266	-	-	-1,3231	TC
-	-6,2779	✓	-	-	2,1016	AGRI
-	-7,6380	✓	-	-	2,7335	INDHH
-	-4,7704	✓	-	-	3,3584	COMR
6	5	4	3	2	1	مستوى معنوية
-4.1923	-3.5966	-2.6211	-4.1864	-3.5924	-2.6198	1%
-3.5207	-2.9331	-1.9488	-3.5180	-2.9314	-1.9486	5%
-3.1912	-2.6048	-1.6119	-3.1897	-1.6039	-1.6120	10%

- تشير إلى عدم معنوية معامل الاتجاه العام و /أو الحد الثابت

✓ تشير إلى أن السلسلة مستقرة في المستوى السابق

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **views 10**

ما يمكن استخلاصه هو أن :

- كل السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى.
- بعد اجراء الفرق الأول على السلاسل، أصبحت تتصف بالاستقرارية عند مستويات مختلفة.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الدراسة

بعد التأكد من تحقق الشرط الأولي وهو استقرار جميع السلاسل الزمنية عند المستوى أو الفرق

الأول، سنقوم بتقدير نموذج الدراسة والتحقق من صحته.

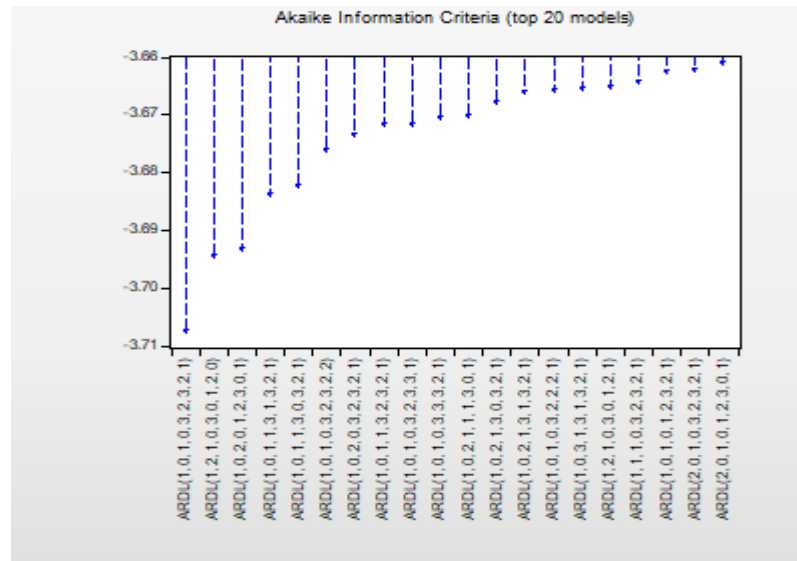
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك

سنقوم بتقدير نموذج **ARDL** واختبار الحدود.

الفرع الأول: معاينة نموذج ARDL

من خلال تقدير نموذج ARDL* واعتمادا على معيار المعلومات AIC مع تحديد فترات الابطاء 3 كحد أعلى واختيار النموذج (1.0.1.0.3.2.3.2.1) ARDL كأفضل نموذج من بين 196608 نموذج تم تقييمه بواسطة برنامج EVIEWS 10 والموضح في الشكل أدناه:

الشكل (2.4) نتائج تحديد النموذج الأمثل



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج 10 evIEWS

نتائج تقدير النموذج موضحة في الجدول أدناه.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الجدول (3.4): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.789475	0.073507	10.74007	0.0000
LHH	0.075772	0.069060	1.097190	0.2863
LABFF	-0.247727	0.143154	-1.730489	0.0998
LABFF(-1)	0.411755	0.132382	3.110361	0.0058
LINF	-0.011146	0.014252	-0.782095	0.4438
LTC	0.138177	0.073627	1.876710	0.0760
LTC(-1)	-0.237073	0.097361	-2.434991	0.0249
LTC(-2)	0.092200	0.091333	1.009496	0.3254
LTC(-3)	-0.113176	0.066325	-1.706396	0.1042
LOUV	0.026485	0.109629	0.241587	0.8117
LOUV(-1)	0.146625	0.127023	1.154320	0.2627
LOUV(-2)	-0.165869	0.083286	-1.991550	0.0610
LINDHH	-0.047173	0.043305	-1.089319	0.2896
LINDHH(-1)	0.067300	0.044735	1.504418	0.1489
LINDHH(-2)	-0.032945	0.043086	-0.764636	0.4539
LINDHH(-3)	-0.061251	0.045596	-1.343330	0.1950
LCOMR	-0.230318	0.133863	-1.720550	0.1016
LCOMR(-1)	0.055289	0.152941	0.361504	0.7217
LCOMR(-2)	-0.152125	0.074648	-2.037883	0.0557
LAGRI	-0.062537	0.074345	-0.841169	0.4107
LAGRI(-1)	0.153945	0.080619	1.909532	0.0714
C	1.058316	0.547328	1.933603	0.0682
R-squared	0.998791	Mean dependent var	10.88412	
Adjusted R-squared	0.997454	S.D. dependent var	0.645204	
S.E. of regression	0.032557	Akaike info criterion	-3.707624	
Sum squared resid	0.020139	Schwarz criterion	-2.788146	
Log likelihood	98.00629	Hannan-Quinn criter.	-3.372801	
F-statistic	747.1814	Durbin-Watson stat	1.883927	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج 10 eviews

نلاحظ من النتائج أعلاه أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة عالية والمقدرة ب 99,8% والتي تمثل قيمة معامل التحديد المصحح المبين في الجدول السابق. تدل القيمة الإحصائية لفيشر والمقدرة ب 747,1814 على أن النموذج المقدر معنوي ودال احصائيا.

الفرع الثاني: اختبار الحدود

بعد اجراء اختبار Bounds على نموذج ARDL المقدر تحصلنا على النتائج التالية:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الجدول (4.4): نتائج اختبار الحدود

الاختبار الاحصائي	القيمة	K*
F_stat	9,7040	8

* تشير إلى عدد المتغيرات المستقلة المقدرة

المصدر: من اعداد الطالبة

لدينا $I(0) < F_{cal} > I(1)$ عند $\alpha = 1\%$

$$2,11 < 9.7040 > 3,15$$

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 التي تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة

نحو المتغير التابع

المطلب الثاني: تقدير منهجية متجه تصحيح الخطأ

تبين من النتائج السابقة أنه يمكن تقدير متجه تصحيح الخطأ، ومن ثم استخراج العلاقة التوازنية

طويلة الأجل للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتفسير سلوك التنوع الاقتصادي في الأجل القصير بواسطة

العلاقة التالية:

$$\Delta PIB = C + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta(PIB_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta(HH_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta(IDE_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_4 \Delta(ABFF_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_5 \Delta(INF_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_6 \Delta(IMPT_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_7 \Delta(EXPT_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_8 \Delta(OUV_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \beta_9 \Delta(TC_{t-i}) + \lambda cointEq(-1) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4.12)$$

الجدول (5.4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 3, 2, 3, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/08/22 Time: 22:43				
Sample: 1974 2017				
Included observations: 41				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LABFF)	-0.247727	0.085064	-2.912247	0.0089
D(LTC)	0.138177	0.044609	3.097540	0.0059
D(LTC(-1))	0.020976	0.053792	0.389951	0.7009
D(LTC(-2))	0.113176	0.041475	2.728809	0.0133
D(LOUV)	0.026485	0.043093	0.614605	0.5461
D(LOUV(-1))	0.165869	0.047069	3.523924	0.0023
D(LINDHH)	-0.047173	0.025089	-1.880254	0.0755
D(LINDHH(-1))	0.094196	0.025927	3.633100	0.0018
D(LINDHH(-2))	0.061251	0.025437	2.407897	0.0264
D(LCOMR)	-0.230318	0.081332	-2.831828	0.0107
D(LCOMR(-1))	0.152125	0.051832	2.934945	0.0085
D(LAGRI)	-0.062537	0.042209	-1.481584	0.1548
CointEq(-1)*	-0.210525	0.017605	-11.95854	0.0000
R-squared	0.930701	Mean dependent var	0.046593	
Adjusted R-squared	0.901001	S.D. dependent var	0.085236	
S.E. of regression	0.026819	Akaike info criterion	-4.146648	
Sum squared resid	0.020139	Schwarz criterion	-3.603321	
Log likelihood	98.00629	Hannan-Quinn criter.	-3.948798	
Durbin-Watson stat	1.883927			

المصدر: من اعداد الطالبة

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي احصائيا وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية على المدى الطويل ما بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى البعيد.

بعبارة أخرى يشير معامل التعديل أن الناتج المحلي الإجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة زمنية ماضية بنحو 21.05 %. أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 21.05 % من هذا الانحراف في الفترة t.

كما نلاحظ أن المتغيرات المقدرة في النموذج أعلاه معنوية عند مستوى معنوية 1%، 5% أو 10% هذا حسب المعاينة الفردية لاختبار ستودنت، إلا أن متغيرة الناتج المحلي الإجمالي المبطأة بفترة واحدة غير معنوية وهذا من خلال الاحتمال الموافق لها الأكبر من 5%، لهذا سنقوم باختبار المعنوية المشتركة للمتغيرات من نفس المجموعة عن طريق اختبار احصائية F لإختبار WALD تحت الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C(1) = C(2) = \dots = C(.) = 0 \\ H_1: C(1) \neq C(2) \neq \dots \neq C(.) \neq 0 \end{cases} \dots\dots\dots(4.13)$$

الجدول (6.4): نتائج إختبار المعنوية المشتركة للمتغيرات

إختبار WALD	Prob(F_stat)
C(2)=C(3)=0	0.06
C(5)=C(6)=0	0,13

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال معاينة WALD* والتأثيرات المفصلة بين المعاملات، يبدو أننا يمكن أن نعتمد على D(LTC(-1)) لأنها ذات دلالة إحصائية حسب القيمة الإحصائية لاحتمال فيشر الأقل من 10 % .
بمعنى أن المتغيرة D(LTC(-1)) غير دالة لوحدها لأن قوة تأثير الآخرين (من نفس المجموعة)

* للاطلاع على النتائج راجع الملحق 2، ص197

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

أكبر بكثير من تأثيرها لوحدها، أما المتغيرة $D(LOUV)$ فهي غير معنوية إحصائياً وهذا حسب القيمة الإحصائية لاحتمال فيشر الأكبر من 10 %.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال ما سبق توصلنا لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول (7.4): نتائج تقدير الأجل الطويل

Variable	Coefficient	T_stat	Prob
LHH	0,3599	0,9135	0,3724
LABFF	0,7791	1,4273	0,1697
LINF	-0,0529	-0,7576	0,4580
LTC	-0,5693	-1,9890	0.0613**
LOUV	0,0343	0,0445	0,9649
LINDHH	-0,3518	-0,8636	0,3986
LCOMR	-1,5539	-2,9368	0.0085*
LAGRI	0,4341	1,0472	0.3081
C	5,0270	2,0644	0.0529**

*معنوية عند 5 % **معنوية عند 10 %

المصدر: من اعداد الطالبة

تبين من النتائج الموضحة أعلاه وجود متغيرات معنوية وذو دلالة إحصائية، حيث كل من سعر الصرف وقطاع التجارة لهما تأثير بعيد المدى على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يمكن تلخيص النتائج التحليلية في النقاط التالية:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

- وجود علاقة عكسية ومعنوية عند 10% طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ينخفض هذا الأخير ب 0.5693 وحدة إذا ما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة.
- إن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، الذي ينعكس سلباً على قيمة الواردات المحلية والتي تشكل نسبة كبيرة من سلع موجهة للاستهلاك هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وكذا مستوى التضخم.
- يتأثر النمو الاقتصادي الحقيقي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالقيمة المضافة لقطاع التجارة، العلاقة بينهما سلبية ومعنوية عند 5%. أي عند ارتفاع القيمة المضافة للقطاع التجارة ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هذا يعتمد وبدرجة كبيرة على الصادرات النفطية.

المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج

سنتطرق إلى جملة من الاختبارات* لتشخيص جودة نموذج والتأكد من صحته، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

* النتائج موضحة في الملحق 2، ص 199

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الجدول (8.4): نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	الاحتمال	التفسير
Ramsey	0.17	من خلال احتمال إحصائية فيشر الأكبر من 5% يتضح أنه لا يوجد تغير هيكلي في السلاسل المدروسة، وإن وجدت فهي دالة إحصائياً.
Breusch_Godfrey	0.45	تدل قيمة احتمال فيشر الأكبر من 5% على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
Breusch_Pagan_Godfrey	0.22	حسب النتيجة المتحصلة، احتمال فيشر أكبر من 5% بمعنى أن تباين الأخطاء متجانس
Jarque_Bera	0.06	يدل احتمال J_B الأكبر من 5% على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، يتضح ذلك من خلال الشكل البياني الذي يأخذ شكل جرس.
Cusum, Cusum_Q		حسب اختبار Cusum ، يعبر وسط خطي داخل حدود مجال الثقة، الذي يشير إلى أن النموذج مستقر عند حدود معنوية 5%. حسب اختبار Cusum_Q هو داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يبين استقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأجل مع قصيرة الأجل وعدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة.

المصدر: من اعداد الطالبة

نستخلص من خلال الاختبارات السابقة، أن نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع المقدر أمثل.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة المتحصل عليها في النقاط التالية:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

- ان تحسن مؤشر التنويع يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، مما يساعد على زيادة تراكم رأس المال الثابت وتشجيع القيام بصناعات خارج قطاع المحروقات وتطوير قطاع التجارة، هذا ما يساعد على تخفيض معدل التضخم وتحسين مستوى نمو الاقتصاد الوطني.
- إن تراجع معدل التضخم يساعد على الرفع معدل التبادل الخارجي، هذا من خلال تطوير قاعدة الصادرات والنقل من حجم الواردات هذا بدوره يساهم في جذب الاستثمارات التي تساهم في زيادة معدل تراكم رأس المال الثابت وتنويع الاقتصاد.
- تحسن معدل تراكم رأس المال يساهم في زيادة سعر الصرف وتخفيض من معدل التضخم، هذا ما يساعد على تطوير الاستثمارات في البلاد والتوجه نحو قطاعات بعيدا عن القطاع النفطي كالقطاع الزراعي هذا في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية.
- زيادة مستوى التبادل الخارجي يساهم إيجابا في معدل تراكم رأس المال وارتفاع سعر الصرف، هذا بدوره يساعد على تخفيض معدل التضخم وتنويع الاقتصاد الوطني.
- إن تطوير قطاع التجارة له دور في تحسين قطاع الفلاحة مما يساهم في زيادة تراكم رأس المال وتراجع معدل التضخم هذا يدخل ضمن تطوير القاعدة الاقتصادية وتنويعها.
- تطور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات يساعد على استحداث الآلات والتقنيات الزراعية، مما يساهم في تحسين المحصول الزراعي وكذا الصناعات الفلاحية وبالتالي التوجه نحو تصدير للخارج، هذا ما يساعد على تنويع الاقتصاد الوطني.

خلاصة

في هذا الفصل حاولنا دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر، فقمنا بعرض أساليب التحليل المتبعة لاختبار العلاقة، من ثم توجهنا إلى العديد من الاختبارات، انطلاقاً من اختبار الإستقرارية والتي توصلنا من خلالها أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، مع الإشارة إلى أن المتغيرات أخذت بالقيم الحقيقية.

انتقلنا إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL حيث تحصلنا على النموذج من الشكل (1.0.1.0.3.2.3.2.1) ARDL كأفضل نموذج من بين 196608 نموذج. كما توصلنا إلى وجود علاقة قصيرة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع وعلى المدى الطويل هناك تأثير لكل من سعر الصرف وقطاع التجارة على معدل النمو الاقتصادي، حيث يتطلب هذا الأخير مساهمة عدة متغيرات اقتصادية لتحسين مستوياته، تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات تساهم بدورها في تطوير الاقتصاد المحلي وهذا ما يسمح بتنمية الصادرات وإقامة علاقات دولية وإخراج المنتجات المحلية، مما يساعد على جذب رؤوس أموال اجنبية وإقامة استثمارات اجنبية وحتى مشتركة مع الجهات المحلية في مختلف المجالات وهذا بهدف تحقيق قيمة مضافة في القطاعات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

تطرقنا في بداية دراستنا إلى التنويع الاقتصادي من الجانب النظري، الذي يعتبر عملية تنموية تهدف من خلالها الدول إلى تنويع هيكل انتاجها وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل من أجل تقليل الاعتماد الكبير على إيرادات القطاع الرئيسي (النفط). إذ ستؤدي هذه العملية إلى زيادة القدرات الانتاجية للقطاعات غير النفطية كالقطاعات السلعية والخدماتية. وكذا زيادة وزن القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة، هذا ما سيعمل على التقليل من أثر الصدمات والأزمات الخارجية، كتدهور أسعار المورد الرئيسي، الظروف الطبيعية غير المناسبة (فيضانات، حرائق...) بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات في قطاعات متعددة هذا بدوره سيوفر مصادر متنوعة للدخل الأجنبي وتحقيق فرص عمل وتحسين مستوى النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك قمنا بعرض الدراسات التجريبية والتجارب الدولية التي خاضت تجربة التنويع وتوصلنا من خلالها أن نجاح التنويع يتطلب استراتيجية واضحة ودقيقة لتحسين الاقتصاد وإعطائه المرونة للتكيف مع تغير الظروف وتوفير بيئة أعمال منفتحة وفعالة لتمكن الأسواق المالية والنقدية حتى تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والرفع من كفاءة سوق العمل وقوته، هذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى.

عالجنا ثانيا موضوع النمو الاقتصادي، الذي يعد من القضايا التي لا يمكن التغاضي عنها ليس فقط من طرف الخبراء الاقتصاديين ومتخذي القرار بل حتى من طرف المجتمع ككل. فمن خلال عرضنا للجانب النظري تبين أن تحسن مستويات النمو تعود بالإيجاب على المجتمع والفرد خاصة، فيمكن ملاحظة ذلك من خلال تحسن في عدة مجالات اقتصادية التي تساهم هي بدورها في جذب الاستثمارات هذا ما يسهل دخول العملة الأجنبية ويساعد على ظهور المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية، بمعنى تنويع صادرات البلاد وترقيتها، مما يرفع من مستوى أرباح الشركات الوطنية وبدورها تزيد من طلب على العملة وتقلل

من مستوى البطالة، هذا يشجع على تنمية روح المقاوالتية والتفكير في التوجه نحو قطاعات بعيدة عن القطاع المحوري. من خلال ما سبق تتضح صحة الفرضية الثانية.

باعتبار دراستنا تخص الاقتصاد الجزائري، قمنا بعرض مختصر لتطور الاقتصاد الوطني من 1970 إلى 2017 من خلال الإشارة إلى مختلف المراحل التي مر بها والاستعانة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تصب في الموضوع بما في ذلك القطاعات الاقتصادية، من خلال تطور قيمهم المضافة. خلال طول فترة الدراسة لاحظنا أن القطاع الغالب في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي هو المحروقات، هذا ما انعكس على مؤشر التنوع الاقتصادي الذي ارتبط بغيره بتغير أسعار النفط. إلا أنه يوجد قطاعات يمكن للجزائر الاعتماد عليها وتطويرها تمكنها من خروج من فخ القطاع النفطي منها قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات، قطاع التجارة وقطاع الفلاحة وغيرها والتي تعد قطاعات مترابطة فتحسن مستوى أحدها يساعد على تحسن الآخر، باتالي يمكن اثبات صحة الفرضية الثالثة من خلال توفر الجزائر على إمكانيات تساعد على تحسين مستوى نموها وتنوع اقتصادها.

في الأخير قمنا بالاستعانة بتقنيات القياس الاقتصادي وبرنامج EVIEWS 10 وهذا بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة والتي توصلنا من خلالها ان كل المتغيرات (بالقيم الحقيقية) مستقرة في الفرق الأول، ومن ثم قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL حيث تحصلنا على النموذج من الشكل $ARDL(1.0.1.0.3.2.3.2.1)$ كأفضل نموذج من بين 196608 نموذج. كما توصلنا إلى وجود علاقة قصيرة تربط بين جميع متغيرات الدراسة، أما على المدى الطويل فاقصر تأثير كل من سعر الصرف وقطاع التجارة على معدل النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب تضافر المجهودات من خلال إقامة علاقات دولية وتقديم تحفيزات وتحسين الاستثمار المحلي، لتسريعها على إقامة استثمارات في

مجالات متنوعة بهدف انعاش الاقتصاد الوطني بعيدا عن الربيع النفطي وتوفير مناصب شغل وامتصاص البطالة.

بعد اجراء جملة من الاختبارات الإحصائية والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم تجانس التباين، يتضح أن النموذج خالي من مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الذاتي. كما أظهر اختبار **Jarque-Bera** أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

وبخصوص اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات توصلنا إلى أن المقدرات مستقرة عبر الزمن. وبالتالي نموذج **ARDL** المقدر أمثل. بمعنى أن تنوع الاقتصاد الجزائري يتطلب الاهتمام بقطاعات أخرى وتنمية قيمتها المضافة، التي من خلالها يمكن توفير طرق جديدة لتصريف المنتجات المحلية بهدف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال ما سبق يتبين لنا صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات

- من خلال دراستنا للموضوع من مختلف جوانبه، يمكن أن نقدم بعض التوصيات وهي كالتالي:
- الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يؤدي بالاقتصاد الجزائري إلى مواجهة العديد من الأزمات، هذا ما يستدعي إلى تسليط الضوء على قطاعات اقتصادية أخرى بعيدا عن النفط كالتجارة، الفلاحة، الصناعة خارج قطاع المحروقات وغيرها.
 - تدعيم السياسات الاقتصادية التي تهتم بالأفكار المبتكرة، عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة مع إصلاح الجانب التنظيمي وجعله أكثر وضوحا.
 - جعل القطاعات متكاملة مع بعضها البعض، بغرض التقليل من عملية الاستيراد وتطوير قطاع الصادرات وتنويعه وهذا لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

المراجع:

أ- كتب

-Robert.J.Barro، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2013.

-اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج إستراتيجيات، درا أسامة، عمان، 2012

-اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، درا هوم، الجزائر، 1997

-اشواق بن قندوز، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، درا الراية، الأردن، 2013.

-حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، درا البداية، الطبعة الاولى، الاردن، 2014

-عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط، دار هوم، الجزائر، 2017

-عبد الله غالم، عبد الحفيظ خزان، الوجيز في اسواق الاوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، 2017.

-سعدون بكبوس، الاقتصاد الجزائري محولتان من أجل التنمية (1962-1990، 1989-2005)، الطبعة الاولى، درا الكتاب الحديث، القاهرة، 2012

-سي محمد كمال، قضايا الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار حامد، الأردن، 2017.

-فريدريك م شرر، تعريب على أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار الاقتصادي، مكتبة العبيكة، المملكة العربية السعودية، 2002.

-ميشيل.ب تودارو،تعريب محمود حسن حسني،محمود حامد محمود عبد الرزاق،التنمية الاقتصادية،دار

المرخ،المملكة العربية السعودية،2006

-حربي محمد موسى عريقات،التنمية والتخطيط الاقتصادي(مفاهيم وتجارب)،درا البداية،الطبعة

الاولى،الاردن،2014

-شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، دار الحامد، الطبعة الأولى، 2011.

ب-بحوث ومقالات

-بوخروبة الغالي، روشو نادية، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام(حالة الجزائر مع قراءة للتجربة

الماليزية)، يوم دراسي حول الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، الجزائر، 19 أفريل 2018 .

-تومي حميد، شبورو سليم، التنويع الاقتصادي كمدخل للتخلي عن الاقتصاد الريعي بالجزائر، يوم دراسي

حول الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد

خيضر،بسكرة،الجزائر،19 أفريل 2018.

-حجاب اكرام،طيوب حسين، استراتيجية التنويع الاقتصادي تجربة الامارات العربية المتحدة، يوم دراسي

حول الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد

خيضر،بسكرة،الجزائر،19 أفريل 2018 .

-مايكل إل.روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي،نقمة النفط-كيف تؤثر الثروة النفطية على الامم،منتدى

العلاقات العربية والدولية، الطبعة الاولى،2014

-محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي

مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012

-ممدوح عوض الخطيب، التنويع الاقتصادي في الاقتصاد السعودي المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال

بجامعات دول الخليج العربية، جامعة الملك السعود، 2014

-مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء

العلمية، المجلد الخامس، 2007.

ج- نصوص تشريعية

-الأمر رقم 74_68 المؤرخ في 4 جمادى الثاني عام 1394 الموافق ل 24 يونيو 1974 المتضمن

المخطط الرباعي الثاني.

المراجع باللغة الأجنبية

-Ali El Mir, Souad Seboui, Impact de la stratégie de diversification sur la gestion des résultats, *La Revue des Sciences de Gestion* 2009/3 (n° 237-238)

- Charles Sébastien, macroéconomique hétérodoxe. De Kaldor à Minsky, L'Harmattan, Paris, 2006

- Coulomb François et autres, économie manuel et application corrigées, 2eme édition, dunod, Paris, 2009.

-Duasa.J, Determinants of malaysian trade balance : an ARDL bound testing approach, *Journal of economic cooperation*, 2007 .

-Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), *Journal of statistical and econometric Methods*, Vol 5, no 4 ;2016

-Hakim Ben Hamouda et al, D'une diversification spontanée à une diversification organisée : Quelles politiques pour diversifier les économies de l'Afrique du nord ?, *revue économique*, 2009/1(vol 60).

- Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola, Econometric estimation of rice import demand in Nigeria (1970-2008) an application of Autoregressive Distributed Lags ARDL modelling approach to cointegration, continental J.Agricultural economics, 2012
- Jean-Claude Berthélemy, commerce international et diversification économique, revue d'économie politique, 2005/5(vol115)
- Jonas Kibala Kuma, Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de Toda-Yamamoto :Eléments de théories et pratique sur logiciel, DEA-PTC Economie/Unikin en cours, Centre de Recherches Economique et Quantitative (CREQ), université de Kinshasa, Congo,2018
- Joon Tae Lee, Déterminants des stratégies de diversification des groupes industriels coréens, revue d'économie industrielle, 117,1er trimestre 2007.
- kelly Wong and Law Siong Hook, peasaran et al (2001) bound test and ARDL cointegration test, universiti purta, Malaysia, 02january2018.
- Nshue Mbo Mokime, Alexandre, croissance économique- une perspective africaine, L'Harmatt, Congo, 2014
- Pascal Vanhov,Jean Longatte,DCG 5 économie 2017-2018 l'essentielle en fiche,5eme édition,Dunod,Paris,2017
- Rafik Bouklia-Hassane, l'économie algérienne face a la diversification : quelles perspectives ?, cahier du cread, n°105/106,2013.
- Regis Bourbonnais, économétrie, dunod, 10^{ème} édition, Paris, 2018

Site internet

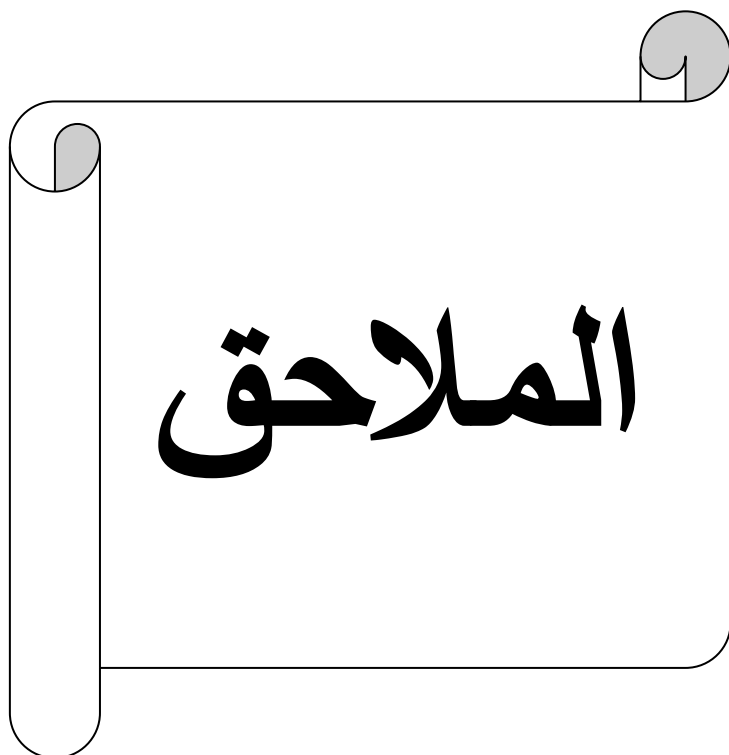
www.arab_api.org

www.akhbar_alkhaleej.com

<http://www.imf.org>

<http://unactad.org>.

http://ar.wikipedia.org/wiki/نظرية_المحفظة_الحديثة



الملحق الأول: التعريف بالمتغيرات ومصادرها

المتغيرة	التعريف	المصدر
IHH	مؤشر هيرشمان هيرفندال، يحسب بالعلاقة التالية $IHH = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$ x_i: القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية $i=1....8$ N: عدد القطاعات الاقتصادية	من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات
AGRI	قطاع الفلاحة: يضم الفلاحة، الصيد والغابات	الديوان الوطني للإحصائيات القيمة المضافة (مليون دج)
HYDR	قطاع المحروقات	
STPP	قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية	
INDHH	قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات: يضم مجموعة من القطاعات وهي: المياه والطاقة، المعادن والمقالع، الصناعة الحديدية المعدنية الميكانيكية والكهربائية (ص ح م م ك)، مواد البناء والزجاج، الكيمياء المطاط والبلاستيك، الصناعة الغذائية، الصناعة النسيجية، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والورق وصناعات مختلفة.	
BTPH	البناء والأشغال العمومية	
TCM	النقل والاتصالات	
COMR	التجارة	
SRV	الخدمات	
PIB	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دج)	الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق الأول: التعريف بالمتغيرات ومصادرها

	سعر الصرف (دج/\$)	TC
	معدل البطالة (%)	TCH
	معدل التضخم (%)	INF
	الصادرات (مليون دج)	EXPT
	الواردات (مليون دج)	IMPT
يحسب بالعلاقة التالية: $ouv = \frac{expt + impt}{pib} * 100$	الانفتاح التجاري (%)	OUV
البنك الدولي	الاستثمار الاجنبي المباشر	IDE

معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Retrospective des comptes economique de 1963 à 2014, n°197
- Les comptes economique de 2015 à 2018 n° 861.

معطيات البنك الدولي:

<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie>

1- نتائج اختبار الإستقرارية:

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.273265	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 00:46
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.822420	0.155960	-5.273265	0.0000
C	0.039180	0.015012	2.609936	0.0127
R-squared	0.410093	Mean dependent var		-0.000458
Adjusted R-squared	0.395346	S.D. dependent var		0.108300
S.E. of regression	0.084213	Akaike info criterion		-2.064481
Sum squared resid	0.283675	Schwarz criterion		-1.981735
Log likelihood	45.35411	Hannan-Quinn criter.		-2.034152
F-statistic	27.80732	Durbin-Watson stat		1.919790
Prob(F-statistic)	0.000005			

Null Hypothesis: D(LHH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.838949	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LHH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LHH(-1))	-0.853543	0.146181	-5.838949	0.0000
R-squared	0.453057	Mean dependent var		0.015942
Adjusted R-squared	0.453057	S.D. dependent var		0.385697
S.E. of regression	0.285244	Akaike info criterion		0.352581
Sum squared resid	3.335941	Schwarz criterion		0.393954
Log likelihood	-6.404208	Hannan-Quinn criter.		0.367746
Durbin-Watson stat	1.946364			

Null Hypothesis: D(LABFF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.475366	0.0048
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LABFF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 00:54
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LABFF(-1))	-0.581901	0.130023	-4.475366	0.0001
C	-0.117369	0.038594	-3.041121	0.0042
@TREND("1974")	0.002860	0.001351	2.117018	0.0407
R-squared	0.343664	Mean dependent var	-0.006003	
Adjusted R-squared	0.310006	S.D. dependent var	0.120083	
S.E. of regression	0.099748	Akaike info criterion	-1.703591	
Sum squared resid	0.388037	Schwarz criterion	-1.579472	
Log likelihood	38.77541	Hannan-Quinn criter.	-1.658096	
F-statistic	10.21040	Durbin-Watson stat	1.829572	
Prob(F-statistic)	0.000272			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LINF)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.995246	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.322828	0.147059	-8.995246	0.0000
R-squared	0.663635	Mean dependent var	-0.015962	
Adjusted R-squared	0.663635	S.D. dependent var	1.175808	
S.E. of regression	0.681933	Akaike info criterion	2.095751	
Sum squared resid	19.06633	Schwarz criterion	2.137124	
Log likelihood	-43.01076	Hannan-Quinn criter.	2.110915	
Durbin-Watson stat	2.022888			

Null Hypothesis: D(LOUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.117444	0.0024
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOUV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 01:04
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOUV(-1))	-0.594458	0.144376	-4.117444	0.0002
C	-0.057002	0.023653	-2.409907	0.0206
R-squared	0.297671	Mean dependent var		-0.000331
Adjusted R-squared	0.280113	S.D. dependent var		0.146932
S.E. of regression	0.124666	Akaike info criterion		-1.279909
Sum squared resid	0.621665	Schwarz criterion		-1.197163
Log likelihood	28.87809	Hannan-Quinn criter.		-1.249579
F-statistic	16.95335	Durbin-Watson stat		1.779819
Prob(F-statistic)	0.000186			

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.508354	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 01:05
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTC(-1))	-0.836204	0.151806	-5.508354	0.0000
R-squared	0.425176	Mean dependent var		0.002271
Adjusted R-squared	0.425176	S.D. dependent var		0.154591
S.E. of regression	0.117207	Akaike info criterion		-1.426232
Sum squared resid	0.563235	Schwarz criterion		-1.384859
Log likelihood	30.95088	Hannan-Quinn criter.		-1.411067
Durbin-Watson stat	2.007693			

الملحق الثاني: نتائج التقدير

Null Hypothesis: D(LINDHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.764618	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINDHH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 01:08
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINDHH(-1))	-1.202004	0.154805	-7.764618	0.0000
C	-0.120214	0.034011	-3.534588	0.0010
R-squared	0.601154	Mean dependent var		-0.000247
Adjusted R-squared	0.591183	S.D. dependent var		0.307103
S.E. of regression	0.196358	Akaike info criterion		-0.371305
Sum squared resid	1.542261	Schwarz criterion		-0.288559
Log likelihood	9.797398	Hannan-Quinn criter.		-0.340975
F-statistic	60.28929	Durbin-Watson stat		1.988683
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LAGRI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.227315	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAGRI,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 01:09
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGRI(-1))	-0.927137	0.148882	-6.227315	0.0000
C	-0.076167	0.026205	-2.906597	0.0059
R-squared	0.492253	Mean dependent var		-0.007796
Adjusted R-squared	0.479560	S.D. dependent var		0.213750
S.E. of regression	0.154202	Akaike info criterion		-0.854652
Sum squared resid	0.951136	Schwarz criterion		-0.771906
Log likelihood	19.94770	Hannan-Quinn criter.		-0.824323
F-statistic	38.77946	Durbin-Watson stat		1.921582
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق الثاني: نتائج التقدير

Null Hypothesis: D(LCOMR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.753806	0.0004
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCOMR,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 01:12
Sample (adjusted): 1976 2017
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCOMR(-1))	-0.738759	0.155404	-4.753806	0.0000
C	-0.066124	0.022158	-2.984155	0.0048
R-squared	0.361009	Mean dependent var	-0.003844	
Adjusted R-squared	0.345034	S.D. dependent var	0.143105	
S.E. of regression	0.115815	Akaike info criterion	-1.427198	
Sum squared resid	0.536524	Schwarz criterion	-1.344452	
Log likelihood	31.97116	Hannan-Quinn criter.	-1.396869	
F-statistic	22.59867	Durbin-Watson stat	1.917117	
Prob(F-statistic)	0.000026			

3_نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 03/08/22 Time: 22:26
Sample (adjusted): 1977 2017
Included observations: 41 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LHH LABFF LINF LTC LOUV
LINDHH LCOMR LAGRI
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 196608
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 3, 2, 3, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.789475	0.073507	10.74007	0.0000
LHH	0.075772	0.069060	1.097190	0.2863
LABFF	-0.247727	0.143154	-1.730489	0.0998
LABFF(-1)	0.411755	0.132382	3.110361	0.0058
LINF	-0.011146	0.014252	-0.782095	0.4438
LTC	0.138177	0.073627	1.876710	0.0760
LTC(-1)	-0.237073	0.097361	-2.434991	0.0249
LTC(-2)	0.092200	0.091333	1.009496	0.3254
LTC(-3)	-0.113176	0.066325	-1.706396	0.1042
LOUV	0.026485	0.109629	0.241587	0.8117
LOUV(-1)	0.146625	0.127023	1.154320	0.2627

الملحق الثاني: نتائج التقدير

LOUV(-2)	-0.165869	0.083286	-1.991550	0.0610
LINDHH	-0.047173	0.043305	-1.089319	0.2896
LINDHH(-1)	0.067300	0.044735	1.504418	0.1489
LINDHH(-2)	-0.032945	0.043086	-0.764636	0.4539
LINDHH(-3)	-0.061251	0.045596	-1.343330	0.1950
LCOMR	-0.230318	0.133863	-1.720550	0.1016
LCOMR(-1)	0.055289	0.152941	0.361504	0.7217
LCOMR(-2)	-0.152125	0.074648	-2.037883	0.0557
LAGRI	-0.062537	0.074345	-0.841169	0.4107
LAGRI(-1)	0.153945	0.080619	1.909532	0.0714
C	1.058316	0.547328	1.933603	0.0682
R-squared	0.998791	Mean dependent var	10.88412	
Adjusted R-squared	0.997454	S.D. dependent var	0.645204	
S.E. of regression	0.032557	Akaike info criterion	-3.707624	
Sum squared resid	0.020139	Schwarz criterion	-2.788146	
Log likelihood	98.00629	Hannan-Quinn criter.	-3.372801	
F-statistic	747.1814	Durbin-Watson stat	1.883927	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

4_ نتائج اختبار الحدود Bonds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.704032	10%	1.85	2.85
k	8	5%	2.11	3.15
		2.5%	2.33	3.42
		1%	2.62	3.77

الملحق الثاني: نتائج التقدير

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 3, 2, 3, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/08/22 Time: 22:43
Sample: 1974 2017
Included observations: 41

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LABFF)	-0.247727	0.085064	-2.912247	0.0089
D(LTC)	0.138177	0.044609	3.097540	0.0059
D(LTC(-1))	0.020976	0.053792	0.389951	0.7009
D(LTC(-2))	0.113176	0.041475	2.728809	0.0133
D(LOUV)	0.026485	0.043093	0.614605	0.5461
D(LOUV(-1))	0.165869	0.047069	3.523924	0.0023
D(LINDHH)	-0.047173	0.025089	-1.880254	0.0755
D(LINDHH(-1))	0.094196	0.025927	3.633100	0.0018
D(LINDHH(-2))	0.061251	0.025437	2.407897	0.0264
D(LCOMR)	-0.230318	0.081332	-2.831828	0.0107
D(LCOMR(-1))	0.152125	0.051832	2.934945	0.0085
D(LAGRI)	-0.062537	0.042209	-1.481584	0.1548
CointEq(-1)*	-0.210525	0.017605	-11.95854	0.0000
R-squared	0.930701	Mean dependent var	0.046593	
Adjusted R-squared	0.901001	S.D. dependent var	0.085236	
S.E. of regression	0.026819	Akaike info criterion	-4.146648	
Sum squared resid	0.020139	Schwarz criterion	-3.603321	
Log likelihood	98.00629	Hannan-Quinn criter.	-3.948798	
Durbin-Watson stat	1.883927			

6- نتائج اختبار المعنوية المشتركة

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.208041	(2, 19)	0.1373
Chi-square	4.416082	2	0.1099

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	-0.011146	0.014252
C(6)	0.138177	0.073627

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.274328	(2, 19)	0.0600
Chi-square	6.548655	2	0.0378

Null Hypothesis: C(2)=C(3)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	0.075772	0.069060
C(3)	-0.247727	0.143154

الملحق الثاني: نتائج التقدير

7- نتائج تقدير الأجل الطويل:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LHH	0.359917	0.393980	0.913542	0.3724
LABFF	0.779138	0.545879	1.427309	0.1697
LINF	-0.052946	0.069885	-0.757616	0.4580
LTC	-0.569393	0.286269	-1.989012	0.0613
LOUV	0.034395	0.771861	0.044561	0.9649
LINDHH	-0.351834	0.407383	-0.863644	0.3986
LCOMR	-1.553985	0.529125	-2.936899	0.0085
LAGRI	0.434191	0.414613	1.047221	0.3081
C	5.027026	2.435060	2.064436	0.0529

الاختبارات التشخيصية

8- اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LPIB LPIB(-1) LHH LABFF LABFF(-1) LINF LTC LTC(-1) LTC(-2) LTC(-3) LOUV LOUV(-1) LOUV(-2) LINDHH LINDHH(-1) LINDHH(-2) LINDHH(-3) LCOMR LCOMR(-1) LCOMR(-2) LAGRI LAGRI(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.410377	18	0.1755
F-statistic	1.989162	(1, 18)	0.1755

9- اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

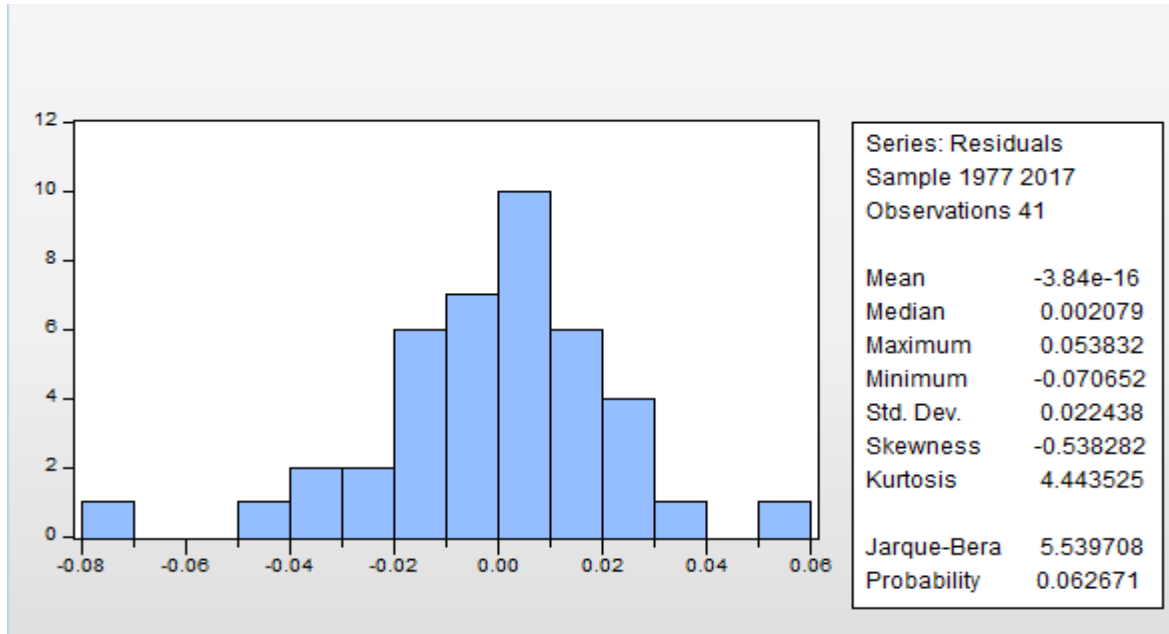
F-statistic	0.777462	Prob. F(2,17)	0.4752
Obs*R-squared	3.435847	Prob. Chi-Square(2)	0.1794

10- اختبار heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.415893	Prob. F(21,19)	0.2250
Obs*R-squared	25.01518	Prob. Chi-Square(21)	0.2465
Scaled explained SS	9.249462	Prob. Chi-Square(21)	0.9871

11- اختبار الاعتدالية Jarque-Bera



12- اختبار Cusum و Cusum_Q

